عطف معمولي عاملين مطلقاً على ما عرفت من قبل وزيد في بعض النسخ مثل اخرج اخراجا واستخرج
استخراجا وخرج تخريجا واستغفر استغفارا وقاتل مقاتلة واجتنب اجتنابا وبعثر بعثرة ويعمل
المصدر عمل فعله لمناسبته بالفعل لمكان الاشتقاق بينهما ماضيا وغيره حال من فاعل يعمل اي
حال كونه ماضيا وغير ماض اي سواء كان بمعنى الماضي نحو اذكر ضربي امس زيداً او غير ماض اعني الحال و
الاستقبال نحو ضربي زيداً الآن او غدا شديد ولم يشترط لاعماله ان يكون بمعنى الحال والاستقبال
كما اشترط لاعمال اسمي الفاعل والمفعول لان عمله باعتبار الاشتقاق بينه وبين الفعل لا باعتبار
شبه الفعل ولا فرق في الاشتقاق باعتبار زمان دون زمان بخلاف اسم الفاعل فانه يعمل
لمشابهته الفعل لفظا ومعنى وذا لا يتحقق الا اذا كان بمعنى الحال والاستقبال اذ لو كان
بمعنى الماضي كان مشابها له معنى ومخالفا له لفظاً ومشابهاً للمضارع لفظا ومخالفا له
معنى فسقطت قوة المشابهة فلم يعمل عمل واحد منهما وهذا هو الاصح وقيل اذا كان المصدر بمعنى الحال
لا يعمل فلا يقال ضربك الآن زيد شديد لانه يعمل لكونه في تقدير ان مع الفعل ولا يجوز هذا
التقدير اذا كان بمعنى الحال لان ان المصدرية اذا دخلت على المضارع خلص للاستقبال
ثم المصدر انما يعمل اذا لم يكن المصدر مفعولا مطلقا اما اذا كان مفعولا مطلقا فلا يصح ان يعمل
بل العمل ح للفعل لانه قوي والمصدر ضعيف ولا يتعلق المعمول بالضعيف مع وجدان
القوي ولانه عمله لكونه بتقدير الفعل مع ان واذا كان مفعولا مطلقا تعذر تقديره بان
مع الفعل اذ لا يصلح تقدير ضربت ضربا بضربت واذا اسد الفعل يصح ان يعمل لا للمصدرية
بل للنيابة مناب الفعل لنيابته دون المصدرية كما سيجي ولا يتقدم معموله اي معمول المصدر عليه

اي ٢٦ المصدر

اى على المصدر لانه ضعيف العمل ولهذا اذا لم يوجد ولا فاعل له مظهرا ولا مضمرا بخلاف الفعل و
سائر ملحقاته وذلك لنقصان مشابهته الفعل لفظاً ومعنىً اما لفظا فلعدم موازنته فى حركا
وسكناته واما معنى فلعدم توحده مع الفعل بخلاف اسم الفاعل فانه يوازنه لفظاً ومعنىً وكذا
اسم المفعول على ما ستنبيه فى موضعه ولكونه بتقدير الفعل مع ان وشيئ مما فى حيز ان لا يتقدمها
لان ان حرف موصولة والفعل الذى بعدها صلة وشيئ مما فى حيز الموصول من الصلة ومعمولها
لا يتقدمها ولا يضمر اى لا يضمر معموله اى فاعله مستترا فيه لضعف عمله على ما عرفت بخلاف
البارز نحو ضربى زيدا وانما لم يضمر الفاعل فيه لانه لو اضمر فيه لاضمير فى مثناه ومجموعه قياسا على الواحد
لئلا يلتبس المثنى والمجموع بالواحد ولا يجوز اضماره فى المثنى والمجموع لانه يستلزم اجتماع التثنيتين فى
المثنى وهما تثنية المصدر وتثنية الفاعل المضمر واجتماع الجمعين فى المجموع وهما جمع المصدر وجمع
الفاعل المضمر وهو مستثقل ولو لم يثن المصدر ولم يجمع عند تثنية الضمير وجمعه يلزم اللبس بخلاف اسم الفاعل
ونحوه لاتحاده مع فاعله فيما صدقا عليه فتثنية احدهما وجمعه تثنية وجمع الآخر فلا يستلزم ذلك
هذا حاصل ما ذكره المص وللقائل ان يقول يجوز ان يتحمل المصدر ضمير المثنى والمجموع ولا يثنى ولا يجمع
كالظرف المستقر واسم الفاعل فانهما يتحملان ضمير المثنى والمجموع لا يثنيان ولا يجمعان يقال يا زيد
رويد عمروا ويا زيدان رويد عمروا ويا زيدون رويد عمروا هذا حاصل ما ذكر فى الرضى واجيب بان الاضمار
فى الظروف واسم الفعل تسامح باعتبار قيامهما مقام ما اضمر فيه وهو الفعل لا حقيقة بخلاف المصدر
فانه غير قائم مقام غيره فافترقا ولا يلزم ذكره اى المصدر ذكر الفاعل نحو اعجبنى ضرب زيدا ومنه قوله تعالى
او اطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما لضعف عمله لما مر ولهذا كانت اضافته معنوية ولان التزام

يودي الى الاضمار فيه اذا كان مسنداً الى الغائب والا لم يكن لازماً وقد تبين ان الفاعل لا يضمر فيه
ويجوز اضافته اي اضافة المصدر الى الفاعل نحو اعجبني دق القصار الثوب وهو الاكثر من اضافته
الى المفعول ويدل عليه قوله وقد يضاف المصدر الى المفعول اذا قامت القرينة على كونه
مفعولا والمراد بالمفعول اعم من ان يكون مفعولا به او ظرفا او علة نحو اعجبني ضرب اللص الجلاد
وضرب يوم الجمعة وضرب التاديب ويكون ذلك المفعول منصوب المحل ان قدر المصدر
بفعل معروف مع ان او مرفوعه ان قدر بالفعل مجهول مع ان واذا اضيف الى الظرف
جاز ان يعمل فيما بعده رفعاً ونصباً على كونه فاعلا او مفعولا به نحو اعجبني ضرب اليوم زيد عمرواً
واعماله اي اعمال المصدر باللام الجار والمجرور حال اي حال كونه مقروناً باللام او مصاحباً
باللام قليل لان مدار عمله تقديره بالفعل مع ان واذا كان باللام لم يصح تقديره بالفعل
مع ان فيلزم ان يمتنع عمله لعدم مداره لكنه صح على قلة لان المانع عارض ومنه قوله ضعيف
النكاية اعداوه يخال الفرار يراخي الاجل والمبرد منعه وجعله بتقدير في اعرابه او تقدير مصدر
منكر عاملا فيه اي ضعيف النكاية نكاية اعداوه وقيل لم يات في القران شي من المصادر
المعرفة باللام عاملا في فاعل او مفعول صريح بل قد جاء عاملا بحرف الجر نحو قوله تعالى لا يحب الله
الجهر بالسوء فان كان مطلقاً فالعمل للفعل نتيجة التقييد بقوله اذا لم يكن مفعولا مطلقاً والجمل
المتوسطة معترضات لبيان بعض احكام اعمال المصدر عند ذكر عمله اي فان كان المصدر
مفعولاً مطلقاً فالعمل للفعل دونه اذ المعمول لا يتعلق بالضعيف مع وجدان القوي وان كان
المفعول المطلق بدلا منه اي من الفعل اي سادّاً مسدّ الفعل بعد حذفه نحو حمداً لله وشكراً لا كفراناً

بمعنى الفعل كاسم الفعل المتعين محله دون الفعل فوجهان فاعل فعل محذوف اى فيجوز الوجهان
او مبتدا محذوف الخبر اى ففيه الوجهان والفاء جائزة على الوجه الاول واجبة على الثانى كما
ستعرف ان الجزاء ان كان مضارعا مثبتا يجوز الفاء واذا كان جملة اسمية يجب يعنى جاز ان
يكون الفعل عاملا لاصالته وجاز ان يكون المصدر عاملا لنيابته لا لمصدريته ولان المصدر قوى
من حيث الذكر ضعيف من حيث الفرعية والفعل قوى من حيث الاصالة ضعيف من حيث الحذف
فلا يتعين الضعيف فى المصدر حتى يمتنع عمله ثم لما فرغ من بيان المصدر شرع فى بيان اسم الفاعل فقال
اسم الفاعل ما اشتق من يفعل انما قال من فعل ولم يقل من مصدر مع ان الصفات كلها مشتقة
من المصدر اشارة الى جريان الاصطلاح بالقول بان اشتقاق الصفات من المصدر بواسطة الفعل
لمن قام به متعلق اشتق اى اشتق لمن قام الفعل به وفيه احتراز عن اسم المفعول فانه مشتق من فعل
لمن وقع عليه الفعل بمعنى الحدوث الجار والمجرور حال اى حال كونه كائنا بمعنى الحدوث اى بمعنى الدلالة
على صفة حادثة لا ثابتة وفيه احتراز عن الصفة المشبهة لانها بمعنى الثبوت لا بمعنى الحدوث نحو حسن
وكريم ومعنى زيد حسن وكريم ثبت له الحسن والكرم وليس معناه حدث له الحسن والكرم بعد ان لم يكن
واذا اريد به الحدوث قيل حاسن وكارم الان او غدا وكذا نحو جنب بمعنى ثبوت الجنابة لا بمعنى
حدوثها وكذا احتراز عن اسم التفضيل الذى بمعنى الثبوت نحو احسن واكرم لكن يدخل فى الحد اسم التفضيل
الذى صيغ لتفضيل الفاعل بمعنى الحدوث نحو اضرب واقبل فانه مما اشتق من فعل لمن قام به
بمعنى الحدوث لكن مع زيادة الا ان يعتبر الحيثية فانها منظورة فى جميع الحدود ولا سيما الحدود
النحوية فيكون المعنى ما اشتق من فعل لمن قام بالفعل لا من حيث انه قام به زيادة الفعل على الغير

فيخرج ذلك لانه وضع من حيث انه قام بزيادة الفضل على الغير ويخرج من الحد نحو حائض وطامس
وطالق من الصفات الثابتة مع انها اسماء الفاعلين الا ان يقال ان مثل هذه الصفات بمعنى ذات حيض
وطمث وطلاق وليست باسم الفاعل ويقال ان معنى الثبوت فيها لعارض الاستعمال لا بالوضع ويخرج
ويخرج من الحد نحو خالد ودائم وثابت وراسخ ومستمر مما يدل على الدوام والثبوت مع انها اسماء
الفاعلين واجيب بانها يدل على حدوث الخلود والدوام والثبوت والرسوخ والاستمرار ويخرج من الحد
صفات الله تعالى كالخالق والرازق وغيرها فانها اسماء الفاعلين مع انها يدل على الاستمرار والدوام واجيب
بان الاستمرار والدوام فيها ليس بصيغى بل واقعى باعتبار الموصوف القديم المنزه عن التغير والحدوث
ويخرج من الحد الناهق والصاهل والعادى والعارى وغير ذلك من صفات الغير العقلاء فانها اسماء
الفاعلين مع انها يخرج بقوله لمن قام لان كلمة من تختص بالعقلاء واجيب بانها تدخل فى الحد على
سبيل التغليب من حيث غلب العقلاء على غيرهم ويخرج من قوله لمن قام اسماء الفاعلين من الصفات
الاضافيات نحو قارب وباعد ونحوهما من الصفة الاضافية لانها ليست بمعان قائمة بالذات
بل هى امور اعتبارية عدمية لا وجود لها على الاصح الا ترى انك اذا وصفت زيدا بالقرب
فى قولك قرب زيد يصح الوصف به وان لم يكن القرب قائما به الا ان يراد بالقيام اعم
من ان يكون حقيقة او اعتبارا فلا يخرج ذلك وانما قال لمن قام به ولم يقل لمن له فعل لئلا يخرج
نحو منكسر ومتكسر من الانفعال وكذا نحو كارم وحاسن اذ اصيغ لبيان الحدوث فانه قائم بالفاعل
وليس بحادث بفعله وصيغه وهذا مطرد فى كل صفة مشبهة عند ارادة الحدوث نحو طائل وضايق
وغير ذلك وصيغته اى اسم الفاعل من مجرد الثلاثى الاضافة من باب جرد قطيفة اذ الاصل

من الثلاثي المجرد على فاعل الظرف المستقر خبر لقوله وصيغة اي واقعة على زنة فاعل اراد به صيغة
الكثيرة المشهورة والا فـفعّال وفعول وحذر ونحو ذلك ايضا من صيغ اسماء الفاعلين من الثلاثي المجرد
وانما بين صيغته مع ان بيان الصيغة من وظائف التصريف دون النحو استطرادا او ضمنا
وقوله من مجرد الثلاثي الجار والمجرور صفة الصيغة الكائنة من كذا وفيه نظر لانه يلزم في قوله ومن غيره
على صيغة المضارع العطف على معمولي عاملين مختلفين بغير تقدم المجرور والجواب عنه ياتي بعد السطر
والحق ان يجعل الجار والمجرور حالا من ضمير الظرف المستقر وهو قوله على فاعل ولا يتقدم الحال على
العامل المعنوي الا اذا كان الحال ظرفا نحو في الدار لك درهم فان قوله في الدار حال من الضمير الذي
في الظرف وهو لك والعامل فيه هو الظرف ومن غيره على صيغة المضارع عطف جملة على جملة
والتقدير وصيغته من غير المجرد الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد ومزيده على صيغة المضارع ويمكن ان
يكون الكلام من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين بتقديم المجرور مع الجار على وجه ان يثبت جوازه
بان يكون قوله ومن غيره عطفا على قوله من مجرد الثلاثي وقوله على صيغة المضارع عطفا على قوله
على فاعل والحق انه من باب الفصل بين العطف والمعطوف بالظرف فالواو عاطف قوله
على صيغة المضارع على فاعل وقوله من غيره ظرف وقع حالا من ضمير الظرف المستقر وهو قوله
على صيغة المضارع ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي الا اذا كان الحال ظرفا كما مر اي وعلى صيغة المضارع
حال كونه كائنا من غير مجرد الثلاثي بميم مضمومة الباء بمعنى مع اي ميم مضمومة في موضع حرف المضارعة
وان كان حرف المضارعة غير مضمومة كما في مستخرج وكسر ما قبل الاخر كلمة ما موصولة او موصوفة
والظرف صلة او صفة اي وكسر الحرف الذي او حرف ثبت او حصل قبل الاخر وان لم يكن فيما قبل

يعني الثلاثي

اخر المضارع كما في يتفعل ويتفاعل ويتفعلل فان ماقبل اخرهن مفتوح نحو مدخل ومستغفر مثّل بمثالين
احديهما ما كان على صيغة المضارع ولا يخالفها الا بالميم مكان حرف المضارعة والثاني ما يخالفها
بحركة الميم ايضا وينبغي ان يمثل بثالث وهو يخالفها في حركة ما قبل الاخر ايضا نحو متفاعل فان قيل
قد جاء اسم فاعل غير المجرد الثلاثي بكسر الميم لمتابعة ما قبل الاخر وبضم ما قبل الاخر لمتابعة الميم كما في
منتن من انتن نتن فانه جاز فيه كسر الميم وضمها لما قلنا قيل هذا فرع والكلام فيما يبني على الاصل
فان قيل قد جاء اسم فاعل غير المجرد الثلاثي بفتح ما قبل الاخر نحو احصن فهو محصن واسهب فهو مسهب
بالفتح قيل انه قليل او مستعار من اسم المفعول كسبب متبع لكنه اشتهر بالتعارف وكثرة الاستعمال
حتى هجر الاصل ويعمل اسم الفاعل عمل فعله اي فعله الذي اشتق هو منه وهو الفعل المبني للفاعل
لازما او متعديا او مقدما او مؤخرا بشرط معنى الحال او الاستقبال لانه عمله لشبه المضارع فيلزم ان
لا يخالفه في الزمان لانه لو خالفه فيه لسقطت قوة المشابهة وهو المشابهة لفظا ومعنى ولا يلزم
من الحاكم ما قوي شبهه الحاكم ما لم يقو قوته وقيل وهذا الشرط للعمل في المنصوب دون المرفوع لان
ادنى مشابهة الفعل يكفي للرفع لشدة اختصاصه به وفيه نظر لانه يخالف ما قالوا ان الفاعل
المظهر من المعمولات لا من القوية كالمفعول به فلهذا لا يعمل فيه اسم التفضيل مطلقا على ما سيأتيه
في بحث اسم التفضيل ولانه لو كان ادنى شبه الفعل كافيا للرفع لوجب ان يعمل اسم التفضيل في الفاعل
مطلقا ايضا لشبهه بالفعل في الدلالة على الحدث ولشبهه الخاص بفعل التعجب في اختصاص مجيئه
بغير لون وعيب واذا عرفت هذا فاعلم ان قوله بشرط اما حال اي ملتبسا بشرط او خبر مبتدا محذوف
اي هو ملتبس بشرط والجملة حال او معترضة او اضافة الشرط الى معنى اضافة المصدر الى المفعول بمعنى اللام

الملتزم

اي لشرطنا بمعنى الحال او الاستقبال ويمكن ان يكون المعنى مشروطية بمعنى كذا او باشتراط معنى كذا
واضافة المعنى الى الحال بيانية او بادنى ملابسة اي معنى يحصل عند اقتران الحال او الاستقبال وقال
الكسائي انه يعمل مطلقاً سواء كان بمعنى الماضي او الحال والاستقبال وبشرط الاعتماد اي اعتماد
اسم الفاعل على المتصف به اي على صاحبه وهو المبتدا والموصوف او الموصول او ذو الحال نحو زيد قائم
ابوه وجاءني رجل قائم ابوه وجاءني القائم ابوه وجاءني زيد راكباً غلامه او الهمزة اي همزة الاستفهام
نحو اقائم زيد او ما النافية نحو ما قائم زيد وانما اشترط الاعتماد على ما ذكر لتقوى فيه اي في اسم الفاعل
جهة الفعل من كونه مسندا الى صاحبه او متصفاً بما هو بالفعل اولى وهو الاستفهام والنفي وانما
اشترط قوة جهة الفعل تنبيهاً على فرعه في العمل وانحطاطه عن الاصل فلم يجز ابتداء ضارب زيد عمرواً
وبهذا عند سيبويه وسائر البصريين واما الاخفش والكوفيون فيجوزون اعماله غير معتمد على شيء مما ذكرنا
وكانهم اعتبروا نفس الشبه لعماله فان كان الفاء للتعقيب في الاخبار اي فان كان اسم الفاعل
للماضي اي بمعنى الماضي او الاستمرار المتضمن للماضي وجبت الاضافة اي اضافة معنى تمييز اي من حيث
المعنى نزال عن الفاعل اي وجبت الاضافة ذات معنى او جبت الاضافة معنوية لفوات شرط
اللفظية وهو اضافة الصفة الى معمولها لان اسم الفاعل غير عامل ح لانتفاء شرط عمله هذا اي وجوب
الاضافة اذا كان بعده معمول والاجاز ان لا يضاف نحو هذا ضارب امس ولا يعمل ح الا في الظرف
او الجار والمجرور نحو زيد ضارب امس بالسوط لانه يكفيهما رايحة الفعل خلافا للكسائي فانه اعمل
اسم الفاعل مطلقا كما مر ولم يوجب اضافته ولو اضيف لا يكون الاضافة عنده معنوية بل لفظية
لانه يقول ان اصله الحال او الاستقبال او الماضي عارض لا يثبت بدون قرينة والعارض

او بيانية اي بشرط هو معنى الحال
او الاستقبال اي بوجود شرط
هو معنى الحال او الاستقبال

[illegible]

لا يعتبر ولانه يقيس على ذي اللام فانه يعمل مطلقاً بالاتفاق كما ذكر في المتن ولا يتمسك نحو ازيد
معطى عمرو امس درهما بالاتفاق ولا تمسك له به لانه بتقدير فعل مدلول عليه باسم الفاعل اي اعطاه
درهما كما ذكر في المتن والجملة مستانفة لانها وقعت جوابا لمن قال ما اعطاه قال الاندلسي هذا اعني
تقدير الفعل لا يستقيم في اسم الفاعل من افعال القلوب نحو انا ظان زيدا امس ذاهبا لانه لو قدر ههنا
فعل اخر يلزم الاقتصار على احد المفعولين اللهم الا ان يمنع جواز ذلك للزوم الاقتصار او يجعل عاملا
بمعنى المضي ويجعل ذلك من خصائص افعال القلوب كسائر الخصائص التي ستذكرها فان كان معمول اخر
فقط كان هذه اما تامة اي وان وجد معمول اخر لاسم الفاعل غير ما اضيف اليه يعني بعد كونه بمعنى الماضي
او ناقصة اي ان كان له اي لاسم الفاعل الذي بمعنى الماضي معمول اخر غير ما اضيف اليه يعني بان
اشتق من فعل له مفعولان نحو زيد معطي عمرو امس درهما فبفعل يقدر اي فهو منتصب بتقدير فعل يدل
دل عليه اسم الفاعل اي اعطاه درهما والجملة مستانفة لانه لما قال زيد معطي عمرو امس فكان سائلا
سال ما اعطاه فقال اعطاه درهما ولقائل ان يقول هذا اي تقدير الفعل لا يتاتى في اسم من افعال القلوب
نحو انا ظان زيدا امس ذاهبا للزوم الاقتصار اللهم الا ان يجعل عاملا مع المضي ويجعل ذلك
من خصائص افعال القلوب وقد مر ولقائل ان يقول ان قوله معمول اخر يقتضي ان يكون *
المضاف اليه ايضا معمولا لاسم الفاعل الذي بمعنى الماضي وليس كذلك واجيب بانا لا نسلم انه *
يقتضي ذلك حيث لم يقل معمول اخر لاسم الفاعل وعلى تقدير التسليم قلنا ان معنى قوله معمول اخر
اي صالحا لعمله فيه على تقدير ان لا يكون بمعنى الماضي او يحمل المعمول على تقدير من التقادير لا على *
كل تقدير كونه بمعنى الماضي ولا شك ان درهما في زيد معطي عمرو امس درهما والمضاف اليه

دونه

وهو عمرو وكلاهما معمولان لاسم الفاعل على تقدير من التقادير وهو تقدير كونه بمعنى الحال او الاستقبال
او يحمل على المعمول له من حيث المعنى لكونه بمعنى الفعل ولا شك في كونهما معمولين للفعل لو كان وكذا
الحكم في قوله تعالى وجاعل الليل سكنا لان الاستمرار في حكم المضي على ما عرفت وللقائل ان يقول ان في
اطلاق قوله والا كان معمول آخر لا يترتب عليه الجزء الاول المذكور مطلقا لانه لو كان بعده معمول
تابعا للمضاف اليه او معمول الفعل مؤخر اخته او غيره لا يصدق عليه كونه بفعل مقدر فان دخلت اللام
الفاء للتعقيب في الاخبار اي فان دخلت اللام الموصولة على اسم الفاعل استوى الجميع اي جميع الازمنة
في جواز الاعمال او جميع انواع الاسم الفاعل اي ما تضمن الحال او الاستقبال او الماضي لان اسم الفاعل ح
يقع صلة الموصول فيصير بمعنى الفعل حتى كان بمرفوعه جملة ولو لم يكن بمعنى الفعل لما صح وقوعه صلة
وانما اورد على صورة اسم الفاعل لما ذكرنا في الموصولات والفعل يستوي في عمله الازمنة كلها فكذا
هنا فيجوز الضارب امس غلامه زيدا قائم كما يجوز عند لحوق غدا او الان وما وضع منه اي من اسم الفاعل
للمبالغة في الفعل كضراب وضروب ومضراب وعليم معناها كثير الضرب ومعناه كثير العلم وحذر
معناه كثير الحذر مثله خبر لقوله وما وضع يعني ان اسم الفاعل الموضوع للمبالغة في مثله في العمل و
الاشتراط تقول زيد ضراب ابوه عمروا الان او غدا او مررت بزيد الضراب عمروا الان او غدا
او امس فان قيل لم يعمل هذا مع انه لا يجري على الفعل المضارع اي لا يوازيه في حركاته وسكناته
فلم يبق المشابهة اللفظية قيل انما الحمل اعتبار الاصل وعدم اعتبار العارض او تقول ان ما صدق
عليه هذه الالفاظ صدق عليه صيغة الفاعل البتة فان الضراب ضارب وكذا الضروب والمضروب
والمضراب والعليم عالم والحذر حاذر فكانت مما يوازيه في حركاته وسكناته حكما باعتبار طلازمتها له

لتضمنها اياه كذا في حواشي الرضي المصباح والمثنى والمجموع مثله خبر لقوله والمثنى اي مثنى اسم الفاعل
الموحد في العمل والاشتراط وانما كرر قوله مثله ولو اكتفى بخبر الواحد لكان اخصر لكنه ذكر حكم المثنى
والمجموع بعد الفراغ عن حكم كل انواع الموحد الى الموحد الموضوع لغير المبالغة والموحد الموضوع للمبالغة
ويجوز حذف النون اي نون التثنية والجمع السالم من اسم الفاعل مع العمل وعدم الاضافة اي
مع كون اسم الفاعل عاملا وغير مضاف اي مع نصب ما بعدهما والتعريف اي ومع التعريف
باللام تخفيفا نحو قوله تعالى والمقيمي الصلوٰة وذلك لان اللام موصولة وقد طالت الصلة
بنصب المفعول فجاز التخفيف بحذف النون كما حذفت من الموصول ثم لما فرغ من بيان
اسم الفاعل شرع في بيان اسم المفعول فقال اسم المفعول ما اشتق من فعل بهذا القيد خرج المصدر
من قول البصريين واما على قول الكوفيين فخرج بقوله لمن وقع الفعل عليه كما خرج به اسم الفاعل
والصفة المشبهة واسم التفضيل الذي صيغ لتفضيل الفاعل لكنه بقي اسم التفضيل الذي وضع
للمفعول نحو اشهر واعرف فانه ليس بهذه الحيثية لانه من حيث انه وقع عليه زيادة
الفعل على الغير فخرج من الحد ويدخل في الحد اسماء المفاعيل التي هي من صفات غير العقلاء نحو
هذا الفرس مضروب تبعا على سبيل التغليب والامن للعقلاء لا يداخل فيه ذلك حقيقة
وانما قال ما اشتق من فعل مع ان الصفات كلها مشتقة المصدر بواسطة الفعل وصيغته
اي صيغة اسم المفعول من الثلاثي المجرد بدلالة لام العهد على مفعول غالبا والظرف المستقر
خبر لقوله وصيغته اي كائنة على المفعول وقوله من الثلاثي حال من ضمير الخبر تقدم على عامل المعنوي
لكونه ظرفا وانما قلنا غالبا لان صيغته قد يجي على فعيل وجريح ولا يقال انه صفة مشبهة الاسم المفعول

لانا نقول

لانا نقول ان الصفة المشبهة يكون مشتقة من فعل لمن قام به الفعل وهذا مشتق من الفعل
لمن وقع عليه الفعل لانهما بمعنى مقتول ومجروح ومن غيره اي من غير الثلاثي على صيغة اسم الفاعل بفتح
ما قبل الاخر كمستخرج لخفة الفتحة وكثرة المفعول والفرق بينه وبين اسم الفاعل الموافقة المضارع الذي يعمل عمله
اعني المضارع المبني للمفعول وقد شذ اضعفت الشيء فهو مضعوف لمعنى المضاعف اي جعلته مضاعفاً
وقوله على صيغة الفاعل عطف على قوله المفعول بالواو والداخلة على من غيره وقوله من غيره حال من ضمير قوله
على صيغة الفاعل ورد فاصلا بين العاطف والمعطوف وذلك جائز وكلمة ما موصولة او موصوفة اي
بفتح حرف الذي او حرف حصل قبل الاخر وامره اي امر اسم المفعول اي شانه في العمل اي في كونه عاملاً
عمل فعله الذي هو مشتق منه وهو الفعل الذي للمفعول والاشتراط اي اشتراط احد الزمانين الا اذا كان والا
واشتراط الاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما النافية لعمله في المنصوب كامر اسم الفاعل وكذا في وجوب الاضافة
معنى الى المفعول اذا كان بمعنى الماضي نحو زيد معطى درهم امس وذلك لانه يعمل عمل فعله وهو الفعل المبني للمفعول
المشابهة له الفعل مع احتياجه الى ما يحتاج اليه اسم الفاعل فيشاركه في مشابهة الفعل والاحتياج الى
الشرائط فيعمل بتلك الشرائط مثله وليس في كلام المتقدمين ما يدل على شرائط الحال والاستقبال في
اسم المفعول لكن المتاخرين كابي علي الفارسي ومن بعده صرحوا باشتراط ذلك كما في اسم الفاعل مثل زيد معطى
غلامه درهماً الآن او غدا حيث عمل عمل يعطى ثم لما فرغ من بيان اسم المفعول شرع في بيان الصفة المشبهة
فقال الصفة المشبهة باسم الفاعل وشبهت به في انها تثنى وتجمع وتؤنث بخلاف اسم التفضيل فانه في بعض
استعمالاته وهو استعماله بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث كما ستعرف ما اشتق من فعل لازم اصلا او ورد له
فقد ذكر في بعض شروح الكشاف في بحث الرحيم ان الفعل المتعدي قد يجعل لازما وينقل الى فعُل بالضم

المبني

فيبنى منه الصفة المشبهة كالرب والسيد والرحيم والرفيع والعليم والسميع ونحو ذلك وفي هذا القيد
احتراز عن اسم الفاعل والمفعول المتعديين لمن قام به الفعل به احتراز عن اسم المفعول على معنى الثبوت اي
على الدلالة على صفة ثابتة لا حادثة فمعنى زيد كريم ثبت له الكرم وليس معناه حدث له الكرم بعد ان
لم يكن واذا اريد ذلك قيل كارم الان او غدا وكذا معنى زيد حسن ثبت له الحسن وفي هذا القيد احتراز عن نحو
قائم وذاهب مما اشتق من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم الفاعل لا صفة مشبهة ولكن
يدخل في هذا الحد اسم التفضيل الذي صيغ لتفضيل الفاعل بمعنى الثبوت نحو احسن واكرم واشرف
فانه مما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت لكن مع زيادة اللهم الا ان يقصد الحيثية اي
من حيث انه قام به الفعل فيخرج ذلك لانه من حيث انه قام به زيادة الفعل على الغير ونحو الخالد
والمستمر ونحو الخالق والبارى عرف الجواب عن ايراد ذلك في اسم الفاعل وصيغتها اي صيغة الصفة المشبهة
مخالفة لصيغة اسم الفاعل من حيث ان صيغتها سماعية وصيغة اسم الفاعل قياسية او من حيث
ان صيغتها ليست على اوزان صيغ اسم الفاعل وعلى الوجه الاول كان قوله على حسب السماع اي على
قدر السماع ووفقه من الواضع خبرا بعد خبر لقوله وصيغتها متضمن وجه الخبر الاول اي صيغتها مخالفة
لصيغة اسم الفاعل من حيث ان صيغتها سماعية وصيغة اسم الفاعل قياسية وعلى الوجه الثاني
كان خبرا بعد خبر متضمن حكما على حدة لان الخبر الاول اثبت ان صيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل من حيث
ان صيغتها ليست على زنة صيغ الفاعل وهذا الخبر يثبت ان صيغتها مقتصرة على السماع من الواضع
كحسن وصعب وشديد وكذا احمر وسكران وتعمل الصفة المشبهة عمل فعلها وان لم توازن صيغتها
للفعل والا كانت للحال والاستقبال لمشابهتها باسم الفاعل المشابهة للفعل مطلقا عن الزمان

اى من غير اشتراط الزمان واما الاعتماد على صاحبها او الهمزة او ما النافية فشرط كما فى اسم الفاعل فان
قيل اسم الفاعل انما يعمل اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال والصفة المشبهة مع انها فرع على اسم الفاعل
تعمل مطلقا من غير اشتراط الزمان فيلزم مزية الفرع على الاصل قيل المزية يكون اعمالها من غير اشتراط
الزمان فيها مستحالة ضرورى لان اشتراط الزمان فيها يخرجها عن كونها صفة مشبهة لانها موضوعة
للثبوت والزمان يستلزم الحدوث على ان اشتراط الزمان فى اسم الفاعل بعمله فى المفعول به ولا عمل فيه
هنا لانها ابدا مشتقة من فعل لازم وتقسيم مسائلها اى مسائل الصفة المشبهة ان تكون الصفة
باللام اى الصفة المشبهة باللام اى كائنة او ملتبسة او مقرونة باللام اى لام التعريف نحو الحسن
او مجردة عنها اى عن اللام نحو حسن ويكون معمولها اى معمول الصفة المشبهة على التقديرين مضافا
نحو وجهه هذا من باب العطف على معمولى عامل واحد وهو جائز مطلقا اتفاقا او باللام اى ملتبسا
باللام او مقرونا نحو الوجه او مجردا عنهما اى عن اللام والاضافة نحو وجه فهذه ستة اى وهذه الاقسام
ستة بضرب الاثنين فى الثلثة والمعمول فى كل واحد منها اى من الاقسام الستة المذكورة
مرفوع ومنصوب ومجرور صارت اى صارت الاقسام ثمانية عشر بضرب الثلثة من اقسام المعمول
فى الستة من الاقسام الحاصلة بضرب صيغتى الصفة فى صفات المعمول الثلث فقول صارت ثمانية عشر
جملة مستانفة كان سائلا سال كم صارت الاقسام فقال صارت ثمانية عشر قسما ثم اعلم ان ما ذكره الشيخ
ههنا احد تقاسيم مسائلها ولها باعتبارات اخر تقاسيم اخر ترتقى مسائلها الى الوف وتنقسم الى حسنة
التاليف وقبيحة وممتنعة وهى صعب وتعدادها وقد ذكرها شيخى سقى الله ثراه وجعل الجنة مثواه فى رسالة
على التفضيل فان رغبت فعليك بها فارفع اى رفع المعمول فى معمولاتها المرفوعة على الفاعلية

اى على كون المعمول فاعلا نحو حسن وجهه والنصب اى نصب المعمول فى معمولاتها المنصوبة على التشبيه
بالمفعول اى تشبيه معمول الصفة قوله بالمفعول اى بمفعول اسم الفاعل فى المعرفة اى فى مفعول نحو الحسن الوجه
بالنصب فانه مشبهة بالمفعول به ليس بمفعول به لان فعل الصفة المشبهة غير متعد فلا يكون مفعولها
المنصوب مفعولا به لكن لما شبهوا هذه الصفة باسم الفاعل شبهوا منصوبها بمفعول به باسم الفاعل كما
ان الجر فى نحو الضارب الرجل مشبهة بالجر فى نحو الحسن الوجه فيهما اعنى الضارب الرجل والحسن الوجه يتعارضان
على الكل واحد منهما فالضارب الرجل اصله النصب ويجر بالاضافة لتشبيهه بالحسن الوجه مع عدم التخفيف
والحسن الوجه حقه الرفع على الفاعلية والجر على الاضافة لحصول التخفيف بحذف الضمير من الفاعل على ما عرفت
بيانه فى بحث الاضافة وينصب لشبهه بالضارب الرجل فى كون الصفة والمعمول معرفتين باللام ثم
قوله بالمفعول مفعول به للتشبيه واعمال المصدر المعرف باللام فى الجار والمجرور صحيح كما فى قوله تعالى
لا يحب الله الجهر بالسوء وعلى التمييز عطف على قوله على التشبيه بالمفعول اى والنصب على التمييز
فى النكرة اى فى المفعول النكرة نحو الحسن وجها والجر اى جر المفعول المعمول فى معمولاتها المجرورة على الاضافة
اى مبنى على كونه مضاف اليه وتفصيلها اى مسائل الصفة المشبهة الثمانية عشر حسن وجهه الصفة مجردة
عن اللام والمعمول مضاف مرفوعا ومنصوبا ومجرورا وهذه ثلثة فقوله تفصيلها مبتدا محذوف الخبر
اى تفصيلها فيما يذكر بعد قوله حسن وجهه مبتدا وقوله ثلثة بمعنى ذو ثلثة اوجه خبره والجملة مبينة
للتفصيل او يقال قوله حسن وجهه خبر لقوله تفصيلها وقوله ثلثة خبر مبتدا محذوف اى هذه ثلثة
وفيه نظر اذ لا يستقيم ان يجعل قوله حسن وجهه خبرا اذ تفصيل مسائلها الثمانى عشرة لا يتم بهذا الخبر ولم يعطف
على هذا الخبر غيره حتى يتم به فلا يصح حمل هذا الخبر على تفصيل مسائلها وكذلك حسن الوجه اى مثل حسن وجهه

معمولها

حمل

حسن الوجه وكذا الباقي في كون كل ذا ثلثة اوجه فالصفة في حسن الوجه مجردة عن اللام والمعمول ذو اللام
مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً وهذه ثلثة فان قيل اي حرف يقدر في اضافة الحسن الوجه ولا يصح دخوله في الفاعل
قيل تقدير الحرف في الاضافة المعنوية واما الجر في الاضافة اللفظية فمحمول على ما فيه الحرف وليس بتقدير
حرف وقوله في تعريف الاضافة بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا محمول على كونه تعريفا للاضافة
المعنوية وفيه نظر لان تقسيم الاضافة الجر الى معنوية ولفظية يأباه هذا الحمل ولان الاسم
في باب الاضافة الى معنوية لا يعمل الا للنيابة عن حرف جر فاذا لم يكن حرف الجر فكيف ينوب الاسم عنه
او محمول على ارادة التقدير حقيقة او حكما فيتناول الاضافة اللفظية على القول بالتقدير الحكمي على ما ذكر
من الحمل على كونه تعريفا للاضافة او يقال ضارب زيد ملحق بنحو غلام زيد في تقدير اللام ونحو حسن الوجه
بنحو خاتم فضة في تقدير من لان الحسن هو الوجه كما ان الخاتم هو الفضة ونحو السارق الليلة ملحق
بنحو ضرب اليوم في تقدير في ولا ضير في تقدير من البيانية في نحو الحسن الوجه بعد خروجه عن كونه فاعلاً
لفظا بالاضافة والقول باضمار الفاعل اذ لو لم يخرج عن الفاعلية لفظاً بالاضافة لزم تعدد الفاعل
فعلى هذا يكون اضافة الحسن الى الوجه من باب الاضافة الى المشبهة بالمفعول لفظا والى الفاعل
معنىً او يقال حرف الجر في الاضافة اللفظية غير منحصرة في الثلثة المذكورة بل حروفها ما يتعدى به اصل
الفعل المشتق منه المضاف نحو راغب زيد فانه بمعنى الى اي راغب الى زيد اذا جعل اضافته
الى المفعول وكذا بالغ البلد واذا لم يتعد ذلك بحرف نحو حسن الوجه وضارب زيد نقدر اللام لا لا ثمرة
لضرورة تصحيح الجر لما قلنا ان المضاف لا يجر الا للنيابة عن حرف جر ويكون فيما ورا الضرورة في حكم
العدم اذ الاضافة الصورية تستدعي صورة اللام معناه والا لكانت معنوية حسن وجه الصفة مجردة

لفظا

عن اللام والمعمول ايضا مجرد عن اللام والاضافة مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً هذه الثلثة الحسن وجهه الصفة
ذات اللام والمعمول مضاف مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً هذه ثلثة الحسن وجهه معطوف بحذف العاطف
لعله حذفه تحرزاً عن كثرة التكرار وانما غير السنن السابق ليشير الى انه شروع في قسم اخر من الصفة المشبهة
لان الامثلة السابقة كالصفة المجردة عن اللام وهذه الصفة ذات اللام الحسن الوجه الصفة ذات اللام
والمعمول ايضا ذو اللام مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً هذه ثلثة الحسن وجه الصفة معرفة باللام والمعمول
مجرد عن اللام والاضافة مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً هذه ثلثة واثنان منها ممتنعان فالاثنان
مبتدا ومنها صفة وممتنعان خبره اي اثنان كائنتان من الاقسام الثماني عشرة ممتنعان
وهما الحسن وجهه بكون الصفة ذات لام والمعمول مجروراً مضافاً الحسن وجه بكون الصفة ذات لام
والمعمول مجروراً مجرداً عن اللام والاضافة وامتناعهما ظاهر لعدم افادة الاضافة التخفيف
مع ان الثاني يتضمن اضافة المعرفة الى النكرة وهو خلاف وضع الاضافة وان كانت لفظية
لان اللفظية تجري مجرى المعنوية فكما لا يجوز في المعنوية اضافة المعرفة الى النكرة فكذا لا يجوز في اللفظية
اضافة المعرفة الى النكرة واذا عرفت هذا فاعلم ان قوله الحسن وجهه خبر مبتدا محذوف اي هما الحسن وجهه
والحسن وجه وقوله وجه عطف بحذف العاطف او خبر مبتدا بعد خبر او تعداد واختلف في جواز
واحد منها وهو حسن وجهه بكون الصفة مجردة عن اللام والمعمول مجروراً مضافاً فقال بعضهم انه ليس بجائز
لان اضافته يستلزم اضافة الشيء الى نفسه وقال بعضهم انه جائز ومنعوا استلزام اضافة الشيء
الى نفسه لكون حسن اعم من الوجه وهو الصحيح وعليه الاكثر بل هو من المسائل الحسنة على ما سنبينه قريباً والجار والمجرور
اعني قوله في حسن وجهه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله اختلف والبواقي من الثماني عشرة بعد اسقاط

مسئلتين منها او ثلث على حسب الاختلاف فما كان فيه ضمير واحد وهو فيما اذا كان المعمول مضافاً
مرفوعاً او مفرداً او منصوباً او مجروراً احسن خبر ما والجملة خبر لقوله والبواقي والضمير محذوف اي البواقي
ما كان فيه ضمير واحد احسن لحصول المقصود وهو الربط بالموصوف لفظاً مع خفة الاعتبار وخبر الكلام
ما قل ودل ومسائله تسع الحسن وجهه بالرفع والحسن الوجه بالنصب والحسن الوجه بالجر والحسن وجهاً بالنصب
وحسن وجهه بالرفع وحسن الوجه بالجر الوجه بالنصب وحسن وجهاً بتنوين حسن ونصب الوجه حسن وجه
بالاضافة وحسن وجهاً فان قيل يلزم في الحسن الوجه بالجر تعدد الفاعل لانه من الاضافة الى الفاعل
وفيه ضمير ايضاً بدليل قوله ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها والا ففيها ضمير الموصوف قيل الفاعل بعد
الاضافة خرج عن حيز كونه فاعلاً لفظاً لكنه فاعل معنى باعتبار المعنى ليس فيه ضمير وفيه نظر لانه يتبعه
تابعه بعد الاضافة بالرفع ايضاً وهذا يوجب اعتبار فاعلية الوجه واجيب بان الحمل على المحل باعتبار
المعنى وهو بهذا الاعتبار فاعل وما كان فيه ضميران وهو فيما اذا كان المعمول مضافاً منصوباً او مجروراً
حسن لحصول المقصود واما عدم الاحسنية فلوجود الزائد على المقصود ومسائله ثلث اذ اثنان
على حسب الاختلاف زيد حسن وجهه بنصب الوجه وحسن وجهه بجر الوجه وهو الذي اختلف فيه
والحسن وجهه بنصب الوجه وما لا ضمير فيها فيه وهو فيما اذا كان المعمول مرفوعاً غير مضاف
قبيح لعدم حصول المقصود وهو الربط بالموصوف ومسائله اربع الحسن وجه برفع وجه وحسن وجه
برفع وجه وحسن الوجه بتنوين حسن ورفع الوجه والحسن الوجه برفع الوجه ومتى رفعت بها اي
بالصفة المشبهة ما بعدها فلا ضمير فيها في الصفة المشبهة والا يلزم تعدد الفاعل فهي كالفعل
الفاء للتعليل اي لان الصفة المشبهة حينئذ كالفعل والفعل اذا رفع بعده لا يكون فيه ضمير

فكذا هذا ويحتمل ان يكون قوله فهي كالفعل نتيجة اي فح يكون الصفة المشبهة كالفعل في انها
لا تثنى ولا تجمع ويكون تذكيرها وتانيثها باعتبار فاعلها الظاهر والا ان حرف الشرط محذوف والشرط
محذوف اي وان لم يرفع بها بل يجر بالاضافة او ينصب على التشبيه بالمفعول ففيها اي ففي الصفة
ضمير الموصوف لان الفاعل لما جر بالاضافة او نصب على التشبيه بالمفعول خرج حينئذ كونه فاعلاً
فلا جرم يكون فيها ضمير فاعلا لها فتونث الصفة وتثنى وتجمع اي اذا تحقق وجود الضمير فيها اذا كان
ما بعدها منصوبا او مجرورا تونث الصفة وتثنى وتجمع على حسب الموصوف للمطابقة بناء على ان الصفة
تحمل ضميره تقول هند حسنة وجه او حسنة وجها والزيدان حسنا وجه او حسنان وجها والزيدون حسنوا وجه
او حسنون وجها واسما الفاعل والمفعول اصله اسمان فسقطت النون بالاضافة اي اسما هذين فلا يلزم
ان يكون لكل واحد اسمان غير المتعديين اي غير المتجاوزين عن الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله مثل
الصفة المشبهة فيما ذكر من الصور اي ما جاز في الصفة المشبهة من هذه المسائل جاز في اسم الفاعل
والمفعول غير المتعديين لان جواز هذه الصورة في الصفة المشبهة انما هو لتشبيهها باسمي الفاعل والمفعول
فجوازها فيهما بالطريق الاولى فيقول القائم الغلامُ رفعا ونصبا وجرا وكذا القائم غلام والقائم غلامه و
كذا الصور التسعة بتجرد القائم عن اللام وكذا نحو المضروب الغلام او غلامه او غلام بالحركات الثلث
بترك اللام عن المضروب وكذا اسم المنسوب لانه ملحق بالصفة المشبهة نحو التميمي لاب الى اخر الصور
فان قيل اسم المفعول لا يبنى من غير المتعدي فكيف يستقيم قوله غير المتعدي وكيف يورد المضروب مثالاً
لاسم المفعول غير المتعدي قيل المراد من اسم الفاعل الغير المتعدي هنا غير المتجاوز عن الفاعل ومن اسم المفعول
الغير المتعدي هنا غير المتجاوز عن مفعول ما لم يسم فاعله الى المفعول الثاني وانما قيد اسم الفاعل والمفعول

الغير المتعد

الغير المتعدي احتراز عما اذا كانا متعديين نحو ضارب زيدا ومعطي درهما لا يجري فيهما مع ما تعديا اليه
من المعمول ما ذكرنا من الاقسام بل يجري فيهما اما نصب المعمول على المفعولية او جره من الاضافة وذلك
لانا لو اجرينا فيهما تلك الاقسام لزم الالتباس حتى لو قيل زيد ضارب اباه وزيد معطي اباه مثلا لم يعلم
ان اباه في المثال الاول مفعول لضارب او فاعل له نصب تشبيها بالمفعول والمفعول الثاني محذوف
وكذا اذا قلنا زيد ضارب ابيه ومعطي ابيه لم يعلم ان ابيه في المثال الاول مفعول ضارب او فاعل
اضيف اليه وان ابيه في المثال الثاني مفعول المعطي اقيم مقام الفاعل او مفعول الثاني اضيف اليه
بخلاف الصفة المشبهة واسمي الفاعل والمفعول اللازمين فانه لا مفعول لها فلا يحصل الالتباس واذا كان
متعديين نحو زيد ضارب غلامه عمروا ومعطي غلامه درهما فانه لم يجز نصب الفاعل وجره فيهما
بعد حذف المفعول لئلا يشتبه الفاعل بالمفعول ثم لما فرغ من بيان الصفة المشبهة شرع في بيان
اسم التفضيل فقال اسم التفضيل اسم يدل على تفضيل شيء وهو في الاصطلاح ما اشتق من فعل
لموصوف بزيادة فيه احتراز عن الجوامد بزيادة على غيره اي غير ذلك الموصوف وقوله بزيادة
اما جملة موصوفة اي لما وصف بزيادة على غيره في ذلك الفعل او بمعنى مع وح صلة الموصوف
محذوف اي لامر موصوف بذلك الفعل مع زيادة على غيره فيه وانما قال لموصوف ولم يقل
لمن قام به او لمن وقع عليه ليشتمل على كلا نوعي اسم التفضيل اي على اسم التفضيل الذي لتفضيل الفاعل و
الذي صيغ لتفضيل المفعول والمراد بالزيادة على غير الزيادة عليه في ذلك اي في الفعل الذي اشتق منه
فلا يرد نحو زايد وكامل حيث لم يقصد فيه الزيادة او الكمال مثلا بل في امر اخر بخلاف نحو اضرب واعلم فان
المقصود فيه الزيادة فيما سبق منه وهو الضرب والعلم ولا يدخل في الحد اسماء الفاعلين التي وضعت للمبالغة

ص في المثال الثاني مفعول معطا او مفعول اول له
اقيم مقام الفاعل نصب تشبيها بالمفعول

ص نحو اضرب واشهر فان الاول لتفضيل الفاعل
والثاني لتفضيل المفعول

كضراب وضروب ونحوهما لانهما ان دلت على الزيادة لكن لم يقصد فيها الزيادة على الغير وهو افعل
اي صيغة افعل وخير وشر اصلهما اخير واشر وشرطه اي اسم التفضيل ان يبنى من ثلاثي المجرد احترز بقوله
من ثلاثي عن الرباعي نحو تعنبر وبقوله مجرد عن مزيد للثلاثي نحو اكرم واقتدر ونحوهما ليمكن بناء افعل منه اي
من الثلاثي المجرد اذ الزائد على ثلثة لا يمكن منه بناء افعل لانه لو نقص لاختل لفظا وهو ظاهر ومعنى لانه
لو قيل اخرج من استخرج لم يعلم انه لكثير الخروج او كثير الاستخراج ولو لم يحذف لزاد على بناء افعل قوله ليمكن
خبر مبتدا محذوف اي هذا الاشتراط ليمكن بناء افعل منه والجملة معترضة وقيل انه علة لقوله يبنى
وفيه نظر لان امكان بناء افعل منه ليس لعلة لبنائيته بل علة بنائيته ارادة تفضيل شيء على شيء في الفعل
الذي اشتق هو منه ليس بلون ولا عيب والجملة صفة اخرى لثلاثي اي الثلاثي ليس بلون ولا عيب
واحترز بقوله ليس بلون عن نحو احمر واسمر واعمى واعور فلو بني منهما افعل التفضيل لزم اللبس واشتبه
افعل التفضيل بما ليس للتفضيل الا ترى انك لو قلت ح هو احمر لا يعلم ان المراد حمرة او زائدة في مثل
زيد افضل الناس فان قيل قد بني افعل التفضيل من العيوب نحو اجهل وابلد قيل المراد بالعيوب
هو العيوب الظاهرة والجهل والبلادة ليس من العيوب نحو اجهل الظاهرة بل من العيوب الباطنة
وفيه نظر لانه على هذا يصح احمق على معنى التفضيل اذ الحماقة ايضا ليس من العيوب الظاهرة وقد حكموا
لشذوذه في نحو احمق من هبنقة اللهم الا ان يراد بالحماقة ما يبرز وبالظاهر من اثر البلادة كما حكي من هبنقة
من تعليق خرزات وخيوط على عنقه وصدره مخافة ان يفقد نفسه فيكون من العيوب الظاهرة
بهذا الاعتبار فلا يجيء منه اسم التفضيل الا شاذا وفيه نظر ان الحماقة من العيوب الباطنة حقيقة والعبرة
للحقيقة والظهور الحماقة في بعض الموصوفين بها من العوارض والعوارض غير معتبرة في وضع الالفاظ

فليتأمل

فكيف يحكم بشذوذه ولو اعتبرت العوارض لوجب ان يحكم بشذوذ اجهل وابلد لو اريد بهما ماييدو في
الظاهر من اثر الجهل والبلادة في احدهم لم يحكم بشذوذهما احد فان قصد غيره اي تفضيل غير الثلاثي المجرد
الذي ليس بلون ولا عيب من الثلاثي المزيد فيه والرباعي مجردا او مزيدا فيه او ثلاثيا مجردا من الالوان
والعيوب توصل اي التفضيل له على غيره اليه اي ذلك المقصود بمثل اي باتيان اسم تفضيل مما يصح
بناؤه منه مثل اشد واكثر واحسن واقبح مما كان مناسبا له وايقاع مصدر ما امتنع بناؤه منه اي فعل تمييزا
ابانة للمقصود على وجه يمكن فقوله هو اشد منه استخراجا وبياضا واعمى المثال الاول لغير الثلاثي المجرد
والثاني للون والثالث للعيب وكذا القول وهو افرمنه استغفارا او بياضا واقبح منه دحرجة
واعمى قياسه اي اسم التفضيل للفاعل اي لتفضيل الفاعل لانه يدل على زيادة الموصوف على الغير
في المصدر المشتق هو منه واصل المصدر ما بني للفاعل اي ما كان معروفا فيصرف عند الاطلاق الى كونه
مشتقا من المصدر المبني للفاعل اي من المصدر المعروف والمراد بالفاعل من قام به الفعل ولم يرد به
ما يقابل الصفة المشبهة بل يقابل المفعول فيتناول ما جاء لتفضيل الفاعل والصفة المشبهة نحو اضرب
واقتل واخبر واكرم وان اريد به ما يقابل المفعول كان الكلام محمولا على حذف المعطوف اي قياسه
للفاعل او للصفة المشبهة نحو اضرب واحسن وقوله قياسه مبتدا محذوف الخبر وقوله للفاعل
حال فيكون هذه العبارة من باب ضربي زيدا قائما اي قياس اسم التفضيل حاصل اذا كان ثابتا للفاعل
ويمكن ان يكون قوله وقياسه مبتدا وخبره محذوف وقوله للفاعل متعلقا للخبر المحذوف اي
قياسه مجيئه للفاعل بقرينة قوله قد جاء للمفعول كلمة قد لتقليل اي قد يجي اسم التفضيل حاصل اذا كان
لتفضيل المفعول سماعا نحو اعذر والوم واشغل واشهر واعرف وزيد في بعض النسخ اعرف اي اكثر

معدورية والكثر ملومية والكثر مشغولية والكثر معروفية ويستعمل اسم التفضيل في كلام العرب على احد
ثلثة اوجه الجار والمجرور حال اي واقعا على ثلثة اوجه فقط وفي بعض النسخ ثلثة اشياء مضافا ابدا
من قوله على احد ثلثة اوجه نحو زيد افضل القوم او بمن اي كائنا بمن نحو زيد افضل من عمرو او معرفا باللام
نحو زيد ان الافضل وهذه اللام هي للعهد وليس الا اي باللام العهدية ليكون بالعهد مشتملا على ذكر
المفضل عليه ويكون المعنى في قولهم الافضل الشخص الذي عهد كونه افضل من زيد مثلا وكلمة او مانعة الخلو
والجمع فلا يخلو اسم التفضيل عن احدها ولا يجتمع اثنان منها فلا يجوز زيد الافضل من عمرو باستعمال مع اثنين
ولا زيد افضل باستعماله بدون واحد منها الا ان تخرج اسم التفضيل عن استعماله بمعنى التفضيل
بالعدل كما في اخر وآخر فانه خرج عن معنى التفضيل وصار بمعنى غير فاستغنى عن استعماله باحد ثلثة اوجه
لان استعماله باحدها لبيان التفضيل فاذا ذهب عنه معنى التفضيل استغنى عن هذا الاستعمال وانما
يستعمل مع احد هذه الامور الثلثة ليدل على المقصود لان المقصود من اسم التفضيل اثبات الزيادة
للموصوف به على غيره اي على المفضل عليه في المعنى المشتق هو منه وهذا المقصود لا يحصل الا باحد
الامور الثلثة المذكورة لانها تدل على المفضل عليه وهذا في من والاضافة ظاهرة لانك اذا قلت
زيد افضل لا يفهم من الذي زاد عليه هو في الفضل فاذا قلت من عمرو او افضل الناس فهم ذلك
وكذا في اللام لما قلنا انها للعهد فيكون المفضل عليه معهودا ومنويا لان اللام العهدية تشير الى
افضل المذكور معه المفضل على ما بينا لا يجتمع اثنان منها لحصول الغرض باحدهما وكون الاخر بعد حصول
المقصود ضائعا فلا يجتمعان الا نادرا فان قيل قد يخلو اسم التفضيل عن احد الثلثة المذكورة نحو الله اكبر
قيل معناه الله اكبر من غيره من المخلوقات ويستعمل على احدها حقيقة نحو زيد ان الافضل واشرف الناس واكرم من عمرو او تقديرا

فقد يرد

ظاهر وذلك لانه فى تقدير الله اكبر من كل كبير فان قيل فما تقول فى الدنيا والجلى فانهما من اسماء التفضيل
لان الدنيا تانيث الادنى والجلى تانيث الاجل من الدنو والجلال وقد جاء تجردهما عن احد الامور الثلثة
فى قوله فى معنى ودنيا ظالما قد مررت وفى قوله وان دعوت الى جلى ومكرمة قيل جواز تجردهما عن
احد الثلثة المذكورة لصيرورتها اسمين وانمحاء معنى التفضيل عنهما فان الدنيا صار اسما للزمان المتقدم
على الاخرة والجلى اسما للخطة العظيمة فيجوز استعمالها بدون احدها فان قيل فما تقول فى نحو الحسنى
فى قوله تعالى وقولوا للناس حسنى وفى نحو السوأى فى قول الشاعر ولا يجزون من حسن بسوأى ولا يجزون
من غلظ بلين فانهما من اسماء التفضيل لانهما تانيث الاحسن والاسوء قيل هما مصدران كالرجعى والبشرى
ظاهره وجواز تجردهما عنها فان قيل قد اجتمع اثنان منها فى قول الشاعر ولست بالاكثر منهم حصى
انما العزة للكاثر اى لمن هو الاكثر عددا قيل كلمة من فى البيت ليست لتفضيلية بل هى بيانية
على نحو قولك انت منهم الفارس الشجاع اى من بينهم كانه قال لست بالاكثر من بينهم حصى فلم يستعمل
بمن واللام وقيل بيانية متعلقة بمحذوف لا بالاكثر اى لست كائنا منهم بالاكثر حصى او هى تفضيلية
متعلقة بافعل اخر محذوف عار من اللام اى لست بالاكثر باكثر منهم والمحذوف بدل ظاهره
الا ان يعلم المفضل عليه مستثنى مفرغ اى يستعمل مع احد ثلثة اشياء فى جميع الاوقات الا وقت
معلومية المفضل عليه فيقدر بناء على القرينة نحو الله اكبر اى اكبر من كل كبير ونحو زيد كريم وعمرو اكرم
اى اكرم منه والمعطوف هنا محذوف اى الا ان يعلم او يخرج اسم التفضيل عن معنى التفضيل فيستغنى
عن استعماله باحد ثلثة اشياء فاذا اضيف اسم التفضيل فله اى فلاسم التفضيل معنيان احدهما اى
احد المعنيين وهو الاكثر اى وهذا المعنى اكثر من المعنى الثانى والجملة المعترضة والواو اعتراضية ××

[illegible]

ان تقصد به ای باسم التفضیل الزیادة ای زیادة موصوف اسم التفضیل فی الفعل المشتق وهو منه
علی من اضیف اسم التفضیل الیه ضمیر عائد الی مَنْ وکلمة من للعقلاء وغیر العقلاء داخلون تبعاً
علی سبیل التغلیب فلا یخرج نحو اعدی الجمل واحسن الفیول ونحو ذلک واذا عرفت هذا فاعلم انه لو
لو ارید بالمعنی فی قوله معنیان المصدر ای العنایة فحمل القصد علی قوله احدهما صحیح حیث یصیر المعنی
احد العنایتین قصدک الزیادة وهو معنی صحیح لانه حمل القصد علی القصد ولو ارید به المفعول ای المعنی
صحیح لانه ففی الحمل اشکال حیث یصیر المعنی احد المقصودین لقصدک الزیادة وهو معنی غیر صحیح لانه
حمل القصد علی المقصود الا ان یکون المعنی احدهما حاصل بان یقصد به کذا وحذف الجار من ان و
انّ کثیر شائع له ویکون المعنی قصد احدهما قصدک کذا او احدهما ذو قصدک کذا فیشترط
ان یکون موصوفه بعضاً منهم ای ممن اضیف الیهم وذلک بحکم الوضع والاستعمال مثل زیدٌ
افضل الناس فزید بعض من الناس ولقائل ان یقول یلزم من اشتراط کون موصوفه بعضاً ممن
اضیف الیهم تفضیل الشیٔ علی نفسه واجیب بان موصوفه داخل فی المضاف الیه افرادا
خارج عنهم ترکیبا او داخل فیهم واقعا خارج عنهم ارادة یعنی هو داخل فیهم فی الافراد والواقع ثم
خرج عنهم فی الارادة وقت الترکیب والاضافة فلا یلزم تفضیل الشیٔ علی نفسه فلا یجوز یوسف
احسن اخوته ای ولاجل انه یشترط فی هذا المعنی ان یکون موصوفه داخل فی المضاف الیهم لم یجز
ان یقال یوسف احسن اخوته بهذا المعنی بخلاف المعنی الثانی لخروجه عنهم علة عدم الجواز ای
لخروج یوسف عن الاخوة ای عن عمومهم باضافتهم الیه ای اضافة الاخوة الی یوسف لانه
اذا اضیف الاخوة الی الضمیر العائد الی یوسف خرج یوسف من عموم لفظ الاخوة اذ لیس یوسف

بعضا

بعضاً من اخوانه لانه ليس باخ لنفسه فكان احسن مضافاً الى من ليس موصوفه بعضاً منه ولو قيل
يوسف احسن الاخوة او احسن ابناء يعقوب لكان من ذلك لان يوسف بعض الاخوة وبعض ابناء
يعقوب ع وان لم يكن بعض اخوته والثاني اي والمعنى الثاني ان يقصد زيادة مطلقة اي زيادة
موصوف اسم التفضيل فيما اشتق هو منه زيادة مطلقة اي غير مقيدة بكونها زيادة على من اضيف اليه
ان تقصد تفضيله على كل من سواه مطلقا لا على المضاف اليه وحده ويضاف للتوضيح بالنصب عطفاً
على يقصد اي المعنى الثاني حاصل بان يقصد كذا او يضاف اي اسم التفضيل للتوضيح وبالرفع
على الابتداء او الاستيناف وح يضاف للتوضيح لا للتفضيل كاضافة ما لا تفضيل له فلا يشترط
ان يكون موصوفه من جملة المضاف اليه لانتفاء الموجب بل يجوز كلا الامرين اي يجوز ان يضاف
الى جماعة هو بعض منهم نحو محمد هو افضل قريش اي افضل الناس من بين قريش ولم يقصد التفضيل
على قريش وان كان النبي عليه السلام واحدا منهم وكذا نحو فلان اعلم بغداد ويجوز ان يضاف الى جماعة
هو ليس بعضا منهم نحو يوسف احسن اخوته وكذا نحو فلان اكرم ابيه فيجوز يوسف احسن اخوته بهذا المعنى
اي احسن من غيره له ملابسة باخوته وكذا نحو الناقص والاشج اعدلا بني مروان كانه قيل عادلا بني
مروان اي هما اعدل من غيرهما لهما ملابسة من بني مروان والمراد بالناقص يزيد بن الوليد عبد الملك
بن مروان لقب بهذا لانه نقص حق من يأخذ من بيت المال اكثر مما له حق في الشرع ورده الى القدر
المستحق في الشرع والمراد بالاشج عمر بن مروان لقب بذلك لما في راسه شجة وانما اختار لفظ التوضيح
وعدل عن لفظ التخصيص الذي ذكره صاحب المفصل لان ذكر لفظ التخصيص بالاضافة الى النكرة
يوهم التزام اضافته الى النكرة وليس كذلك بدليل يوسف احسن اخوته والناقص والاشج

اعلا ابی مروان ثم اعلم ان حمل قوله ان تقصد علی قوله والثانی ای والمعنی الثانی لا یصح لانه حمل المقصد
علی المقصود الا ان یکون المعنی والمعنی الثانی حاصل بان تقصد وحذف الجار من انْ وانَّ کثیرا
ویکون المعنی قصد المعنی الثانی قصدک کذا والمعنی الثانی ذو قصدک کذا ویجوز فی الاول
ای فی اسم التفضیل المضاف المقصود به الزیادة علی من اضیف الیهم او فی النوع الاول من
نوعی اسم التفضیل المضاف الی المستعمل بالمعنی الاول وقیل ای فی المعنی الاول وفیه نظر حیث
یاباه قوله والمعرف باللام لان المعرف باللفظ هو اللفظ ای اسم التفضیل فلو حمل الاول و
الثانی علی المعنی الاول والثانی لم یکن الکلام مطابقا فالحق ما ذکرنا ای ویجوز فی هذا النوع من
اسم التفضیل الافراد ای افراد اسم التفضیل والتذکیر مع وجود تانیث الموصوف کذا فی المفصل ای لا یجوز فیه
الافراد والتذکیر علی کل حال ای وان کان الموصوف مثنی او مجموعا او مونثا نحو زید افضل القوم والزیدان
افضل القوم وهند افضل القوم وانما لم یذکر التذکیر اکتفاء بقوله فیما یقابله بعد والذی عن مفرد مذکر لا غیر لانه
لما کان فیما قبله الافراد والتذکیر فقط علم ان المراد ههنا الافراد والتذکیر فقط والمطابقة لمن هو له ای
لمن اسم التفضیل ثابت له ای مطابقة الموصوف افرادا وتثنیة وجمعا وتذکیرا وتانیثا نحو زید افضل القوم
والزیدان افضلا القوم والزیدون افضلوا القوم وهند فضلی القوم والهندان فضلیا القوم والهندات
فضلیات القوم وانما جاز الافراد والتذکیر فی کل حال لکون هذا النوع اسم التفضیل مشابها للاسم التفضیل
المستعمل بمن فی المعنی من حیث انه ذکر المفضل علیه بعده فی کل واحد منهما فیجوز فیه الافراد والتذکیر اعتبارا
بالمعنی وانما جاز المطابقة لکونه مخالفا فی اللفظ لوجود الاضافة ههنا وعدمها فیه فیجوز المطابقة اعتبارا
باللفظ واما الثانی ای واما النوع ای اسم التفضیل المضاف المقصود به زیادة مطلقة والمعرف باللام

فلابد من المطابقة اي مطابقة الموصوف افراداً او تثنيةً وجمعاً وتذكيراً او تانيثاً للزوم مطابقة الصفة
لموصوفها مع عدم قيام المانع وهو امتزاجه بمن التفضيلية لفظاً او معنىً لعدم ذكر المفضل عليه بعدها بخلاف
النوع الاول فانه ممتزج بمن التفضيلية معنى باعتبار ذكر المفضل عليه بعده وبخلاف المستعمل بمن فانه
ممتزج بها لفظاً ثم اعلم ان قوله واما الثاني عطف الجملة الشرطية على الجملة الفعلية يعني قوله يجوز في الاول
الافراد وقوله فلابد جواب اما والفاء جزائية وهو خبر المبتدا اي والضمير محذوف اي فلابد لهما من المطابقة
وقوله من المطابقة خبر لا وفي جعلها متعلقاً بُدّ والقول بحذف الخبر نظر لانه ح يكون مضارعاً للمضاف
على نحو لا حفظاً للقرآن فيجب نصبه والذي بمن اي اسم التفضيل الذي استعمل بمن مفرد مذكر لا غير اي
غير المفرد والمذكر نحو زيداً او الزيدان او الزيدون او هند او الهندان او الهندات افضل من كذا لان
من التفضيلية بمنزلة الجزء من اسم التفضيل لكونها هي الفارقة بين افعل التفضيل وافعل الصفة فكانها
من تمام الكلمة ولهذا لا يجوز الفصل بينهما الا بمعمول اسم التفضيل فصار اسم التفضيل باعتبار امتزاجها في حكم
وسط الكلمة ولحوق علامة التثنية والجمع والتانيث تختص باخر الكلمة دون اوسطها فلو لحقه
علامة التثنية والجمع والتانيث لزم لحوقها فيما هو في حكم وسط الكلمة وهو مستكره ولا يعمل اسم التفضيل
في المفعول به بلا واسطة حرف جر مطلقاً سواء كان مظهراً او مضمراً ولا يعمل في فاعل المظهر لان
الصفات انما تعمل بمشابهة الفعل كاسمي الفاعل والمفعول او بمشابهة ما يشابه الفعل كالصفة المشبهة
فانها تعمل بمشابهة اسم الفاعل على ما عرفت واسم التفضيل يخالف الفعل من حيث انه يدل على الزيادة
وهو التفضيل والفعل لا يدل عليها وكذا يخالف اسم الفاعل لانه لا يثنى ولا يجمع فيما هو اصل استعمالاته
وهو استعماله بمن فلاجل هذه المخالفة لا يعمل في المفعول به بلا واسطة مطلقاً مظهراً او مضمراً ولا في الفاعل

المظهر لانها معمولات قوية الا اذا وجدت الشرائط الثلثة المذكورة فى المتن فح يعمل فى الفاعل المظهر لانه ح
يصير بمعنى الفعل ولقيام الضرورة فى اعماله كما ستعرف بيانه قريبا لكنه يشبه الفعل من حيث انه يدل على الحدث
وكذا اشبه افعل التعجب فى الزنة وفى اختصاص مجيئه بالثلاثى المجرد مما ليست بلون ولا عيب فلاجل هذا الشبه
الضعيف يعمل فى المعمولات الضعيفة وهى الفاعل المضمر المستكن والظرف والحال والتميز والمفعول به
بواسطة حرف جر وذلك لان مثل هذا الفاعل لا يظهر فيه اثره والظرف مما يكفيه رائحة من الفعل والحال
والمفعول به بالواسطة ملحقان بالظرف فيكون معمولات ضعيفة فلا يحتاج الى قوة عمل العامل وانما
يعمل فى المفعول معه والمفعول له لان افعل التفضيل يقوى على العمل بواسطة الحرف لفظا كما فى المفعول معه
او تقديرا كما فى المفعول له وفى بعض الشروح انما لا يعمل اسم التفضيل فى فاعله مظهر الا انه فى الاسم نظير افعل التعجب
وهو لا يعمل فى فاعله مظهرا فكذا هذا او الشرائط الثلثة المذكورة ما اشار اليه الشيخ بقوله ولا يعمل فى مظهر
اى فى فاعل مظهر الا اذا كان اسم التفضيل فى اللفظ صفة كائنة لشىء اى الا اذا كان اسم التفضيل جاريا
على شىء كرجل فى المثال وهو فى المعنى المسبب مفضل الواو للحال والتنوين بدل من الاضافة اى والحال
ان اسم التفضيل فى المعنى صفة كائنة لمسبب ذلك الشىء اى لمتعلق ذلك الشىء كالكحل فى المثال فانه مسبب
قوله رجلا لانه حصل فى عينه بسببه فان قيل المشهور فى اصطلاحهم ان يطلق على متعلق الموصوف اسم السبب
دون المسبب وتحققه مفضل صفة مسبب اى لمسبب مفضل باعتبار الموصوف الاول اعتبار تعلقه
بالموصوف الاول كرجلا فى المثال حيث نفى كون الكحل مفضلا باعتبار عين رجل ما على نفسه اى مفضل على نفسه
باعتبار غيره متعلق التفضيل عليه اى باعتبار تعلقه بغيره اى بغير الموصوف الاول كعين زيد فى المثال حيث
نفى فى المثال كون الكحل مفضلا عليه فى عينه منفيا حال اى حال كون اسم التفضيل منفيا او صفة مصدر محذوف

اى تفضيلا

اى تفضيلا منفيا مثل ما رايت رجلا احسن فى عينه الكحل منه اى من الكحل فى عين زيد فاحسن فى هذا المثال
جرى على رجلا ووقع صفة له فى اللفظ وهو فى المعنى صفة للمسبب اى لمتعلقه وهو الكحل وهذا المتعلق مفضل
ومفضل عليه اى الكحل احسن من الكحل لكن باعتبارين اما كونه مفضلا وهو باعتبار تعلقه بما جرى عليه اسم التفضيل
وهو رجلا حيث نفى عليه كونه مفضلا باعتبار عين رجل ما واما كونه مفضلا عليه فباعتبار غير ما جرى عليه وهو كونه
فى عين زيد حيث نفى كون الكحل مفضلا عليه فى عينه فالمقصود من هذا الكلام مدح الكحل فى عين زيد بنفى تفضيله
فى عين رجل ما عليه اما لو جعل هذا الكلام مثبتا لكان المقصود على عكس ذلك واذا عرفت هذا فاعلم ان كلمة
ما نافية وقوله رجلا مفعول ما رايت وقوله احسن صفة قوله رجلا واعنى احسن عامل فى الحدثين اى دال
على الحدثين حدث المفضل وحدث المفضل عليه اى التفضيل والتفضيل على الشى تعلق به ظرفان او حالان
وهما قوله فى عينه وقوله فى عين زيد كل ظرف او حال لحدث يعنى تعلق قوله فى عينه باحسن باعتبار
معنى التفضيل وقوله فى عين زيد تعلق به ايضا باعتبار معنى التفضيل على الشى وذلك لان جهة كون الكحل
مفضلا باعتبار عين رجل وجهة كونه مفضلا عليه باعتبار عين زيد كالتشبيه فى زيد فى الدار مثله فى السوق
فالتشبيه عامل معنوى ذو الحدثين حدث المشبه وحدث المشبه به اى حدث التشبيه والتشبيه بالشى
تعلق به ظرفان وهما فى الدار وفى السوق كل ظرف بحدث فان زيدا مشبه باعتبار كينونته فى الدار
ومشبه به باعتبار كينونته فى السوق ونظير هذه المسئلة الحديث الذى ذكره الشارح وهو قوله عليه السلام
ما من ايام احب الى الله فيها الصوم منه فى عشر ذى الحجة وانما اشترط كونه منفيا ليصير بمعنى الفعل لان
نفى صفة التفضيل يجعله بمعنى اصل الفعل لان التفضيل بمنزلة القيد والنفى اذا دخل على قيد يتصرف ذلك
النفى الى القيد ويبقى اصل الفعل مثبتا نحو قولهم ما رايت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد بمعنى

حسن الكحل في عين كل رجل مثل حسنه في عين زيد او دون حسنه لا فوقه لانه لما نفي التفضيل اي زيادة
ثابت المساواة او الانحطاط ضرورة فظهر بهذا ان احسن في المثال انما عمل في الفاعل المظهر وهو الكحل
لانه بمعنى حسن وانما اشترط كون المتعلق مفضلا عليه باعتبارين ليكون التفضيل على خلاف الاصل ؟
باعتبار انه تفضيل الشيء على نفسه باعتبارين وهو في معرض الامتناع اذ لولا اختلاف الاعتبارين لامتنع
فصار التفضيل تفضيلا وانما اشترط التفضيل على خلاف الاصل لان صيرورته بمعنى الفعل لعارض النفي
فلا يجوز عمله الممتنع باعتبار ما يرجع الى اصله وهو الدلالة على الزيادة فاشترط ذلك ليكون في معرض الامتناع
فاذا انتفى مثل هذا التفضيل ولو بعارض يخرج عن حكم التفضيل ويعتبر العارض وهو صيرورته بمعنى الفعل بعارض
النفي لضعف المعارض وهو معنى التفضيل لكونه في معرض الامتناع بخلاف قولك ما رايت رجلا افضل
ابوه من عمرو فانه لم يخرج مع صيرورته بمعنى الفعل بنفي التفضيل لان التفضيل فيه ليس على خلاف الاصل
لعدم كونه تفضيلا لشيء على نفسه فيعتبر هذا الفضل بعد الزوال بعارض المنفي وانما اشترط كونه صفة سببية
ليستحق محل عمله وهو الفاعل المظهر لان المدعا بانه باستجماع هذه الشرائط يعمل في الفاعل المظهر وذلك لا يتحقق
الا بكونه صفة سببية فالحاصل ان اشتراط كونه صفة سببية ليستحق محل عمله واشتراط كونه نفيا لصيرورته
بمعنى الفعل بعارض النفي واشتراط كون المتعلق مفضلا ومفضلا عليه باعتبارين لاعتبار هذا العارض ؟
لضعف المعارض فافهم فانه من مواضع الاشكال وذهب بعض الافاضل الى انه انما صار بمعنى حسن عند
استجماع هذه الشرائط لان هذا التركيب يستعمل في مقام المدح ومقام المدح يستدعي ان يكون بمعنى حسن وذلك
لان مقام المدح يدل على ان يكون الكحل في عين رجل ليس مساويا للكحل في عين زيد بل دونه فيدل هذا
المعنى على ان احسن بمعنى حسن لانه لو كان على حاله يجوز ان يكون الكحل في عين رجل مساويا للكحل في عين زيد

وهذا ايضا في مقام المدح فاما ينفي اصل الحسن بكون الكحل في عين زيد فوق ما يكون في عين رجل وهو المقص
مع انهم اي مع النحاة لو رفعوا احسن على انه خبر والكحل مبتدا اذ لا وجه يمكن سواه اذ لا رافع لفظياً
وامتنع لكثارة المبتدا لا سيما اذا كان الخبر معرفة فلم يبق عند رفع احسن الا كون الكحل مبتدا والحسن خبرا ه
لفصلوا بينه اي بين احسن ومعموله وهو منه باجنبي وهو الكحل اذ المبتدا اجنبي من الخبر لكونه غير داخل من جزءه
وغير معموله فدعت الضرورة الى الحالة فان قيل فليقدم منه على المبتدا حتى لا يلزم الفصل بين العامل والمعمول
باجنبي قيل لا يمكن تقديمه عليه لانه اذا تعلق بعامل ذي الحدثين اي دال على الحدثين ظرفان او حالان يلزم
ان يلي كل منهما متعلقه اي بحدثه ولا شك ان اسم التفضيل عامل ذو الحدثين اي دال على الحدثين حدث
المفضل وحدث المفضل عليه اي التفضيل على الشيء تعلق به ظرفان وهو قوله في عينه وفي عين زيد لكن تعلق قوله
في عينه باعتبار حدث المفضل وتعلق قوله في عين زيد باعتبار حدث المفضل عليه فيلزم ان يلي كل واحد منهما
متعلقه وجهة كون الكحل مفضلا باعتبار عين رجل فيلزم ايلاءه بقوله في عينه وجهة كونه مفضلا عليه باعتبار
عين زيد فيلزم ايلاء منه الضمير لذكر المفضل عليه بقوله في عين زيد فلو قدم منه لم يبق ايلاء منه بقوله عين زيد و
ايلاء الكحل بقوله في عينه هذا حاصل ما ذكر صاحب الرضي في بحث هذا اكبر الطيب منه رطبا على انه اذا كان
المسموع تاخيره منه واحتجنا الى تصحيح الكلام مع التاخير لا ينفع التقديم فلا يرد ذلك ونقل عن المصنف انه قال
لم العدم منه لئلا يلزم عود الضمير الى المؤخر وهو الكحل وهو مشكل لان المبتدا انية التقديم وكفى به في صحة عود الضمير كما
في نحو في داره زيد اللهم الا ان يجعل مراده الامتناع على ما ذكرنا بان يقال عود الضمير اي المؤخر في هذا المثال
ممتنع لا باشتراط تقدم معاد الضمير بل باعتبار كونه ضمير المفضل عليه فلو قدم لزم انفصاله عما تعلق به
مفضلا وهو عين زيد فان قيل كما امتنع الفصل بين العامل والمعمول باجنبي امتنع عمل اسم التفضيل فيجوز الفصل

بالضرورة كما جوز العمل بالضرورة قيل من ابتلى ببليتين يختار اهونهما وعمله اهون من الفصل لان امتناعه باعتبار
كونه اسم تفضيل وامتناع الفصل باعتبار كونه عاملا والوجه الاول اخص والثاني اعم فامتناع العام اقوى فان قيل
هذه الصورة لا تتاتى في العبارة الثانية اذ ليس الاحسن معمول مثل العبارة الاولى ومن عين زيد في العبارة الثانية
مثل في العبارة الاولى حتى يلزم الفصل بينه وبين معموله قيل في العبارة الثالثة يلزم الفصل تقديرا على ما سننبيه
فان قيل هذه الضرورة تتاتى في الاثبات ايضا نحو رايت رجلا احسن في عينه الكحل في عين زيد في العبارة فينبغي
ان يجوز اعماله لقيام الضرورة قيل صحته غير متحققة لعدم الاستعمال والسماع فلا يحتاج الى تصحيحه بخلاف صورة النفي
لمجيئه في الاحاديث وكلام العرب العرباء ولك ان تقول في المسئلة المذكورة لعبارة اخرى اخصر من
الاول مع كون معناهما واحدا وهي ان تقول ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد فاختصاره
بحذف المضاف من مجرور من وهو العين اذ التقدير من كحل عين زيد لان المقصود من هذا الكلام تفضيل الكحل
على الكحل لا تفضيل الكحل على العين ونظيره هذه العبارة في الحديث ما جاء في حديث ابن مسعود رض من الصحيحين كما ذكر
في مشارق الانوار من قوله عليه الصلوة والسلام ولا احد احب اليه المدح من الله الحديث فان قدرت في هذه
المسئلة ذكر العين على اسم التفضيل قلت بهذه العبارة من غير ذكر من معها يعني لك ان تقول في هذه
المسئلة الثالثة وهي ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل فاعل احسن فان قيل لا ضرورة في اعمال اسم التفضيل
في هذه العبارة اذ يمكن ان يكون احسن مرفوعا على انه خبر والكحل مبتدا حيث لا يلزم الفصل بين العامل والمعمول
باجنبي اذ ليس الاحسن معمول مثل منه في العبارة الاولى ومن عين زيد في العبارة الثانية حتى يلزم الفصل قيل
يلزم الفصل في هذه العبارة تقديرا اذ التقدير ما رايت مثل عين زيد عينا احسن فيها الكحل منه في غيرها او
التقدير ما رايت عينا كعين زيد احسن فيها الكحل منه في غيرها وعلى التقدير الاول كان المفعول لرايت قوله

الا عم

الى

احسن لانه لما حذف العین الموصوف الذی هو مفعول اول اقیم احسن الصفة مقامه صار احسن مفعولا
وقوله کعین زید مفعولا ثانیا مقدما اذ المفعول الاول فی باب علمت مسند الیه والجار والمجرور لا یقع
مسندا الیه وعلی التقدیر الثانی بالعکس وهذا ان کان رایت من افعال القلوب اما ان کان بمعنی ابصرت
وهو الظاهر کان قوله احسن فیها الکحل منه فی غیرها بدلا من قوله کعین زید او حالا من مفعول رایت او من معنی
التشبیه او من الظرف المستقر ای ما رایت عینا مثل عین زید فی حال کون الکحل احسن فیها منه فی غیرها
ویمکن ان یکون قوله عینا احسن فیها الکحل مفعول رایت ویکون قوله کعین زید حالا متقدمة ویجوز ان یکون
قوله کعین زید وقوله احسن فیها الکحل صفتین ونظیر هذه العبارة مثل ما انشده سیبویه من قوله مررت
علی واد السباع ولا اری کوادی السباع حین یظلم وادیا اقل به رکب اتوه تایة واخوف الا ما
وقی الله ساریا وانما اورد المظهر وهو وادی السباع مع تقدم ذکره لان الکاف لا یدخل المضمر ولمکان
التهویل بذکر المظهر ثم قوله ولا اری ان کان من افعال القلوب کان قوله وادیا مفعولا اولا وقوله
کوادی السباع مفعولا ثانیا متقدما ووجه التقدیم ما عرفت ای ولا اری وادیا کوادی السباع وقوله
اقل صفة سببیة لقوله وادیا وکان قوله وادیا مفعولا اولا وقوله کوادی السباع حالا وقوله اقل مفعولا
ثانیا وان کان بمعنی لا ابصر کان قوله وادیا مفعولا وقوله کوادی السباع حالا متقدمة عنه او کان قوله
کوادی السباع مفعولا ووادیا عطف بیان او بدلا او حالا موطئة او تمییزا علی نحو عندی مثل زید رجلا وقوله
اقل به صفة سببیة لقوله وادیا او تمییزا او حال من قوله وادیا بتقطیع شان الوادی بالتنکیر حتی لا یکون
حالا من النکرة المحضة موخرا ای وادیا مقطعا شانه حال کون ذلک الوادی اقل به رکب وقوله حین یظلم
ظرف بمعنی التشبیه او لقوله ولا اری ای ولا اری وادیا یشبه وادی السباع وقت الظلام والبار

في قوله به بمعنى في اي اقل فيه والضمير للوادي وقوله ركب فاعل اقل عمل فيه اسم التفضيل لوجود الشرائط
ويلزم الفصل بين العامل والمعمول تقديرا اذ التقدير اقل به ركب منهم بغيره والركب جماعة الركبان
فاظنك بالرجالة وقوله اتوه الجملة صفة ركب اي اتى الركب في ذلك الوادي تائية اي تثبتاً
وتوقفاً وتلبثاً وهو تفعلة من تأيى يتأيى كيحيى يقال تايى اي تلبث او هو تمييز من فاعل اقل او مفعول له
اي اتوه لاجل التائية والمكث او مفعول مطلق اي اتوه اتيان تائية او حال اي اتوه ذوي تائية او
ظرف اي اتوه في زمان التائية والنزول وقوله واخوف عطف على قوله اقل اي اخوف ركب منهم
بغيره ولو كان اخوف بمعنى المفعول كاشهر كان صفة لواديا غير سببية فلا يكون ح من هذا الباب
وقوله الا ما وقى الله مستثنى مفرغ وما مصدرية حينية اي اقل به ركب واخوف في جميع الاوقات
الا وقت وقاية الله او مستثنى من ركب وما بمعنى من وانما ذكر ماذهابا الى الصفة كما عرف في قوله تعالى
فانكحوا ما طاب لكم او مستثنى منقطع اي لكن وقاية الله ثابتة او من وقاه الله وقوله ساريا اسم فاعل
من السري او من السراية وعلى الاول كان حالا من قوله ركب او مفعول وقى او صفة لواديا على المجاز العقلي من
باب الاسناد الى المكان وعلى الثاني كان صفة مصدر اخوف اي خوفا ساريا الى الهلاك ثم لما
فرغ من بيان قسم الاسم شرع في بيان قسم الفعل فقال الفعل ما دل على معنى في نفسه كلمة ما عبارة عن كلمة
وقوله في نفسه صفة معنى وكلمة في على حقيقتها او بمعنى الباء والضمير عائد الى ما اي الفعل كلمة دلت على معنى
حاصل في نفسها اي مدلول لها لا مدلول لفظ اخر من اسم او فعل او حاصل بنفسها اي مدلول بالنظر الى نفسه
غير محتاج الى امر اخر من اسم وفعل وفيه احتراز عن الحرف كما دل مقترن باحد الازمنة الثلثة الماضي والحال
والاستقبال وفيه احتراز عن الاسم فان قيل يخرج المضارع عن هذا التعريف على قول من قال انه مشترك

بين الحال والاستقبال لانه مقترن بالزمانين قيل انما اقترن بزمانين صدق عليه انه مقترن باحدها لوجود
الاحد في المثنى ولانه مقترن في كل وضع بواحد وان عرض الاشتراك بغفلة الواضع او تعدده فان قيل
هذا الحد غير منعكس لانه لم يصدق على نحو عسى ونعم وبئس وغيرها من الافعال الجامدة وغير مطرد لانه صدق على هيهات
وشتان وغيرهما من اسماء الافعال قيل المراد بالاقتران بحسب الوضع فيدخل الافعال الجامدة ويخرج اسماء
الافعال فان قيل يدخل في الحد لفظ الماضي والمستقبل لانهما مقترنان باحد الازمنة الثلثة قيل اذا اريد بهما
الفعلان المخصوصان فمعناهما غير مقترن اذ معناهما اللفظ والاقتران فيه وانما المقترن معنى معناهما
وان اريد بهما الزمان فقط كان معناه الزمان لا شئ اخر يقترن بالزمان وقد ذكرنا هذا في صدر الكتاب
بالاستقصاء ومن خواصه اي من خواص الفعل قد عرفت معنى الخاصة فلا نعيده دخول قد نحو قد خرج انما خصت
قد بالفعل لانها انما تستعمل لتقريب الماضي الى الحال او لتقليل الفعل او تحققه وكل ذلك لا يتصور
الا في الفعل قوله دخول مبتدا مضافا الى قد وهي مضاف اليه بتاويل اللفظ وقوله ومن خواصه خبر لقوله
دخول والسين وسوف نحو سيخرج وسوف يخرج وانما خصتا بالفعل لانهما وضعا للدلالة على الاستقبال
الوضعي وذا ليست الا في الفعل وفي قيد الاستقبال الوضعي احتراز عن نحو زيد ضارب غدا وانما عرف السين
باللام لان المراد سين معهودة وهي سين الاستقبال لا سين الاستفعال ولا سين التحقيق ولا سين الكسكسة
نحو استغفر وساطلب بعد الدار اكرمتكش وانما قدم السين على سوف لدلالتها على الاستقبال القريب
ودلالة سوف على الاستقبال البعيد والجوازم نحو لم يضرب ولما يضرب وليضرب ولا يضرب وان
تضرب اضرب وانما خصت الجوازم بالفعل لنفي الفعل كلم ولما ولطلب الفعل كلام الامر وللنهي عن الفعل
كلا النهي او لتعليق الشئ بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه المعاني لا يتصور الا في الفعل وقيل انما خصت

لان اثرها وهو الجزم مختص به فكذا الموثر والا يلزم تخلف الاثر عن الموثر وفيه نظر لانه يمكن تخلف الاثر عن الموثر
بفوت شرط وهو كون مجزومه فعلا مثلا ولحوق تاء فعلت اى ما هو جنس تاء فعلت من الضمائر المتحركة
البارزة وانما خص الضمير المتحرك البارز به لانه ضمير الفاعل فلا يلحق الا بما له فاعل والفاعل انما يكون للفعل
او فروعه وخطت فروعه بمنع اهد نوعى الضمير وهو البارز تحرزا عن لزوم تساوى الفرع والاصل وخص البارز
بالمنع لان المستكن اخف واخصر فهو بالتعميم اليق واجدر ولحوق تاء التانيث الساكنة وانما خصت
تاء التانيث الساكنة بالفعل لانها يدل على تانيث الفاعل فلا يلحق الا بما له فاعل وهو الفعل وما الحق به
من الصفات لكن الصفات استغنيت عنها بما لحقها من تاء التانيث المتحرك للدلالة على تانيثها
وتانيث فاعلها لما كان الاتحاد بينها وبين فاعلها فيما صدقت عليه فلا جرم اختصت تاء التانيث
الساكنة بالفعل ولانها انما اسكنت للفرق بينها وبين تاء اللاحقة للاسم فكانت اولى بالسكون
من الاسمية لخفة الاسم وثقل الفعل ثم الفعل ينقسم على ثلثة اقسام ماض ومضارع وامر مخاطب به
الماضى ما دل اى فعل دل على زمان قبل زمانك اى على زمان حاصل فى زمان سبق زمانك
ولا ضير فى لزوم وقوع الزمان فى الزمان لمكان العموم والخصوص والكلية والبعض كما يقال الزمان يوجد فى
الازمنة الثلثة ووقت الظهر فى يوم الجمعة وهذا الخطاب بغير معين واضافة الزمان الى كاف الخطاب
بادنى ملابسة اى قبل زمان انت فيه مبنى على الفتح خبر بعد خبر لقوله الماضى او خبر مبتداء محذوف
اى هو مبنى على الفتح والجملة مستانفة لبيان حكم الماضى بعد بيان حده وانما بنى الماضى لان الاصل فى
الفعل البناء لفقد المعانى الموجبة للاعراب ولا مقتضى للعدول عنه من المشابهة التامة فى الماضى
وانما بنى على الفتح لانها لما عدل فيه عن السكون الذى هو اصل فى البناء الى الحركة لاعتبار النوع مشابهة

بالاسم

بالاسم في وقوع كل واحد صفة نكرة في مررت برجل ضارب وضرب واختار واسن الحركات الفتحة لخفتها
او لمناسبتها السكون الذي هو الاصل في البناء مع غير الضمير المرفوع المتحرك نحو ضربت لوجوب اسكان
آخره حذرا عن توالي اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة لمكان كون الفاعل كالجزء بخلاف الضمير المنصوب
نحو ضربك فانه ضمير المنصوب ومع غير الواو من الضمائر الساكنة نحو ضربوا حيث يضم لموافقة الواو ثم
لما فرغ عن الماضي شرع في بيان المضارع فقال المضارع ما اشبه الاسم باحد الباء للسببية اي بسبب
زيادة احد الحروف الاربعة التي مجموعها حروف نأيت او نأتي او أتين عدل عن تركيب أتين لان فيه
تفريقا بين حرفي المتكلم وتقديما لحرف الخطاب على حرف الغيبة وهو خلاف الترتيب اذ الغائب
متوسط بين المتكلم والمخاطب والمخاطب منتهى الكلام بخلاف نأيت ولكن تركيب أتين يناسب
المقام لفظا ومعنى اما لفظا فظاهر لتضمنه الحروف الاربعة واما معنى فلصلاحيته صفة للحروف
المذكورة لانها آتية في اول المضارع فهو تركيب ليس باجنبي من المقام من كل واحد بخلاف نأيت
اذ لا خفاء في بعده عن هذا المقام في المعنى لانه من النأي بمعنى البعد ولا يخفى ان ذكر البعد بعيد عن هذا المقام
جدا ولانه كما يلزم في أتين تقديم حرف الخطاب على حرف الغيبة يلزم في نأيت تقديم النون التي هي
للمثنى المتكلم وجمعه على الهمزة التي هي للمتكلم الواحد وهو خلاف الترتيب اذ الواحد اصل والمثنى والمجموع
فرعان لو جمع هذه الحروف بتركيب انيت من الأني لكان اولى بالنسبة الى نأيت ليكون على
وفاق الترتيب من كل وجه لتقدم الهمزة التي هي للمتكلم الواحد على النون التي اخرت عنه لو قوعه مشتركا
حال اي لوقوع المضارع حال كونه مشتركا بين الحال والاستقبال كاشتراك العين والمراد به الاشتراك
المعنوي وهو الابهام فيكون المعنى لكونه مبهما به لاحتمال الحال والاستقبال كابهام النكرة لاحتمال الافراد

وتخصيصه بالسين او سوف عطف على دقوعه اي وتخصيص المضارع بسبب السوف والسين باحد
الزمانين كتخصيص النكرة باحد الافراد بدخول لام العهد وكتخصيص لفظ العين باحد المعاني بالقرينة فالهمزة
الفا للمتكلم مفردا مذكرا او مونثا نحو افعل والنون له اي للمتكلم مع غيره حال كونه مقرونا مع غيره
اي غير المتكلم واحدا او اثنين او جماعة واذا كان معه واحد كان مثنى واذا كان معه اثنان او جماعة كان جمعا
نحو نفعل والتاء للمخاطب مطلقا اي واحدا او مثنى او مجموعا او مونثا نحو تفعل انت وتفعلان و
تفعلون وتفعلين وتفعلان وتفعلن وللمونث والمونثين غيبة ظرف اي في الغيبة او حال
كون المونث والمونثين ذو غيبة نحو تفعل هي وهاتان تفعلان والياء للغائب غيرهما اي غير القسمين
المذكورين وهما واحد المونث الغائب ومثناه فقوله غيرهما بالجر على انه صفة الغائب وفيه نظر لان غير
نكرة وان اضيف الى المعرفة او على انه بدل من الغائب وفيه نظر لان النكرة اذا كان بدلا من المعرفة
يجب توصيفها ولم يوصف بتابع النكرة واجيب بانه بدل على التسامح وبالحقيقة هو صفة البدل
والتقدير غائب غيرهما فالبدل نكرة موصوفة وبالنصب حال وهو الاولى لموافقة السابق حيث
قال فالهمزة للمتكلم مفردا ولم يقل للمتكلم المفرد وانما زيدت هذه الحروف في اول المضارع لانه
لما وجبت المخالفة بين الماضي والمضارع معنى وجبت المخالفة لفظا ليدل اختلاف اللفظ على
اختلاف المعنى وذلك اما ان يكون بالنقصان وهو غير ممكن لئلا يختل البناء ويصير انقص من اقل الابنية
وهو الثلاثي او بالزيادة وهو غير ممكن فتعينت والاولى بها حروف المد واللين لكثرة دورها في الكلام
لان التكلم لا يخلو عنها او عن بعضها وهي الحركات الثلث فتعينت الياء للغائب لان مخرجها الوسط
والغائب متوسط بين المتكلم والمخاطب فاعطيت له رعاية للتناسب والمتكلم الواحد مبتدا الكلام

والالف

والالف مخرجها مبدأ المخرج وهو الحلق فاعطيت له لكنها جعلت همزة لتعذر الابتداء بالساكن والواو
مخرجها منتهى المخارج والمخاطب منتهى الكلام فاعطيت له لكنها قلبت تاء لئلا يجتمع في المثال نحو توجل في
العطف ثلاث واوات فيعسر ووَوْجل الاولى واو العطف والثانية واو المضارعة والثالثة
واو المثال فيشبه الصوت بنباح الكلب وهو مستكره فقلبت الواو تاء لقربها المخرج وقد جاء ابدال
الواو بالتاء في نحو تجاه وتراث وتخمة وتكلان فان قيل التاء توجد في المثنى والواحد من الغائب
فكيف يصح التقسيم وهو يقطع الشركة قيل ان الواو لما ابدلت بالتاء لتعارض في المؤنث الغائب اعتبار
ان الغيبة والتانيث والغيبة يناسب الياء لتناسبهما في التوسط والتانيث يناسب التاء
لتناسبهما في الفرعية لان التانيث فرع التذكير والتاء فرع الواو فعملنا الاعتبارين فاعطينا التاء
الفوقانية في الواحد والمثنى والياء التحتانية في الجمع ولم يعكس لان التانيث صفة راجعة الى الذات
لانه يزول فاعتباره في اللفظين المتقدمين وهما الواحد والمثنى اولى والغيبة صفة عارضة متحولة غير راجعة
الى الذات لانها تزول عند الحضور فاعتباره في لفظ واحد وهو الجمع اولى وبعد استغناء الحروف
الثالث التي هي الاولى في باب الزيادة لم يبق للمتكلم الذي معه غيره حرف فزيدت حرف يشبه
حروف المد واللين وهي النون لكونها مدة في الخيشوم كما انها مدة في الحلق وحروف المضارعة اي
الزوائد المذكورة مضمومة في الرباعي اي فيما هو على اربعة احرف اصلية كيدحرج اولا كيخرج لانه
لما فتح اول الماضي ينبغي ان يخالف اول المضارع لمكان التباين والتغاير بينهما ومفتوحة فيما سواه
اي فعل سوى الرباعي وهو الثلاثي المجرد كيضرب وما زاد على اربعة احرف كيفتعل ويستفعل ونحوهما
للتخفيف الذي استدعاه كثرة الاستعمال في الثلاثي المجرد وكثرة الحروف فيما زاد على اربعة احرف

ثم اعلم ان بيان هذا من وظائف التصريف ذكره في النحو ضمناً واستطراداً ولا يعرب من الفعل غيره
اي غير المضارع فان قيل المستثنى المتصل ما يكون مخرجا من متعدد وههنا ليس كذلك فان قوله الفعل
ليس بمتعدد حتى يصح الاستخراج منه قيل اللام في الفعل اما للجنس او للاستغراق اي من جنس الفعل او
من انواع الفعل فيصح الاستخراج منه وانما لم يعرب غيره حيث لم يوجد منه مقتضى الاعراب وهو الفاعلية
والمفعولية والاضافة ولا شبه تام يخرجه عن اصله وانما اعرب المضارع لمشابهته الاسم مشابهة
تامة في اللفظ للموافقة في الحركات والسكنات وفي المعنى في العموم والخصوص كما مر وفي الاستعمال
لوقوعه صفة للنكرة في مررت برجل ضارب ويضرب وهذا القصر قصر افراد لرد قول الكوفيين لان
السامع وهو الكوفي يعتقد شركته الامر الحاضر للمضارع في الاعراب فيقطع المص هناك الشركة ويثبت
الافراد وقوله اذا لم يتصل به اي بالمضارع نون تاكيد او نون جمع مؤنث ظرف لمفهوم ما سبق
من الكلام فاذا قال ولا يعرب غير المضارع فهم ان المضارع معرب واعرابه مقيد بهذا القيد اي
بقيد وقت عدم اتصال نون التاكيد ونون جمع المؤنث به لانه اذا اتصل به احدهما رجع مبنياً
اما نون التاكيد فلانه بدخولها يشبه الامر الداخلة عليه هي نحو اضربن لانه الاصل في لحوق نون
التاكيد واما نون الجمع فلانه بدخولها يشبه الماضي لانه الاصل في لحوق الضمائر المتحركة ولم يعتبر شبه
يضربان ويضربون بضربا وضربوا لان الماضي في لحوق الضمائر الساكنة ليس باصل واعرابه اي اعراب
المضارع رفع ونصب وجزم مكان ما منع منه من الجر المختص بالاسم فالصحيح فالفعل المضارع الذي في اخره
حرف صحيح فالمضارع الصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع للتثنية والجمع والمخاطب المؤنث سواء كان
جمع مذكر او جمع مؤنث غائبا او مخاطبا بالضمة خبر لقوله فالصحيح اي معرب بالضمة رفعا والفتحة

نصبا

نصباً والسكون جزماً مثل هو يضرب على حسب العوامل تقول هو يضرب ولن يضرب ولم يضرب وانما
قال الصحيح احترازاً عن نحو يدعو ويرمي ويرضى ويخشى وانما قال المجرد عن ضمير بارز مرفوع للتثنية والجمع والمخاطب
المؤنث احترازاً عن نحو يضربان وتضربان ويضربون وتضربون ويضربن وتضربن وتضربين والمتصل به ذلك
الجار والمجرور متعلق بالمتصل والضمير عائد الى اللام الموصولة وقوله ذلك فاعل المتصل اي المضارع الذي
اتصل به ذلك الضمير المرفوع لتثنية المذكر والمؤنث غائبا او مخاطبا والمخاطب المؤنث فيكون خمسة امثلة
بالنون خبر لقوله والمتصل يعرب بثبوت النون رفعا نحو يضربان وتضربان ويضربون وتضربون و
تضربين وحذفها اي حذف النون جزماً ونصباً نحو لم يضربا ولن يضربا ولم يضربوا ولن يضربوا ولن تضربا
ولم تضربوا ولن تضربوا ولن تضربي ولم تضربي وانما اعرب المضارع رفعا بالنون عند لحوق هذه الضمائر
لانه يستحق الاعراب بالمشابهة والمشابهة باقية بعد لحوق هذه الضمائر وامتنع اعرابه بالحركة لان
المضارع اذا اتصل به الساكن امتزج به لتضاعف جهات الاتصال من كون الضمير فاعلا وضميرا متصلاً
وحرف علة ساكنة فتوسط آخر فامتنع اعرابه بالحركة في اللام لفظا وتقديرا لان الوسط ليس محل الاعراب
اللفظي والتقديري وفي الضمير وبالضمير لان الضمير اسم استحق اعراب الاسم على الفاعلية فلا يمكن اعتبار
اعراب الفعل لا لفظا ولا تقديرا فلا جرم اعربناه بالحرف فزيدت حرف بعده واعرب الفعل بذلك
الحرف وذلك الحرف لا يمكن ان يكون من حروف العلة التي هي الاصل في الزيادة لاجتماع حرفي
العلة فاختير النون لشبهها بها امتداد الصوت فثبتت في الرفع سقطت في الجزم سقوط الحركة وجعل
حذفها جزماً كما ان حذف الحركة كذلك لما ان حذف الحرف بمنزلة حذف الحركة وحمل النصب على الجزم
للمؤاخاة بينهما في الخفة الضعف فجعل النصب ايضا بالحذف فان قيل الضمير اسم على حدة فكيف

يفصل بين الفعل واعرابه قيل المعتبر فيه في باب الفصل الجزئية الحكمية او الفاعل كالجزء فاذا كان الفاعل
ضميرا متصلا كان في كمال الامتزاج فيعتبر جزئيته فان قيل لما يعتبر الضمير جزءا لزم ان يجوز كونه محلا لتقدير
الاعراب ولا يحتاج الى زيادة قاف قيل هذا الضمير ذو جهتين كالنعامة فاعتبر في امتناع محلية
الاعراب كونه اسما على حدة في جواز الفصل كونه جزءا والمعتل الاخر بالواو والياء الباء للالصاق اي
المعتل الاخر الملصق بالواو او للسببية اي المعتل الاخر بسبب الواو او للاستعانة اي المعتل الاخر
الحاصل بواسطة الواو نحو يدعو او الياء نحو يرمي ويعرب بالضمة تقديرا ظرف اي في التقدير او حال
اي بحال كون الضمة مقدرة او تمييزا اي ملتبس بتقدير الضمة في الرفع نحو يدعو ويرمي لثقل الضمة على الواو والياء
والفتحة لفظا في النصب نحو لن يدعو ولن يرمي لاصالة الاعراب اللفظي وعدم المانع لخفة الفتحة
والحذف في الجزم نحو لم يدع ولم يرم لان اجتماع السكونين في الساكن الواحد محال فان قيل لم لم يقدر
السكون في الساكن مثل يدعو ويرمي كما يقدر الجر في الحرف المكسور في نحو مررت بغلامي قيل
تقدير السكون في الحرف الساكن ههنا يوجب الاستواء بين السكون التحقيقي والتقديري في الفعل باعتبار
الصورة لا باعتبار معنى من المعاني الثلاثة ولا فرق بين السكون المقدر والمحقق لفظا في الصورة وليس له
معنى من المعاني الثلاثة حتى يعتبر الفرق بينهما في المعنى بخلاف مررت بغلامي فان اعراب غلامي باعتبار
المعنى فيتحقق الافتراق بين الحركة المقدرة والمحققة في المعنى فنزل حذف حرف العلة التي هي اخت
الحركة في الفعل منزلة حذف الحركة وجعل حذف الحرف سكونا يكون عند العامل جزما فان قيل فليجعل
السكون اللفظي في مثل يدعو ويرمي اعرابا في الجزم كما جعل الف مسلمات اعرابا دالا على الفاعلية
قيل يمكن في مسلمات اعتبار الاختلاف بين الاضافة الى العامل وعدمها حيث يفيد المعنى بعد الاضافة

بالحذف

بخلاف اعراب الفعل حيث لا يمكن فيه ذلك لانه سكونه اللفظي صورة حاصلة قبل العامل وبعد
دخول العامل لا تحقق له معنى من المعاني الثلثة ولا يزيد على الصورة شي الا الاضافة الى العامل بلا تاثير
فافترقا فان قيل لا نسلم ذلك بل يظهر اثر الاضافة الى العامل في التوابع قبل ظهور الاثر في التوابع تتحقق
في المبني ايضا فلا يظهر به اثر الاضافة الى العامل في حق المتبوع والمعتل بالالف الاخر بالضمة رفعا
والفتحة تقديرا ايضا نحو هو يرضى ويخشى لان الالف لا يقبل حركة والحذف جزما علامة للجزم كما مر
ويرتفع المضارع اذا تجرد من الناصب والجازم اي عن كل ناصب وكل جازم والرافع وقوعه موقعا
يصلح للاسم مثل يقوم زيد فان يقع موقع الاسم لان المتكلم في ابتداء التكلم في موضع الخبرية يصلح ان يبدأ
كلامه بالاسم او الفعل فاذا ابتدار بالفعل كان ذلك الفعل واقعا موقعا يصلح للاسم حيث يلزم
في خبر كاد كونه مضارعا ويمتنع كونه اسما قيل اصل الخبر ان يكون اسما وان هجر هذا الاصل في كاد استعمالا
فكان المضارع في خبره واقعا موقعا يصلح للاسم باعتبار الاصل وقد يستعمل الاصل المهجور في قول الشاعر
فابت الى فهم وما كدت ايبا وينتصب المضارع بان المصدرية ولن واذن وكي ملفوظات
وقيل اذن وكي ناصبان باضمار ان واليه ذهب الخليل وانما عملت ان لشبهها بان الناصبة
للاسم في المصدرية والصورة اي المادة وهي ينتصب ما دخلت عليه فلكذا هذه وانما عمل غيرها اعني
لن واذن وكي لشبهها بان في افادة الاستقبال ثم اعلم ان كلمة لن عند سيبويه حرف براسها
غير مغيرة عن اصل وهو الصحيح فقال الفراء اصله لا فابدل الالف نونا وقال الخليل اصله لا ان فقصر بحذف
الهمزة لكثرة الاستعمال كايش وعلمار في اي شي وعلى الماء وقال سيبويه لو كان كذلك لكان
ما بعده بتاويل المصدر ولما جاز تقدم ما في خبرها عليها كما لم يجز تقدم ما خبرها عليها نحو زيدا لن اضرب

فافترقا [2]

فان المضارع في خبر كاد غيرا وقع موقعا
يصلح للاسم

بخلاف ما في حيزان وللخليل ان يقول لا يبعد ان يتغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معنى وحكماً
اذ التركيب وضع مستأنف الا ترى ان لو ركب مع لا يبطل معناها ويحدث معنى التحضيض نحو لولا اخرتني
وهلا اذا قال القراء حيث يتغير لا عنده بعد الابدال بالنون الى افادة النفي المؤكد وكذا الكلمة اذن و
عند سيبويه حرف برأسها لا اصل له وقيل اذ ان مخفف وقيل اذ الظرفية حذفت الجملة المضاف
اليها وعوض منها التنوين لما قصد جعله صالحاً لجميع الازمنة بعد ما كان مختصاً بالماضي فاذن هيهنا
هي اذ في قولك يومئذ وح الا انه كسر الذال في نحو حينئذ ويومئذ ليكون في صورة ما اضيف اليه
الظرف المقدم فاذا لم يكن قبله ظرف يضاف فكسره نادر وفتح الذال هنا ليكون في صورة ظرف
منصوب لان معناه الظرف وبأن عطف على قوله بان اي ينتصب المضارع بان حال كونها
مقدرة بعد ستة احرف وهي حتى نحو سرت حتى ادخلها ولام كي نحو سرت لادخلها ولام الجحود
وهي لام الجارة الزائدة في خبر كان المنفي نحو ما كان الله ليعذبهم والفاء نحو زرني فاكرمك والواو
نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن واو بمعنى الى ان او الا ان وانما قدر بعد هذه الحروف لان الثلثة
الاول اعني حتى ولام كي ولام الجحود جوار فيمتنع دخولها على الفعل الا بجعله مصدراً بتقدير ان المصدرية
والاخيرة اعني او بمعنى الى الجار فاخذت حكم الجوار او بمعنى الا وكان في حكمها في لزوم المفرد بعدها
والرابعة والخامسة اعني الفاء والواو عاطفتان واقعتان بعد الانشاء اي بعد الامر والنهي او
الاستفهام او التمني او العرض او النفي وان لم يكن انشاء لكنه محمول على النهي لما بينهما من المناسبة
في الدلالة على العدم فيكون في حكم الانشاء وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء فاول الانشاء بما يشتمل
على اسم وجعل الخبر مصدراً باضمار ان ليكون عطف المفرد فيكون المعنى في زرني فاكرمك ليكن منك زيارة

عطف المفرد

فاكرام

فاكرام منى اياك وفى لا تاكل السمك وتشرب اللبن لايكن منك اكل السمك وشرب اللبن معه وفى اين بيتك
فازورك ليكن منى تعريف بيتك فزيارة منى وليت كمالى مالا فانفقه التمنى حصول مال فانفاقا
فانفاقه منى وفى الا تنزل بنا فتصيب خيرا الا يكون منك نزول فاصابة خير منا فان الفاء
للتفسير اى فمثال ان مثل اريد ان تحسن الى مثال النصب بالفتحة وان تصوموا مثال النصب
بحذف النون والتى اى ان التى تقع بعد العلم وما بمعناه من التعين والتحقيق هى المخففة من المثقلة
خلافا للفراء وابن الانبارى وليست اى الواقعة بعد العلم وما بمعناه هذه اى ان المصدرية الناصبة
التى نحن بصدد بيانه ويجب فصلها من الفعل اما بالسين نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم قال الله تعالى
علم ان سيكون منكم مرضى او سوف نحو واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف ياتى كل ما قدرا او بقد نحو ليعلم
ان قد ابلغوا رسالات ربهم او بحرف نفى نحو علمت ان لم يقم وان لا يقوم قال الله تعالى افلا يرون
ان لا يرجع اليهم عوضا بما ذهب عنها من حذف احدى نونيها واسمها وهو ضمير الشان وفرقا بينها و
بين ان المصدرية من اول الامر لان المصدرية لا يفصل بينها وبين الفعل بشيء من الحروف المذكورة لكونها
مع الفعل بتاويل المصدر يعنى فلا يفصل بينهما وبين ما يؤثر فيها لضعفها ولكونها للاستقبال وهذه
الحروف بعضها للاستقبال وبعضها للحال فلو فصل يلزم التكرار والتنافى وشذ علمت ان يخرج بالرفع
بلا عوض كما نقل عن المبرد والتى اى ان التى تقع بعد الظن وما بمعناه كالحسبان فانه ظن غالبا وكالعلم
المأول بالظن ففيها الوجهان اى جاز ان يكون مصدرية وجاز ان يكون مخففة من المثقلة وكذلك
قرى قوله تعالى وحسبوا ان لا يكون بالنصب والرفع والتى يقع بعد غيرها من الرجاء والطمع والخشية والخوف
والشك والوهم والاعجاب ونحوها فمصدرية لا مخففة نحو رجوت ان تفعل وخشيت ان لا تفعل وانما تعين

لان المخففة من المثقلة بعد العلم وما بمعناه لان أنْ بعد التخفيف مشاكلة ان المصدرية وهي انسب بالعلم لان
كلا منهما يدل على التحقيق والبعد من المصدرية لانها تدل على التوقع والطمع والرجاء الدالة على ان ما بعدها
غير معلوم التحقق وكون العلم دالا على ان ما بعدها معلوم التحقق فلو وقعت المصدرية بعد العلم لم يسبق الذهن اليها
بل الى المخففة المناسبة للعلم في معنى التحقيق فيلزم اللبس لا سيما في الفعل الموقوف والمقصور الذين
لا يظهر فيهما الاعراب واما الظن وما بمعناه ففيه وجهان لانه دلالة على غلبة الوقوع يناسب ان
المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار عدم التيقن يناسب ان المصدرية الدالة على التوقع فلا يبعد
المصدرية عنه اي عن الظن كما يبعد عن العلم فيساوي المصدرية المخففة في المناسبة فيصح وقوعهما
بعده فيجوز في ان التي بعده الوجهان واما التي ليست بعد العلم والظن وما بمعناه نحو الرجاء والطمع والخوف
والخشية والوهم والاعجاب وغيرها فمصدرية لا غير وقال بعض الشارحين انما يقع المصدرية بعد العلم وما بمعناه
لمنافاة بينها وبين العلم لانها للتوقع والعلم يستلزم التيقن واما التي للتخفيف فيقع بعد العلم او بعد ما يقرب منه
من الظن ونحوه ويمنع وقوعها بعد الشك لمكان التنافي بين التحقق والشك وفيه نظر لان ذلك ينافي
في المثقلة ايضا وقد جاء سلكت انك خارج ولم يثبت انك ذاهب وليت انك عابر والحق
ان انّ ان مشددة او مخففة لا تدل على ثبوت الخبر وتحققه بل يدل على تاكيده والمبالغة كما هو ويمكن
ان يجاب بان ما وقع في الشرح من انها للتحقيق يراد بها لبعض معناها وهو التاكيد والمبالغة كما هو
بقرينة وقوعها بعد الشك وفي الشروح ثم اعلم ان ان بعد التخفيف تفاخرت خطاه فلا يقع مجرورة
المحل فلا يقال عجبت من ان سيقوم ولا يقع الا بعد فعل التحقيق كالعلم وما بمعناه عن التيقن والتحقق والاثبات
والظهور هو في حكم العلم فلا يقال رجوت ان سيفعل ولا شككت ان سيقوم ثم اعلم ان المراد بالعلم في قوله

بعد العلم وغير المأول بالظن وان اول به يصح وقوع المصدرية والمخففة بعده فيجوز علمت ان يخرج زيد
بالنصب والرفع بمعنى ظننت ولن اى مثال لن مثل لن ابرح الارض معناها اى معنى لن نفى المستقبل
لا نفى الحال وفى اطلاق لن نظر لانه يوهم انها تراوف لا فان معناها ايضا نفى المستقبل لا نفى الحال وليس
الامر كذلك بل معناها نفى للمستقبل نفى موكدا وقيل معناها نفى المستقبل نفيا موبدا وهو باطل لانه لو كان
كذلك كان قوله تعالى فلن اكلم اليوم انسيا ولن ابرح الارض حتى ياذن لى ابى تناقضا واذن اذا
لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اى اذا لم يكن ما بعدها من تمام ما قبلها بخلاف ما اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها
بان كان ما بعدها خبر المبتدا السابق نحو انا اذن اكرمك او جزاء للشرط السابق نحو ان تاتنى
اذن اكرمك او جوابا للقسم السابق نحو والله اذن افعلن فح لا ينصب المضارع وقل نصبه اذا كان
خبر المبتدا السابق ولا تقع المضارع بعد اذن معتمدا على ما قبلها فى غير هذه المواضع بالاستقراء وانما
ما ينصب ح لانها ضعيفة العمل بدليل صحة دخولها على ما ليس بفعل نحو انك اذن الصادق فلا تقدر
ان تعمل فيما اعتمد على ما قبلها لان ما قبلها معارض قوى فيلغى او صار كانه سبقها حكما وذهب
بعض الشارحين الى ان معنى قوله اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اى اذا لم يكن ما بعدها معمولا لما قبلها
بخلاف ما اذا كان معمولا لما قبلها فح لا ينصب لئلا يلزم توارد العاملين وهما اذن وما قبلها على
ما قبلها واحد وفيه نظر لان هذا التعليل يتاتى فيما اذا كان ما بعدها جزاء للشرط السابق ولا يتاتى فى
فيما اذا كان خبرا للمبتدا السابق او جوابا للقسم السابق على انه لا ضير فى لزوم ذلك لامكان عمل
احدهما باعتبار اللفظ وعمل الاخر باعتبار المحل كما فى ان زيدا قائم وعمرو فان معمول العامل اللفظى لفظا والمعنوى
محلا حتى كان مرفوع المحل على الابتدائية ومنصوب اللفظ على انه اسم ان ح فافهم واذا عرفت هذا فاعلم ان قوله

وان مبتدأ وقوله مثل اذن تدخل الجنة خبره اي ومثال اذن مثل هذا القول وقوله اذا لم يعتمد خبر مبتدأ
محذوف اي وهذا اذا لم يعتمد ما بعدها الى اخره والجملة معترضة بين المبتدأ والخبر لبيان حكم اذن ويمكن
ان يكون قوله اذا لم يعتمد خبر اذن بتقدير حرف مضاف اي عمل اذن او نصب اذن او حكم اذن
حاصل وقت عدم اعتماد ما بعدها على ما قبلها وكونه مستقبلا ويكون ح قوله مثل اذن تدخل الجنة خبر مبتدأ
محذوف اي مثاله مثل اذن تدخل الجنة لكن الوجه الاول اوفق لسننه حيث قال فان مثل كذا ولن
مثل كذا فالظاهر ان يقول مثل اذن كذا وكان الفعل مستقبلا عطف على قوله اذا لم يعتمد ما بعدها على
ما قبلها فيكون هذا شرطا اخر لعمل اذن مثل قولك لمن قال اسلمت اذن تدخل الجنة مثل بمثال لا يحتمل
الا الاستقبال بخلاف ما اذا كان الفعل حالا نحو اذن اظنك كاذبا فانه لا يعمل لانه عمل لشبهها بان في
معنى الاستقبال فاذا فات الشبه فات العمل واذا وقعت اذن بعد الواو والفاء فالوجهان جائزان
اي النصب بناء على ضعف الاعتماد بالعطف لان الفعل مع الفاعل لما كان فعلا مستقلا من
غير النظر الى حرف العطف فكانه غير معتمد على ما قبلها والرفع باعتبار ما بعدها على ما قبلها بالعطف
وان ضعف نحو قولك في جواب من قال انا اتيك فاذن اكرمك وكقوله تعالى واذن لا يلبثون بالرفع
وقرئ في غير القراءات السبعة واذن لا يلبثوا بالنصب ايضا وكي اي مثال كي مثل اسلمت كي
ادخل الجنة معناها السببية اي معنى كي السببية ما قبلها لما بعدها كسببية الاسلام لدخول الجنة
في المثال المذكور وحتى اذا كان الفعل بعدها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها سواء كان مستقبلا بالنظر
الى زمان التكلم او لا سواء كان مستقبلا عند الاخبار او لم يكن وفيه نظر احتراز عما اذا كان الفعل بعدها
حالا بالنظر الى ما قبله فانها كانت حرف الابتداء على ما ذكر في المتن نحو مرض حتى لا يرجونه بمعنى كي اي

لشبهها

يعوض

للغرض او السببية وهو الغالب او بمعنى الى ان اى للغاية وفى جعل حتى بمعنى الى ان تسامح لان
ان مقدرة لا داخلة فى معناها واذا عرفت هذا فاعلم ان قوله حتى مبتدأ وقوله مثل اسلمت حتى ادخل الجنة
خبره اى مثال حتى مثل هذا القول وقوله اذا كان مستقبلا خبر مبتدأ محذوف اى وهذا اذا كان كذا والجملة
معترضة بين المبتدأ والخبر لبيان حكم حتى او خبر حتى لكن الوجه الاول وفق السنة ويمكن ان يكون قوله اذا كان
مستقبلا خبر حتى بتقدير مضاف او حكم حتى وهو النصب بتقدير ان حاصل وقت كون ما بعده كذا ويكون
ح قوله مثل اسلمت حتى ادخل الجنة خبر مبتدأ محذوف اى نظيره مثل اسلمت حتى ادخل الجنة هذا مثال
حتى بمعنى كى وما بعدها وهو دخول الجنة مستقبل بالنظر الى ما قبله وهو الاسلام وبالنظر الى زمان التكلم ايضا
وكنت سرت حتى ادخل البلد مثال حتى بمعنى كى وما بعدها وهو دخول البلد مستقبل بالنظر الى ما قبله وهو
السير وبالنظر الى وقت التكلم يحتمل ان يكون ماضيا او مستقبلا واسير حتى ~~مثال حتى بمعنى كى~~ حتى ×
تغرب الشمس مثال حتى بمعنى الى وما بعدها مستقبل بالنظر الى ما قبله وبالنظر الى زمان التكلم ايضا
فان اردت الحال الفاء للنتيجة فيكون هذا نتيجة التقييد بقوله اذا كان مستقبلا او للتعليل فيكون هذا
دليلا على التقييد بقوله اذا كان مستقبلا اى فاذا اردت زمان الحال من المضارع بعد حتى تحقيقا
او حكاية حالا اى حال محققة بان يكون زمان التكلم نحو سرت حتى ادخل البلد فيما اذا اخبرت عن السير
حال الدخول او محكية بان تحكيه حالا ماضية بحيث كانك تتكلم فى تلك الحال موجودة عند تكلمك ×
كقوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول على قراءة الرفع فانه حكاية ماضية كانت حرف ابتداء جواب الشرط
اى كانت حتى ح حرف ابتداء لا حرف جر اى حرف استيناف اى ما بعدها كلام مستانف ×
لا يتعلق من حيث الاعراب بما قبلها ولا يعنى بذلك ان يقدر بعدها مبتدأ كما ظن بعض الشارحين

حيث لا يطرد في الجملة الفعلية كقوله وزلزلوا حتى يقول الرسول في قراءة الرفع وفي الجملة الشرطية كقوله تعالى
حتى اذا جاء امرنا الآية بخلاف ما قلنا حيث يدخل فيه الجملة الفعلية والشرطية فاذا كانت حرف ابتداء
لا حرف جر يمتنع تقدير ان الناصبة بالاستقبال فيرفع المضارع بعدها لعدم الناصب والجازم
اما عدم الجازم فظاهر واما عدم الناصب فلان ان المصدرية انما يقدر بعد حتى اذا كان المضارع بعدها
مستقبلا واما اذا كان حالا يمتنع تقديرها للتنافي لان المصدرية للاستقبال فاستحال ان يدخل
على الحال وانما كانت للاستقبال لان ان الداخلة على المضارع للتوقع والطمع والرجاء الدالة على
الاستقبال ويجب السببية اي اذا كانت حرف ابتداء يجب ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها
لانه لما فات الربط اللفظي اي الاتصال اللفظي بين ما بعدها وما قبلها لصيرورتها حرف ابتداء
ومدلولها الاصلي وهو الغاية يقتضي ربط ما بعدها بما قبلها والجملة بعدها جملة مستانفة وجب تحقق الربط
المعنوي اي الاتصال المعنوي لتحقق الغاية التي هي مدلولها الاجمالي وذلك بالسببية مثل مرض فلان
حتى لا يرجونه اي اقاربه واحباؤه ولا يرجون حيوته الآن فقوله حتى لا يرجونه بيان حال المريض في صيرورته
بحيث لا يرجون حيوته والمرض سبب لذلك فرفع المضارع حيث لم يسقط عنه النون ومن ثم
امتنع اي لاجل ان حتى عند ارادة الحال حرف ابتداء لاجازة الرفع اي رفع المضارع في قولك
كان سيري حتى ادخلها في الناقصة اي في وقت تحقق كان الناقصة لحذف مضافين لانه على تقدير
الرفع كانت حرف ابتداء وما بعدها جملة مستانفة لا تعلق لها بما قبلها فيبقى كان الناقصة بلا خبر
وهو غير جائز فوجب النصب ليكون حتى حرف جر فيكون الجار والمجرور خبر كان كذا امتنع الرفع في قولك
واسرت حتى تدخلها على صيغة الخطاب والهمزة للاستفهام اي اسرت كي تدخلها او الى تدخلها الآن

لانه

لانه لو رفع كانت حتى حرف ابتداء والفعل بعدها حالا فيجب ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها
وههنا يمتنع السببية لان الحال معلوم مقطوع به فيكون الدخول حالا مقطوعا به والسير المستفهم منه
مشكوكا فيه ومن المحال ان يكون وقوع المسبب مقطوعا به مع الشك في وقوع السبب وجاز في التامة
اي وقت تحقق التامة بحذف مضافين هذا التركيب وهو كان سيري حتى ادخلها الآن بالرفع اي
وجد سيري حتى ادخلها حيث لا يحتاج الى الخبر فلا يفره كون حتى ابتدائية وكون ما بعدها مستانفا جاز
وايهم اي الرجال سار حتى يدخلها الآن بالرفع لان الدخول مسبب السير وكلاهما مقطوعان لانه استفهام
عن الفاعل لا عن الفعل فكان السير مقطوعا به والسائر مشكوكا فيه فلا يلزم المحال وهو الحكم بوقوع المسبب
مع الشك في وقوع السبب ثم اعلم ان قوله ايهم سار حتى يدخلها اما فاعل بحذف الفعل كما ذكرنا اي
وجاز هذا التركيب او مبتدا بحذف الخبر اي وكذا هذا التركيب وليس بعطف على قوله كان سيري
حتى ادخلها لعدم صلاح تقييده بقوله في التامة كالمعطوف عليه ولام كي سميت بها لان معناها
معنى كي اي ومثال لام كي مثل اسلمت لادخل الجنة اي لان ادخل الجنة ولام الجحود الانكار سميت بذلك
لاستعمالها في مقام الانكار وهي لام تاكيد بعد النفي لكان زيد في خبر كان لفظا مثل قوله تعالى
وما كان الله ليعذبهم اي لان يعذبهم او معنى نحو لم يكن ليفعل وهذا من حيث الاستعمال قيل كان
هذه اللام في الاصل هي في نحو قولهم انت لهذه الخطة اي مناسب لها لائق بها وفيه نظر لانها لو كانت
كذلك لما اختصت بخبر كان المنفي فان قيل اذا اقدر ان بعد لام الجحود وصار الفعل بمعنى المصدر بان
المصدرية فكيف يصح الحمل قيل يصح الحمل على حذف مضاف من الاسم اي وما كان صفة الله تعذيبهم
او من الخبر اي وما كان الله ذا التعذيب بهم او على تاويل المصدر باسم الفاعل اي وما كان الله معذبهم او يقال

جاز الحمل بصورة الفعل كذا في بعض الشروح وفيه نظر لان جواز الحمل بالنظر الى استقامة المعنى لا بالنظر الى
صورة اللفظ واذا عرفت هذا فاعلم ان قوله ولام الجحود مبتدأ وقوله مثل وما كان الله ليعذبهم خبره وقوله
او حذف مضاف اي ومثال لام الجحود مبتدأ ومثل وما كان الله ليعذبهم خبره وقوله لام تاكيد خبر
مبتدأ محذوف اي وهي لام تاكيد والجملة معترضة او خبر قوله لام الجحود وعلى هذا فقوله مثل وما كان الله
خبر مبتدأ محذوف فان قيل قد اضمر ان بعد اللام الزائدة بعد فعل الامر والارادة كقوله تعالى امرت
لاعدل بينكم وانما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت وقوله ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن
يريد ليطهركم ويريد الله ليبين لكم كذا ذكر في بعض الشروح وصرح بذلك صاحب الكشاف ولم يذكرها المص
في الحروف التي تضمر بعدها ان قيل يمكن بان يكون هذا اللام لام كي ومفعول فعل الامر والارادة
محذوف ويكون المعنى امرت بالعدل لافعل العدل ويريد الله ذلك اي اقامة الصلوة وايتاء الزكوة
واطاعة الله ورسوله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت وما يريد الوضوء والغسل ليجعل عليكم من حرج ولكن الله
يريد ليطهركم ويريد الله ذلك اي ذكر ما ذكر ليبين لكم ويهديكم فلعل المصنف اختار هذا لكن فيه تكلف
وتحمل والاولى ان يقال انها ملحقة بلام كي في كونها داخلة على المراد والغرض واكتفى بلام كي عنها وصاحب
المفصل ذكر اللام مطلقا بحيث يتناول لام كي ولام الجحود واللام الزائدة بعد فعل الامر والارادة وهو
الاصوب والفاء بشرطين اي الفاء التي تضمر بعدها ان ملتبس بشرطين احدهما السببية اي احد الشرطين
ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها والثاني اي الثاني من الشرطين ان يكون ما قبلها اي قبل الفاء
احد الاشياء الستة هي امر نحو زرني فاكرمك او نهي نحو لا تشتمني فاضربك او استفهام نحو هل عندك
ماء فاشربه او نفي نحو ما تاتينا فتحدثنا او تمني نحو ليت لي مالا فانفقه او عرض نحو الا تنزل بنا

فتصيب خيرا

فتعيب خيراً وانما شرطت السببية لان العدول من الرفع الى النصب للدلالة على السببية حيث
يدل تغير اللفظ على تغير المعنى فاذا لم تقصد السببية لا يحتاج الى الدلالة على السببية اى لا يحتاج
الى العدول من الرفع الى النصب الدال على السببية وانما شرط ان يكون ما قبلها احد الاشياء الستة المذكورة
ليبعد بتقديم الاشارة عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة واما نحو سأترك منزلى
لبنى تميم والحق بالحجاز فاستريحا بدون تقدم احد الاشياء المذكورة فمحمول على ضرورة الشعر فان قيل ماله
ترك التحضيض نحو لولا انزل اليه ملك فيكون معه نذيرا او نحو ولولا ارسلت الينا رسولا فنتبع آياتك
والترجي نحو قوله تعالى لعلى ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع الى اله موسى بالنصب والدعاء نحو اللهم
اغفر لى فافوز ولا تؤاخذنى فاهلك قيل لان التحضيض مندرج فى النفى بمعنى لانه يستلزم نفى فعل والترجي
اريد به التمنى وان كان على صيغة الترجي والدعاء مندرج فى الامر والنهى لكونه على لفظهما غالباً فان قيل
العرض على لفظ الاستفهام مولد منه فماله ذكره عليحدة قيل العرض بمعناه عرض المحبة كذا افادنى الاستاذ
العلامة زائر الحرمين الشريفين جمال الحق والدين وقت قرائتى لكتاب المفصل وهذا المعنى بمعنى مقصود بنفسه
من شأنه ان يتأتى بكل كلام خبرا وانشاء لكنه شاع فيه لفظ الاستفهام ولم يستعمل الا مولدا منه كذا
فى المفتاح فاعتبر عليحدة باعتبار المعنى وان كان مندرجا فى الاستفهام لفظاً اندراجاً اتفاقياً غير متعلق
باختصاص معنوى بخلاف التحضيض لاستلزامه نفى فعل فيندرج فى النفى والدعاء طلب فيندرج فى صيغ
الطلب من الامر والنهى والواو بشرطين اى الواو التى تضمر بعدها ان ملتبس بشرطين والجمعية خبر مبتدأ
محذوف اى هما الجمعية وان يكون قبلها اى قبل الواو مثل ذلك اى مثل احد الامور الستة المذكورة
كذا قيل وفيه نظر لان التشبيه يقتضى ان يكون قبلها مثل احد الاشياء الستة لا عينه وفيه فساد

[illegible]

لعلى

لا يخفى فالاولى ان يقال معناه مثل الواقع قبل الفاء في كونه احد الامور المذكورة او يقال ان كلمة مثل مقحمة
اي وان يكون قبلهما ذلك اي احد الاشياء المذكورة اي امر او نهي او استفهام او نفي او تمني او عرض
نحو زرني وازورك اي ليجتمع الزيارتان ولا تاكل السمك وتشرب اللبن اي لا تجتمع بينهما ولا تاتيني و
تحدثنا اي ولا تجمع بين الاتيان والتحديث وليتك تاتي وتحدث اي ليتك تجمع بينهما والا تنزل بنا
وتصيب خيرا اي لا تجمع بينهما وانما شرطت الجمعية لانه لما قصد في الواو معنى الجمعية نصبوا المضارع بعدها
ليدل تغير اللفظ على تغير المعنى واذا لم يقصد الجمعية لا يحتاج الى الدلالة على الجمعية وانما شرط تقديم احد الامور الستة
ليبعد بتقديم الانشاء عن عطف الجملة على الجملة السابقة كما في الفاء واو بشرط معنى الى ان اي او التي تقدر
بعدها ان ملتبس بشرط معنى الى ان او الا ان على حسب الاختلاف نحو لالزمنك او تعطيني حقي اي الى ان
او الا ان تعطيني حقي وادخال ان في معنى او تسامح لانها مقدرة بعدها لا داخلة في معناها والعاطفة اذا
كان المعطوف عليه اسما اي حكم الحروف العاطفة في باب اضمار ان بعدها حاصل وقت كون المعطوف عليه
اسما يعني ينصب المضارع بعد الحروف العاطفة باضمار ان اذا كان المعطوف عليه اسما لئلا يلزم
عطف الفعل على الاسم نحو اعجبني قيامك وتذهب باضمار ان ليكون تاويل الاسم فيستقيم عطفه على الاسم
ومنه قوله سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا وتسكب عيناي الدموع لتجمدا حيث نصب تسكب بعد
الواو العاطفة ليصح عطفه على الاسم وهو قوله بعد الدار فان قيل ان اريد الحروف العاطفة على الاطلاق
كان ذكرا في التفصيل لما لم يذكره في الاجمال السابق في تعداد الحروف الاربعة المذكورة اي حتى والفاء
والواو او لو او لم يتناول ثم في نحو اعجبني ضرب زيد ثم يشتم وكان التنصيص في الروايات دالا على عدم الحكم في
غير ما ذكر وليس كذلك كما عرفت قيل هو متعلق بالحروف الاربع المذكورة اي العاطفة من الحروف المذكورة

يقدر

يقدر بعدها ان اذا كان المعطوف عليه اسما فيكون تفصيلا لحكم ما ذكر لا بيانا لقسم آخر لم يذكره قيل
ولا يرد ما ذكرتم انه لم يذكر العاطفة في التعداد فكيف ذكرها في البيان ويجوز اظهار ان مع لام كي نحو
جئتك لان تكرمني ومع وبعد ما الحق بلام كي من اللام الزائدة نحو اردت لان تقوم وامرت لان تذهب
ومع الحروف العاطفة اي عاطفة المضارع على الاسم نحو اعجبني قيامك وان تذهب وذلك لان
لام كي والحروف العاطفة واللام الزائدة تدخل على الاسماء الصريحة في نحو جئتك للاكرام حيث
دخلت لام كي على الاسم الصريح وفي اعجبني ضرب زيد وغضبه حيث دخلت الواو العاطفة على الاسم الصريح
وفي ردف لكم حيث دخلت اللام الزائدة على الاسم الصريح وانما كانت زائدة لان ردف متعد بنفسه
فيصح ان تدخل على الفعل مع ان لانه بتقدير الاسم بخلاف حتى بمعنى لام كي فانها لا تدخل على الاسم الصريح
وحمل عليه ما هو بمعنى الى وكذا اللام الجحود لا تدخل على الاسم لاختصاصها بخبر كان المنفي اذا كان فعلا واما الفاء
التي للسببية بعد الاشياء الستة والواو التي للجمعية بعدها واو التي بمعنى الى فلانها لما اقتضت نصب
ما بعدها للتنصيص على السببية والجمعية والانتهاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها ويجب
اظهار ان مع لا في اللام كلها اي مع لام كي يعني اظهار ان مع لا اذا كان قبلها لام كي تحرزا عن اجتماع
اللامين نحو قوله تعالى لئلا يعلم اهل الكتاب وانما يلي لام حرف النفي لاقتضائه التصدير وينجزم المضارع
بلم ولما ولام الامر ولا في النهي الجار والمجرور صفة لا وكلم المجازاة الكلم جمع كلمة او جنس كما عرفت
اي الكلم الدالة على كون الجملة الثانية جزاء للجملة الاولى ومسببا لها اي كلمات الشرط والجزاء وهي ان
اي كلم المجازاة ان نحو ان تكرمني اكرمك ومهما نحو مهما تأتني آتك واذما نحو اذما تخرج اخرج وفي اكثر
النسخ هذه الكلمة اعني اذما غير مذكورة وحيثما نحو حيثما تجلس اجلس واين نحو اين تذهب اذهب

ومتى نحو متى تخرج اخرج وما نحو ما تصنع اصنع ومن نحو من ياتني اكرمه ومهما نحو مهما تامر امر واي نحو ايا تضرب
اضرب قال الله تعالى ايا ما تدعو فله الاسماء الحسنى وانما يجزم المضارع بلم ولما لاختصاصهما بالفعل وقد
ذكر في المفتاح في قسم النحو ان كل ما اختص بشيء وهو خارج عن حقيقته تؤثر فيه وتغيره غالبا بشهادة
الاستقراء وتعين الجزم لكون الاثر على وفق المؤثر في الاختصاص وانما لم يعمل حرف التعريف في الاسم
مع اختصاصه به وخروجه عن حقيقته وحرف الاستقبال اعني السين وسوف في الفعل مع اختصاصهما
وخروجه عن ذاته لجريانهما مجرى بعض اجزاء ما دخلت عليه لشدة الامتزاج فكانهما غير خارجة عن حقيقة
الاسم والفعل وانما يجزم بلام الامر ولا في النهي لانهما تشبهان ان الشرطية في نقل المضارع واخراجه
عن اصله حيث ينقله ان الشرطية المضارع من الحال الى الاستقبال ويخرجه من القطع الى الشك وينقله
لام الامر ولا في النهي من الحال الى الاستقبال وتخرجه من الخبر الى الانشاء وانما يجزم بان الشرطية
لاختصاصها بالفعل كما ذكرنا في لم وانما يجزم بغيرها من الكلمات الشرط لتضمنها اياها وانما لم يعمل لو مع اختصاصها
بالفعل لانها للماضي وان دخلت على المضارع والماضي لا يقبل الجزم واني نحو اني تذهب اذهب واما الجزم
مع كيفما واذا بدون ما فشاذ لم يجئ في كلامهم على وجه الاطراد وفي تركه ما اشارة الى ان الجزم بها مع ما
غير شاذ ثم اعلم ان معنى هذا التركيب مهما يكن من شيء فالجزم مع كيفما واذا فشاذ وقد حاقت الفائدة
الى الجزء كراهة ان يتوالى بين حرف الشرط والجزاء ويجزم بان الشرطية حال كونها مقدرة وستعرف
من بعد ثم لما فرغ من تعدد الجوازم شرع في بيان معانيها فقال فلم الفاء للتفسير لقلب المضارع
ماضيا ونفيه اضافة القلب والنفي الى المضارع وضميره من باب اضافة المصدر الى المفعول
وماضيا مفعول ثاني للقلب اي لم يوضع لقلب المضارع الى معنى الماضي ولنفيه اي نفي المضارع

نحو لم يقرب

نحو لم يضرب ولما مثلها اى مثل لم فى قلب المضارع ماضيا ونفيه لكن فى لما معنى التوقع اى ينفى بها
فعل مترقب متوقع ويختص لما دون لم بالاستغراق اى باستغراق ازمنة الماضى نفيا اى بامتداد
النفى من وقت الانتفاء الى وقت التكلم نحو لما يركب الامير اى انتفى ركوبه من ابتداء زمان عدم الركوب
الى زمان التكلم وجواز بالجر عطف على الاستغراق اى ويجوز حذف الفعل نحو فارايت المدينة ولما
اى لما لما ادخلها ولام الامر اللام المطلوب بها الفعل البار للاستعانة اى بواسطتها الطلب اى
طلب الفعل وقوله الفعل مفعول ما لم يسم فاعله ولا النهى المطلوب بها البار للاستعانة اى بواسطتها
الترك اى ترك الفعل فقوله لا مبتدا مضاف وقوله النهى مضاف اليه وقوله المطلوب خبره
لا النهى بحذف موصوف اى ولا النهى لا التى يطلب بها ترك الفعل وكلم المجازاة اى كلمات الشرط
والجزاء تدخل على الفعلين لسببية الفعل الاول اى كون الفعل الاول سببا وسببية الفعل الثانى
اى بكون الفعل الثانى مسببا ويرد عليه قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله فان قوله فمن جواب المبتدا
المتضمن لمعنى الشرط وهو ما الموصولة اى وما حصل بكم من نعمة فهى صادرة من الله ولا يستقيم السببية
لان النعمة الحاصلة بالمخاطبين ليست بسبب لصدور النعمة من الله بل الامر على العكس فان صدورها
من الله تعالى سبب لايصالها واتصافها بهم وكذا يرد عليه قولك ان احسنت الى اليوم فقد
احسنت اليك امس لا يستقيم السببية لان الاحسان المستقبل لا يكون للاحسان الماضى و
واجيب بان المراد السببية ولو باعتبار الحكم به والاخبار عنه اى وما بكم من نعمة فيحكم او فيخبر انها من الله
وان احسنت الى اليوم فيحكم او فيخبر انى قد احسنت اليك امس فيستقيم السببية ويسميان اى
يسمى الفعلان بعد كلم المجازاة شرطا وجزاء ففيه لف ونشر اى يسمى الفعل الاول شرطا والفعل الثانى جزاء

وانما سمي الاول شرطا من حيث انه مشروط لتحقق الثاني وانما سمي الثاني جزاء من حيث انه يبتني على الاول
ابتناء الجزاء على الفعل فان كانا اي الفعلان اي الشرط والجزاء مضارعين نحو ان تزرني ازرك او
كان الاول مضارعا والثاني ماضيا نحو ان تزرني زرتك قوله او الاول عطف على المضمر المرفوع
المتصل وهو ضمير كان بلا تاكيد بمنفصل لمكان الفصل وخبره محذوف اي او كان الاول مضارعا
على نحو اني وقيل ربما لغريب فالجزم اي فجزم المضارع في الشرط والجزاء في الوجه الاول وفي الشرط
فقط في الوجه الثاني واجب او متعين لدخول الجازم وهو ان او ما تضمنها مع صلاح المحل للانجزام
لكونه معربا والماضي مبني فلا يظهر فيه اثر العامل والوجه الثاني اضعف الوجوه في الشرطية لم يات
في كتاب العزيز وقال بعضهم لا يجي الا في ضرورة الشعر في الصورة سببية المستقبل للماضي على ان
تاثير الحروف في جعل البعيد بمعنى المستقبل مع عدم التاثير في القريب بعيد كذا في الشروح وفيه نظر
لان الحرف يوثر في محل صالح للتاثير وان كان بعيدا ولا يوثر في محل غير صالح وان كان قريبا ولا شك ان
القريب ههنا غير صالح للتاثير لانه مستقبل وجعل المستقبل مستقبلا تحصيل الحاصل والبعيد صالح
للتاثير لانه ماض على انا لا نسلم انه لم يوثر في القريب بل اثره حيث اخرجه عن احتمال الحال الى الاستقبال
ومن القطع الى الشك وجره منه وان كان الثاني مضارعا والاول ماضيا فالوجهان مبتدا محذوف
الخبر اي فالوجهان جائزان او ففيه الوجهان نحو ان اتاني زيد آته او آتيه اما الجزم فلتعلقه بالجازم وهو
ادات الشرط مع قابلية المحل للانجزام والرفع لضعف التعلق لحيلولة الماضي والفصل بغير المعمول والجزم
افصح وان كانا ماضيين فهما مبنيان في محل الجزم نحو ان ضربت ضربت كذا في الرضي ثم لما فرغ عن تفصيل مواضع
انجزام الجزاء وعدم انجزامه شرع في تفصيل مواضع دخول الفاء فيه وعدمه فقال فان كان الجزاء ماضيا بغير قد

المنفصل

الجار والمجرور صفة ماضيا كائنا بغير قد لفظا او معنى تفصيل الماضي اي ملفوظا كان الماضي نحو ان خرجت
خرجت او معنويا بان دخلت لم على المضارع نحو ان خرجت لم اخرج لم يجز الفاء لتاثير حرف الشرط
فيه في المعنى حيث جعل الماضي بمعنى المستقبل فلا حاجة الى الربط بالفاء اما اذا كان الجزاء ماضيا مع قد
في الاثبات ومع ما ولا في النفي يجب الفاء على السببية نحو ان احسنت الي اليوم فقد احسنت اليك
امس وان زرتني فما اهنتك وان اتيتني فلا ضربتك ولا شتمتك وانما ذكر لا لانها لا تدخل في الماضي
الا ان يكون مكررا او بترك ذكرها ولانها تتغير المعنى فعلى هذا كان الواجب للمصنف ان يقول بغير قد
في الاثبات وبغير ما ولا في النفي حيث يجب الفاء الا ان يحمل الكلام على حذف معطوف اي بغير قد
ونحوها من الحروف الموجبة للفاء نحو ما ولا ولو ازيد الماضي المثبت لا يستغنى عن هذه الزيادة لكنه يناقش فيه
قوله او معنى لان ذلك في المضارع مع لم وذلك بمعنى الماضي المنفي اللهم الا ان يقال ان لم اخرج في
قولك ان دخلت لم اخرج بمعنى انتفى خروجي فيكون بمعنى الماضي المثبت معنى وفيه نظر لانه ينتقض بنحو
ما ضرب لانه بمعنى انتفى الضرب واذا عرفت هذا ان الشرط لا يكون الا فعلا غير مصدر بالسين او سوف
ولن وقد وغير مصدرة بلا اذا كان ماضيا ولا يكون جملة طلبية وانشائية بخلاف الجزاء حيث يصح فيه
كل من ذلك وان كان الجزاء مضارعا مثبتا او منفيا بلا فالوجهان جائزان او ففيه الوجهان الاتيان
بالفاء وتركها كقوله ان يكن منكم الف يغلبوا الفين ومن عاد فينتقم الله منه كقوله تعالى ان تدعوهم
لا يسمعوا دعاءكم ومن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا ونحو ذلك ان تاتني وان اتيتني لا اتك او فلا اتيك
لان اداة الشرط لم تؤثر فيه في تغيير معناه كما تؤثر في الماضي فنحو بالفاء واثرت في تعيين المعنى لانها حيث
خلصت بمعنى الاستقبال فيترك الفاء لوجود التاثير من وجه وان لم يكن التاثير قويا وانما قيد

اهنتك

بكونه منفيا بلا احترازا عما اذا كان منفيا بلم فانه مندرج فيما سبق لكونه ماضيا معنى او بلن حيث يجب فيه
الفاء لعدم تاثير اداة الشرط فيه كقوله تعالى ومن يبتغ غير الاسلام دينا فلن يقبل منه وفي اطلاق
المضارع المثبت نظر حيث تمنع ترك الفاء في المضارع المثبت مصدرا بالسين او سوف كقوله تعالى
وان تعاسرتم فسترضع له اخرى فالحق ان يقول وان كان مضارعا مثبتا بغير السين وسوف والجواب ان
ذلك الامتناع بالمانع وهو عدم الدلالة على التعلق بين الشرط والجزاء وذلك لان اداة الشرط
لم يؤثر فيه معنى حيث لم يجعله بمعنى المستقبل ولا لفظا ليصح حيث لم يجزمه فلزمت الفاء للدلالة على التعلق
بينهما والموانع مستثناة عن القواعد وان لم يستثن وفيه نظر لانه على هذا لا حاجة الى ذكر قوله والا
فالفاء لان امتناع ترك الفاء فيها ايضا بالمانع المذكور والمانع مستثناة عن القواعد والا فالفاء
اي وان لم يكن كذلك اي ان لم يكن ماضيا بغير قد ونحوها من الحروف المانعة لفظا او معنى فيمتنع الفاء
ولا مضارعا مثبتا بغير السين او سوف اي منفيا بلا بل كان ماضيا مع قد او ما ولا او مضارعا مع السين
او سوف او منفيا بلن او جملة اسمية او امرا او نهيا او دعاء فالفاء واجبة لان الاداة لم تؤثر فيه
معنى حيث لم يجعله بمعنى المستقبل ولا لفظا حيث لم يجزمه فلزمت الفاء للدلالة على التعلق بينهما
وانما تركت الفاء في قوله من يفعل الحسنات الله يشكرها مع ان الجزاء جملة اسمية لضرورة الشعر
وروى المبرد من يفعل الحسنات فالرحمن يشكرها وانما تركت الفاء في قوله تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون
واذا اصابهم البغي هم ينتصرون مع كون الجزاء جملة اسمية لان اذا ههنا لمجرد الظرفية لا يشوب فيها
معنى الشرط كقوله تعالى والليل اذا يغشى وجي اذا التي للمفاجاة مع الجملة الاسمية الواقعة جزاء موضع الفاء
اي محل الفاء نحو قوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون والفاء اكثر وانما اقيمت

يقنطون

اذا المفاجاة مقام الفاء في الجملة الاسمية لانها تدل على التعقيب كالفاء لان المفاجاة ينبي عن
حدوث امر عادةً فاشبه الجزاء ولهذا قارنت الفاء غالبا نحو خرجت فاذا السبع وان الشرطية
مقدرة مبتداء وخبره بعد هذه الاشياء الخمسة الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض اذا
قصد السببية اي اذا قصد كون ذلك الامر واخواته سببا لمضمون هذا المضارع فيتاتي بمعنى الشرط
مثل اسلم تدخل الجنة جواب الامر بغير الفاء لان المعنى ان تسلم تدخل الجنة ولا تكفر تدخل الجنة جواب
النهي بغير الفاء بان المعنى ان لا تكفر تدخل الجنة وهل عندكم ماء اشربه لان المعنى ان يكن عندكم ماء اشربه
وليت لي مالا انفقه لان المعنى ان يكن لي مال انفقه والا تنزل بنا تصيب خيرا لان المعنى ان تنزل
بنا تصيب خيرا وانما قدر الشرط مثبتاً في العرض مع انه منفي والنفي لا يدل على الاثبات لان كلمة العرض
هي همزة الاستفهام دخلت على حرف النفي فيفيد الاثبات كذا في الرضي ثم اعلم ان النهي انما يقدر لها في
بعض المواضع اي فيما اذا كان السبب للمضارع ترك الفعل كما في المثال المذكور في المتن وكما في قولك
لا تفعل الشر يكن خيرا لك بخلاف نحو لا تدن من الاسد ياكلك فانه لا يجوز لان التقدير ان لا تدن
من الاسد ياكلك اذ المضمرات يجب ان يكون من جنس المظهر ولا خفاء في فساد المعنى على ذلك
لان سبب الاكل الدنو لا ترك الدنو وان قدر الشرط المثبت كان تقدير الشيء لا يدل عليه اللفظ
لان النفي لا يدل على الاثبات ولذلك امتنع لا تكفر تدخل النار خلافا للكسائي فانه اجاز تقدير الاثبات
في الشرط بعد النفي على وفق لفظ النهي بقرينة المسبب الذي ترتب عليه وليس ببعيد ولو وافقه
نقل وانما امتنع عند العامة لان التقدير اي تقدير الكلام ان لا تكفر تدخل النار بتقدير المنفي على وفق
اللفظ النهي لان المقدر يجب ان يكون من جنس الملفوظ ولا خفاء في فساد المعنى على ذلك لان عدم الكفر

ليس سبب لدخول النار وانما سببه الكفر وان قدر الشرط المثبت كما قدره السكاكي كان تقدير الشيء
لا يدل عليه اللفظ لان النفي لا تدل على الاثبات ولم يصح تقدير ان الشرطية بعد النفي مطلقا فلا يقال
ما تاتينا تحدثنا لان النفي خبر يدل على وقوع الحكم وتقدير الشرط سواء قدر مثبتا او منفيا يوجب التردد ×
فينافيان ثم لما فرغ من المضارع شرع في بيان الامر والنهي فقال الامر اي بناؤه صيغة يطلب بها
الباء للاستعانة اي بواسطتها الفعل من الفاعل المخاطب انما قال من الفاعل احترازا عما يطلب بها
قبول الفعل من مفعول ما لم يسم فاعله فيخرج نحو لتضرب انت على صيغة المجهول وانما قيد الفاعل بالمخاطب
احترازا عن امر الغائب والمتكلم لدخولهما في صيغة المضارع لبقاء حرف المضارعة وان دخلها جازم ×
بحذف حرف المضارعة الجار والمجرور صفة اخرى لصيغة اي صيغة ملتبسة بحذف حرف المضارعة
من المضارع المخاطب هذا قيد واقعي لا احترازي وفي بعض الشروح هو احتراز عن مه وصه ولا يرد النقض
بقوله تعالى فبذلك فلتفرحوا حيث لم يحذف حرف المضارعة لانه شاذ وحكم اخره اي اخر بناء الامر
حكم المجزوم اي هو موقوف اي مبني على السكون عند البصرية وحكمه حكم المجزوم في اسكان الصحيح نحو اضرب
وسقوط نون الاعراب نحو اضربا واضربوا واضربي وحذف حرف العلة نحو ادع وارم واخش و
عند الكوفيين هو معرب فان كان بعده ساكن اي حذف حرف المضارعة وليس برباعي الواو ×
للحال ان ذلك الفعل المحذوف فيه ليس برباعي بذي اربعة احرف فيه احتراز عن نحو اكرم زدت
همزة وصل مضمومة بالنصب على انه صفة لقوله همزة وصل ان كان بعده اي بعد الساكن ضمة للموافقة
اي للاتباع ومكسورة صفة بعد صفة لقوله همزة وصل وهو مكسورة فيما سواه اي في لفظ سوى ما كان فيه
بعد الساكن ضمة سواء كان بعده اي بعد الساكن كسرة او فتحة مثل اقتل مثال ما كان فيه بعد الساكن ضمة

بواسطتها

اضرب

اضرب مثال ما كان فيه بعد الساكن كسرة هذا معطوف بحذف حرف العاطف اعلم مثال ما كان فيه
بعد الساكن فتحة وانما كسر فيما كان بعد الساكن كسرة للموافقة كما في اضرب وفيما كان بعد الساكن فتحة بالحمل على
ما كان بعد الساكن كسرة نحو اعلم وانما لم يفتح للموافقة حملا لئلا يلتبس بصيغة المتكلم وقفا فاذا امتنع الموافقة
حمل على غيره وان كان غيره وان كان الفعل المحذوف رباعيا ذا اربعة احرف فمفتوحة اي فهمزة الامر
مقطوعة نحو اكرم لان هذه الهمزة هي همزة باب الافعال وهي مقطوعة ثم لما فرغ من تقسيم الفعل الى ماض ومضارع
وامر شرع في تقسيم اخر له الى معروف ومجهول اي الى مسمى فاعله وغير مسمى فاعله فقال فعل ما لم يسم فاعله
اضافة الفعل الى ما لم يسم فاعله بيانية من اضافة العام الى الخاص اي الفعل الذي لم يسم فاعله او
بادنى ملابسة الى فعل المفعول الذي لم يذكر فاعله وقوله لم يسم يصلح مثالا لفعل ما لم يسم فاعله هو ما حذف
فاعله ويرد عليه ضربني وضربت زيدا على قول الكسائي فان الفعل الاول حذف فاعله عنده
لما عرفت من قبل انه جاز حذف فاعله عند تنازع الفعلين وليس ذلك فعل ما لم يسم فاعله وكذا
يرد عليه قوله تعالى اسمع بهم وابصر على قول سيبويه فانه جعل المجرور فاعلا وقد حذف من ابصر اللهم الا ان يراد
حذف فاعله بتغير صيغته او لعدم بنائه للمفعول ويمكن ان يقال معناه ما حذف فاعله واقيم مفعوله
مقامه فكانه لسبق الاشارة عنه استغنى ثم اعلم ان كلمة ما في قوله ما حذف اذا كانت موصولة
كان قوله فعل ما لم يسم فاعله مبتدا وما في قوله ما حذف خبره وقوله هو ضمير فصل لا محل له من الاعراب
وذلك لان ضمير الفصل انما يتوسط بين المبتدا والخبر اذا كان الخبر معرفة او ملحقا بالمعرفة واذا كانت موصوفة
كان قوله فعل ما لم يسم فاعله مبتدا وهو مبتدا ثان وما حذف خبره والجملة خبر المبتدا الاول ويمكن ان يكون
قوله فعل ما لم يسم فاعله خبر مبتدا محذوف اي هذا بيان فعل ما لم يسم فاعله وقوله هو كذا جملة مستانفة

فان كان ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل اخره نحو ضرب واكرم واستخرج ودحرج وتدحرج عبدك هذا من

وظائف التعريف ذكره في النحو ضمنا واستطرادا وانما غيرت الصيغة لئلا يلتبس الماضي المجهول بالماضي

المعروف وانما اختير التغير في المجهول لانه فرع وانما اختير هذا النوع من التغير اعني ضم الاول وكسر ما قبل الاخر

لان معنى فعل ما لم يسم فاعله غريب وهو اسناد الفعل الى المفعول والاصل اسناد الفعل الى الفاعل

فيختار له وزن غريب لم يوجد في الاوزان لخروج الضمة الى الكسرة ليدل غرابة الوزن على غرابة المعنى

وانما لم يجز وزن فُعِل بالخروج من الكسرة الى الضمة [صح] انقل من الخروج من الضمة الى الكسرة ولا ضرورة في اختياره

بعد حصول دلالة غرابة اللفظ على غرابة المعنى بغيره ويضم الحرف الثالث مع همزة الوصل اي حال كونه

مقرونا مع همزة الوصل فيما فيه همزة وصل نحو افتعل واستفعل والثاني يضم الحرف مع التاء اي حال كونه مقرونا

مع التاء الزائدة في اوله خوف اللبس اي لبس الماضي المجهول بالامر عند الدرج والوقف في الاول نحو

افتعل وانفعل بالمضارع المجهول من التفعيل ومن المفاعلة والمجهول من الفعللة عند الوقف في الثاني نحو

تكلم وتقوبل وتدحرج ومعتل العين الافصح قيل وبيع اصلهما قول وبيع فاعلا بنقل الكسرة من العين استثقالا

وابدل واو قول بعد النقل ياء لسكونها وانكسار ما قبلها والمراد بمعتل العين المعتل العين فقط

بخلاف طوي وروي من اللفيف فانه لم يعل عينه لئلا يقتضي الى اجتماع الاعلالين في يروي ويطوي

ثم قوله ومعتل العين مبتدا وقوله الافصح مبتدا ثان وقوله قيل وبيع خبر المبتدا الثاني والجملة خبر

المبتدا الاول والضمير العائد الى المبتدا الاول محذوف الافصح فيه قيل وبيع لان الجملة الواقعة خبر المبتدا

وجب فيها ضمير عائد الى المبتدا وجاء الاشمام وهو ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة وتميل الياء الساكنة

بعده نحو الواو اذهي تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد القراء والنحاة بالاشمام في هذا المقام وقيل ضم التفعيل فقط مع كسر الفاء خالصا

فانكسا معناه

صح وان كان هذا الوزن ايضا غريبا
يدل على غرابة المعنى لان الخروج
من الكسرة الى الضمة صح

معناه تهيئة الشفتين للتلفظ بالضم من غير ان يتلفظ به بل يتلفظ بكسر الفاء خالصا وهذا خلاف المشهور
هنا وانما هو الاشمام في الوقف وقال المصـ الغرض من الاشمام الايذان بالاصل الذي تغير لغرض اي الايذان
بان الاصل في اوائل هذه الحروف الضم ولم يجئ الاشمام في بعض جمع ابيض كما جاء في قيل وبيع لانهم قصدوا
باتيان هذا الوزن اي وزن قيل وبيع غرضا لا يتاتى الا به وذلك الغرض هو دفع اللبس فاراد وا ملح
الاصل عند تغيره ولا كذلك في بيض وجاء الواو فقيل قول وبوع باسكان بلا نقل وجعل الياء واوا لسكونها
والضمام ما قبلها ومثله اي ومثل باب قيل وبيع باب اختير انقيد اي الماضي المجهول من معتل العين
من باب الافتعال والانفعال في جواز الوجوه الثلثة لمكان المشاركة من باب قيل وبيع وباب اختير
وانقيد في العلة دون استخير واقيم اي دون المعتل العين من باب الاستفعال والافعال حيث لم يجئ فيهما
الا اخلاص الكسرة دون الاشمام والضم لسكون ما قبل حرف العلة فيهما اصلا استخور واقوم وان كان
الفعل مضارعا ضم اوله وهو حرف المضارعة حملا على الماضي وفتح ما قبل اخره لخفة الفتحة ونقل المضارع
بالزيادة نحو يضرب ويكرم ويلتزم ويستخرج ويتدحرج ومعتل العين ينقلب فيه العين الفا نحو يقال ويباع
ويستعان لما عرف من قواعد التصريف ان كل موضع انفتح الواو والياء وسكن فاء الفعل فقلت الحركة
الى الساكن فابدل المنقول عنه بالالف ابدالا مطردا على الوجوب اذا خرجت عن الموانع وانتصاب
قوله الفا على انه حال ضمير ينقلب بجعله بمعنى يصير ثم لما فرغ من التقسيم المذكور للفعل شرع في تقسيم اخر له
باعتبار اقتضاء المفعول به وعدمه فقال المتعدي وغير المتعدي مبتدا محذوف الخبر او خبر محذوف
المبتدا اي من الافعال المتعدي وغير المتعدي وهذا بيان المتعدي وغير المتعدي فالمتعدي ما يتوقف
فهمه على متعلق خاص كضرب فان الضرب توقف فهمه على متعلق لانه لا يتم بدون المضروب وكذا

المتعدي بواسطة الحروف كرغب اليه واعرض عنه فان الرغبة والاعراض لا يتمان ولا يتحققان
بدون المرغوب اليه والمعرض عنه فهما فهما متعديان بالواسطة بخلاف نحو ذهب فانه تام بدون تفعل
متعلق الا ان يلحقه الباء فيصير بمعنى اذهب ويكون متعديا بالعارض ولا يرد توقف الفعل على الظرف
اي على المفعول فيه لانا نقول ان الظرف لازم لوجود الفعل على الظرف والمفعول به لازم لماهيته والمفعول فيه
مما يتوقف عليه وجود الفعل لازما كان او متعديا لا فهمه اذ الزمان لا يتوقف عليه ماهية الفعل بخلاف
المفعول به حيث توقف عليه وماهيته اذ الضرب هو استعمال آلة التاديب في محل قابل الايلام فالمحل
داخل في ماهية الضرب ولذا قال ما يتوقف فهمه على متعلق ولم يقل ما يتوقف وجوده على متعلق ولا يرد الافعال
الناقصة حيث توقف فهمها على الخبر لانا نقول المراد بمتعلق هو فضلة وخبرها عمدة وفيه نظر لانه على هذا يخرج باب
علمت من هذا الحد لان مفعوليه عمدة ايضا واجيب بانا لا نسلم ذلك بل هما فضلتان لجواز تركهما بخلاف
خبر الافعال الناقصة او نقول ان الافعال الناقصة مما لم يقصد بخبرها توقف فهمها بل ذكرت هذه
الافعال لتقييد الخبر والمقصود اسناد الخبر الى الاسم لا اسنادها اليه وانما هي بمنزلة الظروف والقيود
فكان زيد قائم معناه زيد قائم في الزمان الماضي وصار زيد غنيا معناه زيد غني الآن لا قبل هذا الزمان
وعلى هذا القياس فخرج بسبب مما يتوقف فهمه على متعلق وانما يتوقف كيفية ذلك المتعلق على مفهوماتها ٢
وغير المتعدي بخلافه مبتدا وخبر اي غير المتعدي ملتبس بخلاف ما يتوقف فهمه على متعلق كقعد فان القعود
لا يتوقف فهمه على متعلق والمتعدي يكون متعديا الى مفعول واحد كضرب ومتعديا الى اثنين نحو
اعطيت زيدا درهما وعلمت زيدا قائما والمثال الاول مثال ما تعدى الى اثنين ثانيهما غير الاول و
والمثال الثاني مثال ما تعدى الى الاثنين ثانيهما هو الاول فيهما صدقا عليه وكاعطى وعلم ومتعديا الى ثلثة

مفاعيل

مفاعيل كاعلم واراى وانبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث نحو اعلمت اواريت او انبأت او نبأت
او اخبرت او حدثت زيداً عمرواً فاضلاً واجاز الاخفش اظن واخال الى آخر افعال القلوب قياساً
لا سماعياً وهذه الافعال المتعدية مفعولها الاول كمفعول اعطيت في الاحكام فيجوز حذف مفعولها الاول
كما يجوز حذف كل واحد من مفعول اعطيت والثاني والثالث اي مفعولها الثاني والثالث كمفعولي
علمت في الاحكام فيجوز ترك مفعوليها الثاني والثالث معاً ولا يقتصر على احدهما كما لا يقتصر على
احدهما مفعولي علمت لان مفعولي هذه الافعال الثاني والثالث هما مفعولا باب علمت على الحقيقة
تقول اعلمت عمرواً خير الناس من غير ذكر المفعول الاول ولا تقول اعلمت زيداً عمرواً من غير ذكر
المفعول الثالث ولا اعلمت زيداً خير الناس من غير ذكر الثاني افعال القلوب وتسمى افعال الشك
واليقين ايضاً وهي سبعة ظننت وحسبت وخلت وزعمت وعلمت ورأيت ووجدت وانما
سميت هذه الافعال افعال القلوب لتعلقها بالقوى الباطنة اولان القلوب محل هذه الافعال
وانحصار افعال القلوب في السبعة اصطلاحي واستقرائي لا عقلي والا فعرفت واعتقدت من
افعال القلوب ايضاً ولا يتعديان الى مفعولين استعمالاً ولا يجري فيهما احكام افعال القلوب وانما
قدم افعال الشك وهي الاربعة الاولى على افعال اليقين وهي الثلاثة الاخيرة لغلبة افعال الشك
وتقدم الشك على اليقين وجوداً تدخل هذه الافعال على الجملة الاسمية قوله افعال القلوب مبتدأ
وقوله ظننت الى آخره خبره وقوله تدخل على الجملة الاسمية جملة مستأنفة ويمكن ان يقال ان قوله
افعال القلوب مبتدأ وقوله ظننت الى آخره بدل منه وقوله تدخل على الجملة الاسمية خبره اي افعال
القلوب تدخل على الجملة الاسمية اي على المبتدأ والخبر لانهما متعلقات لها لبيان ما هي عنه كلمة ما موصوفة

عبارة عن اعتقاد وقوله هي مبتدا راجع الى الجملة الاسمية خبره محذوف وقوله عنه متعلق بخبر محذوف
والجملة صفة ما اي لبيان اعتقاد تلك الجملة صادرة عنه او ناشية عنه او عن علم او ظن او حسبان او
نحو ذلك كذا في الشروح او عبارة عن شك ويقين اي لبيان شك ويقين تلك الجملة صادرة عنه
او ناشية عنه وفي بعض النسخ وقع عنده مكان عنه اي لبيان صفة تلك الجملة عند الموصوف من العلم
والظن والحسبان ونحو ذلك فتنصب هذه الافعال الجزئين اي جزئي الجملة الاسمية اي المبتدا والخبر
على انهما مفعول بها ومن خصائصها اي من خصائص افعال القلوب انها اذا ذكر احدهما اي احد
المفعولين ذكر المفعول الاخر غالباً اي ومن خصائصها ذكر المفعول الاخر وقت ذكر احد مفعوليها يعني
لا يجوز الاقتصار على احدهما وفي بعض النسخ ومن خصائصها ان لا يقتصر على احدهما لان ذكر المفعول
الاول في هذا الباب توطية ووسيلة الى ذكر الثاني لما عرفت ان تاثيرها في الثاني دون الاول
فلو اقتصر على الثاني يلزم ذكر المقصود بدون ما هو توطية ووسيلة ولو اقتصر على الاول لزم ذكر التوطية
والوسيلة وترك المقصود ولان كلا المفعولين في هذا الباب بمعنى مفعول واحد لان المعلوم في قولك
علمت زيداً فاضلاً مصدر المفعول الثاني مضافا الى الاول اي علمت فضل زيد لكن نصبهما لتعلق العلم
بمضمونهما معا فكان ذكر احدهما وترك ذكر الاخر بمنزلة ذكر بعض الكلمة وترك البعض الاخر فلا يجوز
الاقتصار على احدهما ولقائل ان يقول فعلى هذا ينبغي ان يجوز علمت فضل زيد لوجود المعلوم في قولك
علمت زيدا فاضلاً وهو مصدر المفعول الثاني مضافا الى الاول فان قيل هذا ينتقض بقوله تعالى
لا يحسبن الذين يبخلون بما اتيهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة الياء التحتانية وجعل الذين فاعلاً
بخلاف المفعول الاول بتقدير بخلهم هو خيرا لهم قيل هو قليل فلا يعبأ به وانما قال اذا ذكر احدهما ذكر الاخر

لانه جاز ان لا یذکر کلاهما کقولهم من سمع یخل ای یخل المسموع صحیحا وکقوله تعالی وظننتم ظن السوء ای و
ظننتم الباطل حقا ظن السوء ثم اعلم ان الجملة الشرطیة اعنی اذا ذکر احدهما ذکر الاخر خبر ان والضمیر العائد الی اسم
ان محذوف ای اذا ذکر فیها احدهما ذکر الاخر لان الجملة الواقعة خبر لان وجب فیها ضمیر عائد الی
اسمها وان مع خبرها بتاویل المفرد مبتدا و تقدم خبره وهو قوله من خصائصها بخلاف باب اعطیت
ای وهذا ملتبس بمخالفة باب اعطیت فانه یجوز ان یذکر احدهما دون الاخر لعدم المانع تقول اعطیت زیدا
ولا یذکره ما اعطیت واعطیت درهما ولا یذکر من اعطیت ومنها ای من خصائصها جواز الغاء ای
جواز اهمال عملها لفظا ومعنی وفی بعض النسخ ومنها انها یجوز فیها الغاء اذا توسطت هذه الافعال
بین جزئی الجملة ای بین المفعولین نحو زید ظننت قائم او تاخرت عنهما نحو زید قائم ظننت لاستقلال
الجزئین ای المفعولین کلاما علة بجواز الغاء او الغاء عند توسطها او تاخرها وانتصاب کلاما علی انه
حال او تمییز ای لان مفعولیها کلام مستقل لصحة الحمل فیمتنعان عن کونهما معمولا مع ضعف العامل و
بالتاخر عن کلیهما او عن احدهما لمکان استقلالهما کلاما لصحة الحمل ویمکن ان یعمل فیهما العامل لقوته
ذاتا فیجوز الوجهان بخلاف باب اعطیت مثل زید علمت قائم ای هذا ملتبس بمخالفة باب
اعطیت فانه لا یجوز الغاء اذا توسط او تاخر عنهما لان مفعولیه لیسا بمستقلین کلاما لعدم صحة الحمل
او زید قائم علمت الاول مثال التوسط والثانی مثال التاخر ثم اعلم ان الفعل عند الالغاء بمعنی المصدر
الواقع ظرفا ای زید قائم فی علمی ومنها ای ومن خصائصها انها ای ان افعال القلوب تعلق وجوبا ای
ای تبطل عن العمل لفظا وتعمل معنی بسبب وقوعها قبل حرف الاستفهام والنفی واللام ای لام
الابتداء یعنی انها تعلق اذا دخل اداة الاستفهام ولو متضمنة کالاسماء المتضمنة لمعنی حرف الاستفهام

كاى ومن وما ونحوها او حرف النفي ولام الابتداء على معمولها او على ما اضيف اليه معمولها مثل
علمت ازيد عندك ام عمرو وقوله تعالى لنعلم اى الحزبين احصى او علمت ما زيد منطلق وعلمت ازيد
قائم وعلمت غلام اى الرجلين قائم والمص ذكر التعليق بالاستفهام فقس عليه فان التعليق بحرف النفي
ولام الابتداء والتعليق بهمزة الاستفهام على اتفاقهم وقيل مختلف فيه وانما تعلق هذه الافعال بهذه
الامور الثلثة لان هذه الثلثة تقع في صدر الجملة وضعا فاقتضت بقاء صورة الجملة والفعل اوجب
تغييرها الى نصب الجزئين فوجب التوفيق بابطالها لفظا والاخر معنى ودخول هذه الثلثة على المفعول
الثاني لا يوجب التعليق في الاول نحو علمت زيدا امن هو وجوز بعضهم تعليقه عن المفعولين وليس
كذلك بقوي وانما سمي الغاؤها لفظا واعمالها معنى تعليقا لانها عند تعليقها لا هي ذات عمل ولا ملغاة
فكانت مشبهة بالمراة المعلقة وهي التي يدعها زوجها من غير طلاق ولا هي ذات زوج ولا فارغة
قال الله تعالى ولو حرصتم فلا تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة والدليل على اعمالها معنى صحة العطف
على مفعوليها بالنصب فان قيل قد جاء التعليق في غير هذه الافعال ايضا نحو قوله تعالى سل بني اسرائيل
كم اتيناهم من آية بينة وقوله تعالى يسئلونك ماذا ينفقون قيل انه ليس من باب التعليق بل
بتقدير القول اى سل بني اسرائيل قائلا كم اتيناهم من آية بينة ويسئلونك قائلين ماذا ينفقون
او بتاويل المفرد اى سل بني اسرائيل جواب هذا السوال ويسالونك جواب هذا السوال فهي
في محل النصب على انها مفعول بها وهي بعد افعال القلوب ايضا ماولة بالمفرد لكنها قائمة
مقام المفعولين وقد يقع مثل هذه الجملة بدلا نحو شككت في زيد ابو كريم اى في كرمه ومنها اى من
خصائصها انها يجوز اى افعال القلوب ان يكون فاعلها ومفعولها الاول ضميرين متصلين

شئ واحد ای هما عبارتان من شئ واحد ومفعولها الثانی مظهرا مثل علمتنی منطلقاً ومثل قوله تعالی انی
رانی اعصر خمرا بخلاف غیرها من الافعال حیث لایجوز ضربتنی وشتمتنی بل ضربت نفسی وشتمت نفسی
ان مفعول هذا الباب فی الحقیقة هو الثانی وذکر الاول توطیة ای ذکر الثانی کما عرفت ان تاثیرها
الثانی دون الاول فلایکون فی هذا الباب اتحاد الفاعل والمفعول بخلاف غیرها من الافعال
یلحق بهذه الافعال فی جواز کون الفاعل والمفعول ضمیرین لشئ واحد عدمتنی وفقدتنی لان مفعولها
اول مفعولی افعال القلوب فی عدم التاثیر لان العدم والفقد ان یکونها عدمیین لااثر لهما فی شئ
لبعضها ای لبعض هذه الافعال معنی معنی اخر یتعدی به ای بسبب ذلک المعنی الی مفعول واحد
ظننت من الظنة بمعنی اتهمت وعلمت بمعنی عرفت وعرفت وان کان من افعال القلوب لکنه
یتعدی الی المفعولین استعمالا وانحصار افعال القلوب فی السبعة استعمالی لاعقلی ورایت
بمعنی ابصرت ووجدت بمعنی اصبت وحسبت بمعنی صرت ذا حسب الی اشعر الشعر وخلت بمعنی
صرت ذا خال ای خیلاء وزعمت بمعنی کفلت به وعلی هذا المعنی لایقتضی الامفعولا واحدا ثم لما
فرغ من التقسیم المذکور للفعل شرع فی تقسیم اخر الفعل باعتبار التمام والنقصان فقال الافعال النا[قصة]
الناقصة معدودة فاثرها بالذکر لیعلم ان ماسواها تامة وذلک ماوضع لتقریر الفاعل ای
لتثبیته علی صفة مخصوصة نحو کان زید قائماً وکان قرر زیدا علی صفة کونه قائما فی الزمان الماضی
الجار والمجرور ظرف مستقر ان کان حالا متعلقا بعامل عام محذوف ای کائنا علی صفة او ظرف
لغو ان کان متعلقا بعامل خاص مذکور وهو التقریر وفی هذا القید احتراز عما سواها من الافعال
وانما سمیت هذه الافعال ناقصة لنقصانها من سائر الافعال لان سائر الافعال دال

على الحدث والزمان وهذه الافعال لاتدل الا على الزمان فقط ولان سائر الافعال يتم بمرفوعه وهذه
لايتم به وهي الافعال الناقصة كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وقد زيد ما يرادف
صار نحو آل ورجع وحال وحار واستحال وتحول وانقلب دون انتقل وانكان بمعنى تحول و
ويجوز استعمال صار ومرادفاتها تامة على الاصح وآض اي رجع وعاد اي صار وغدا اي كان
في الغداة وهو ما قبل الزمان وراح اي كان في الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليلة ولو كان غدا
بمعنى رجع في الغداة او وصل في الغداة وراح بمعنى رجع في الزوال كانا تامتين وما انفك ومازال
وما فتئ بالهمزة دون الياء وهي في اللغة بمعنى زال ولا يستعمل الا مع النفي وفيه لغتان بكسر العين
وفتحها في الهمزة والمضارع يفتئو بالفتح مع الهمزة ومابرح هذه الاربعة للاثبات لان نفي النفي اثبات
اصل هذه الاربعة ان يكون تامة بمعنى ما انفصل لكنها جعلت بمعنى كان فصار لازال زيد عالما
بمعنى كان زيد عالما دائما وكذا اخواته فتنصب بنصب كان ومادام وليس ولم يذكر سيبويه من
هذه الافعال سوى كان وصار ومادام وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر
والمظاهر انها غير محصورة وقد يجوز تضمن كثير من التامة معنى الناقصة كما تقول تم التسعة بهذا عشرة
اي تصير بهذا العشرة تامة وكمل زيد عالما اي صار زيد عالما كاملا وقد جاء كلمة قد للتقليل اي فلما جاء
فقط ما جاء من الافعال الناقصة اي بمعنى تقرر شيء على صفة نحو قولهم ما جاءت حاجتك فما استفهامية
مبتدأ وجاءت ناقصة بمعنى صارت وضميرها عائد الى اسمها وحاجتك خبرها اي شيء صارت حاجتك
وانما انث الضمير في ما جاءت مع انه عائد الى ما الاستفهامية باعتبار الخبر كما في قولهم من كانت امك
فان ضمير كانت عائد الى من وانما انث بمعنى الخبر باعتبار الخبر وقيل انما انث الضمير في ما جاءت لكون

ما عبارة

مالعبارة فی المعنی عن الحاجة ای اية حاجة صارت حاجتک اول من تکلم بهذا الکلام الخوارج قالوه
لابن عباس رضی الله عنه حين يدعوهم الی الطاعة وقد جاء وقعد الیهم ایضا من الافعال الناقصة ای بمعنی تقرير الشیء
علی صفة نحو قول الاعرابی ارهف شفرته قعدت ای صارت تلک الشفرة کانها ای کان تلک الشفرة حربة
معناه حدد شفرته ای سکينة الکبير حتی صارت تلک الشفرة شبيهة بالحربة یعنی نیزه کوتاه بمعنی دشنه وقال
الاندلسی لا يتجاوز بهما ای بجاء وقعد الموضع الذی استعملتهما العرب فيه فلا يقال جاء زيد غنيا وقعد عمرو فقيرا
بمعنی صار وقال بعضهم ان کونها بمعنی صار مطرد وقال المصنف والاولی ان کون جاء بمعنی صار مطرد انحو
جاء البر قفيزين ای صار ولا يتوهم ان قفيزين حال لا خراؤ لا معنی لجعله حالا لانه ح يفيد ان البر جاء فی هذه
الحال وهذا ليس بمقصود بل المقصود تقدير مجيئه علی هذه الصفة ولا يطرد قعد فلا يقال قعد کاتبا بمعنی صار
کاتبا بل يقال قعد کانه کاتب لکونه مثل قعدت کانها حربة تدخل هذه الجملة مستانفة ای تدخل
هذه الافعال علی الجملة الاسمية ای علی المبتدا والخبر لانها لتقرير الشیء علی صفة فلا بد من ذکر الشیء وصفته
وانما تدخل عليها لاعطاء الخبر ای خبر هذه الافعال حکم معناها ای معنی هذه الافعال من مضی کما فی کان وانتقال
کما فی صار ومرادفاتها ودوام کما فی مازال ومانفک ومافتی ومابرح وتوقيت کما فی مادام ونفی کما
فی ليس فمعنی کان زيد قائما زيد قائم فی الزمان الماضی ومعنی صار زيد غنيا انتقل زيد من الفقر الی الغناء و
علی هذا القياس فترفع هذه الافعال الخبر الاول من الاسمية لکونه اسما لها وتسمية المرفوع بها اسما اولی
من تسميته فاعلا وتنصب الجزء الثانی علی انه خبرها وانما ترفع اسمها لکونه فاعلا وانما تنصب خبرها
لشبهه بالمفعول به فی توقف الفعل عليه مثل کان زيد قائما فقوله مثل اما منصوب علی انه صفة
مصدر محذوف ای رفعا ونصبا مثل رفع هذا الکلام ونصبه او مرفوع علی انه خبر مبتدا محذوف ای هو مثل کذا

حين ارسله علی ابن ابی طالب رضه صح

فكان مبتدا خبره الجملة التي بعدها وهو قوله تكون ناقصة اي كلمة او لفظة كان تكون ناقصة
وانما اولت بالكلمة واللفظة لاستعمالها مونثة لقوله ناقصة وتامة ونحو ذلك لثبوت اي لتحقق
خبرها اي خبر كان ماضيا دائما نحو قوله تعالى وكان الله غفورا رحيما او منقطعا نحو قولك كان زيد غنيا
فافتقر والجار والمجرور اعني قوله لثبوت خبرها صفة ناقصة اي ناقصة كائنة لثبوت خبرها وقوله
ماضيا حال وقوله دائما صفة ماضيا وبمعنى صار عطف على قوله لثبوت خبرها اي يكون ناقصة بمعنى
صار نحو قوله تعالى وكان من الكافرين اي ويكون فيها اي في كان ضمير الشان نحو كان زيد قائم اي كان
الشان ويكون اي كلمة كان تامة بمعنى ثبت اي وجد وانما سميت تامة لانها تتم بالفاعل ولا يحتاج
الى خبرها نحو قوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة اي وان وجد او ثبت ذو عسرة ويكون زائدة
وهي التي لا يختل بالمعنى الاصلي في الجملة باسقاطها فيكون وجودها كعدمها نحو قوله سراة بني ابي بكر
تسامى على كان المسومة العراب وقوله تعالى لمن كان له قلب يتوجه على الوجوه الاربعة وتوجيه هذه الآية
على الوجوه الاربعة ان يقال ان كانت ناقصة كان قلب اسمها وله خبرها وان كانت زائدة كان قوله
قلب مبتداء وله خبرها والمعنى لمن له قلب واذا كان فيها الضمير الشان كان ذلك الضمير اسمها وله قلب
مبتداء وخبر والجملة في موضع خبرها واذا كانت بمعنى صار قلب اسمها وله خبرها فتستقيم تقرير الآية على الوجوه
الاربعة وصار للانتقال من صفة الى صفة نحو صار زيد غنيا اي انتقل من الفقر الى الغناء واصبح وامسى و
اضحى لاقتران مضمون الجملة الواقعة بعدها باوقاتها اي باوقات هذه الافعال والاضافة بادنى ملابسة
اي بالاوقات التي تدل هذه الافعال عليها وذلك الاوقات هي من الصباح والمساء والضحى نحو
اصبح زيد صائما وامسى زيد مسرورا واضحى زيد حزينا وبمعنى صار عطف قوله لاقتران مضمون الجملة اي يكون

بهذه الافعال الثلثة بمعنى صار نحو اصبح زيد غنياً اى صار ويكون اى الافعال الثلثة تامة بمعنى الدخول
فى الاوقات التى تدل عليها هذه الافعال نحو اصبح زيد اى دخل فى الصباح وامسى عمرو اى دخل فى المساء
واضحى خالد اى دخل فى الضحى عطف على الجملة الظرفية السابقة ايضا وهى للاقتران مضمون الجملة وظل وبات
لاقتران مضمون الجملة الواقعة بعدها بوقتيهما اى بوقتى هذين الفعلين وهما النهار والليل اى النهار فى
ظل والليل فى بات نحو ظل زيد مسرورا وبات محزوناً قال الله تعالى واذا بشر احدهم بالانثى ظل وجهه
مسودا والذين يبيتون لربهم سجدا واضافة الوقتين الى ضمير ظل وبات بادنى ملابسة وظل وبات
بمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات زيد فقيرا اى صار وقل مجيئهما تامتين لقلته انما فصل هذين الفعلين عن
الافعال الثلثة السابقة ولم يقل واصبح وامسى واضحى وظل وبات لاقتران مضمون الجملة باوقاتها
لمكان الاقتران بينهما وبين الثلثة السابقة فى قلة مجيئهما تامتين بخلاف تلك الثلثة واذا لم يذكر
مجيئهما تامتين ومازال ومابرح ومافتئ وماانفك لاستمرار خبرها اى خبر هذه الافعال لفاعلها اى لاسمها
مذ قبله ظرف الاستمرار والضمير المرفوع المستكن عائد الى الفاعل والضمير المنصوب البارز عائد الى الخبر اى
مذ قبل الفاعل ذلك الخبر معناه ان ذلك الخبر حاصل للفاعل على سبيل الاستمرار مذ كان الفاعل
قابلاً وصالحاً لذلك الخبر فى المعتاد لانه يفهم من قول القائل مازال زيد اميرا انه كان اميرا فى حال كونه
طفلاً بل يفهم انه كان كذلك مذ كان قابلا وصالحاً ويلزمها اى يلزم هذه الافعال النفى ليفيد الاستمرار
لان معنى هذه الافعال النفى ودخول النفى عليها يدل على الاثبات لان نفى النفى اثبات ثم ان كانت
الافعال ماضية يلزمها ما او لا وان كانت مضارعة يلزمها لم ولن او لا او ما وما دام لتوقيت امر
اى امر الخبر مدة ثبوت خبرها اى خبر ما دام لفاعلها اى لفاعل ما دام اى لاسمها وانما كان توقيتاً

لان كلمة ما في مادام مصدرية ومعناها التوقيت اي توقيت امر الخبر بمدة ثبوت الخبر لها لان المصدر
قد يجعل حينا فاذا قلت اجلس مادام زيد جالسا كان المعنى اجلس دوام جلوس زيد اي مدة جلوسه بخلاف
ما في سواها من اخواتها فانها نافية لورودها على معنى النفي ثم ردها الى الثبوت وفي تانيث ضمير مادام
في قوله خبرها وفي قوله لفاعلها نظر لان تانيثه لا يتاتى بتاويل الكلمة وبتاويل اللفظة لان كلمة
ما على حدة ولذا ذكر ضمير احتياج وضمير لانها ظرف اللهم الا ان يجعل كلمة واحدة على سبيل التجوز ومن ثم
احتاج اي لاجل ان مادام لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها احتاج مادام في صحة التلفظ به الى كلام
اي الى جملة قبله متعلق بها كاجلس في قولك اجلس مادام زيد جالسا بلا تقدم كلام قبله كما لا تقول يوم الجمعة
بغير الفعل بل لابد من فعل قبله نحو خرجت يوم الجمعة فكذا ههنا لانه اي لان مادام على تقدير كون ما مصدرية
وجعل المصدر حينا لصحة المعنى والظرف معمول وفضلة في التركيب فلا بد له من عامل من حيث انه معمول
ومن ان يتقدمه كلام اي مسند ومسند اليه من حيث انه فضلة فان قيل قوله ومن ثم متعلق بقوله احتاج
وقوله لانه ظرف ايضا يتعلق به فيلزم تعلق العلتين بفعل واحد وهو ممتنع قيل يمكن ان يكون قوله لانه
ظرف بدل من قوله ومن ثم فكانه قال اي لاجل ان مادام ظرف احتاج الى كلام او يقال الظرفية
علة الاحتياج الى كلام وكونه مادام لتوقيت امر بمدة ثبوت الخبر له علة لكونه ظرفا وتحقق الاحتياج بناء
عليه فلا يتوجه الاشكال وليس لنفي مضمون الجملة حالا اي في زمان الحال نحو ليس زيد قائما اي قيامه منفي الان
وقيل لنفي مضمون الجملة مطلقا اي زمانا مطلقا غير مقيد بكونه حالا او غير مقيد بكونه حالا او غيره واستدلالهم
من قولهم ليس زيد قائما غدا او بعد الاول وقوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم اي العذاب يوم القيمة [illegible]
واجيب بان هذه الاخبار لما صدر من الاختلاف في اختياره عد كالواقع فاستعمل لما كان الحال كذلك ويجوز

تقديم اخبارها اي اخبار افعال الناقصة كلها تاكيد المضاف اعني الاخبار اي كل الاخبار او تاكيد المضاف اليه
اي الافعال الناقصة على اسمها اي اسماء الافعال الناقصة كتقديم خبر المبتدا على المبتدا بل محلها في التقديم
اوسع حيث يتقدم معرفة ظاهرة الاعراب لعدم اللبس لاقترانها بالقرينة وهي النصب بخلاف خبر المبتدا
فانه اذا كان ظاهرة الاعراب لا يجوز تقديمها على المبتدا لمكان اللبس وهي في تقديمها عليها الضمير في قوله
وهي في قوله عليها راجع الى افعال الناقصة وفي قول تقديم اوسع حيث يتقدم معرفة ظاهرة الاعراب
لعدم اللبس لاقترانها بالقرينة وهي النصب بخلاف خبر المبتدا فانه اذا كان معرفة ظاهرة الاعراب
لا يجوز تقديمها على المبتدا لمكان اللبس وهي في تقديمها عليها الضمير في قوله وهي وفي قوله عليها راجع
الى اخبار الافعال الناقصة اي الافعال الناقصة بحيث تقديم اخبارها علم تلك الافعال على ثلثة اقسام
وقيل الضمير في قوله وهي وفي قوله تقديمها راجع الى اخبار الافعال الناقصة وفي قوله عليها راجع الى
الافعال الناقصة وفيه نظر لان قوله وهو من كان الى راح اخره يابا حيث لم يقل ومن خبر كان الى خبر
راح وهو خبر ما في اوله واجيب بانه يمكن اصلاحه بحذف مضاف اي من خبر كان الى خبر راح وهو خبر ما
في اوله وما هو خبر ليس والاول هو الاظهر قسم يجوز تقديمه على اسم الافعال الناقصة وفيه نظر لان
افعال الناقصة في تقديم اخبارها عليها على ثلثة اقسام فكيف يستقيم قوله قسم يجوز تقديمه على الافعال
الناقصة واجيب بان الضمير في قوله يجوز عائد الى قوله قسم بحذف مضافين اي قسم يجوز تقديم خبره
عليه وهو اي هذا القسم من كان كلمة من الابتداء الى راح لكون العامل فعلا وهو عامل قوي يصلح
تقديم معموله عليه ولا مانع يمنع تقديم معموله عليه وفي كلمة الى هذا نظر الى لانها ان كانت امتدادية
يلزم خروج راح عن الحكم لان الغاية لا يدخل تحت المغيا وان كانت اسقاطية فلا وجه لها بعد دخول ما بعدها

فی ماقبلها حتما وان جعلت بمعنی مع کقوله تعالی ولا تاکلوا اموالکم یاباه من الابتدائیة لذکر الغایة وایضا
لو کان بمعنی مع لا یدل اللفظ علی حکم ما بین کان وراح وان جعلت زایدة لا یستقیم لان من الزایدة یختص
بالنفی والکلام مثبت وان جعلت بمعنی حتی لیدخل مابعدها فی ماقبلها حتی لا یستقیم لان حکم حتی ان
یکون مابعدها مما ینتهی المذکور او عنده وراح لیس مما ینتهی به الافعال الناقصة عنده واجیب بانه یمکن
ان یکون اسقاطیة بحذف معطوف ای وهو من کان وما بعده الی راح او یقال یمکن ان یکون امتدادیة
والغایة لا تدخل تحت المغیا الا اذا دل الدلیل وههنا قد دل الدلیل علی ان ما بعدها داخل فی حکم
ماقبلها وهو حصر تقدیم اخبارها علیها علی ثلثة اقسام ثم بیان کل قسم بحکم مختصا او نقول کلمة الی ههنا
لیست بامتدادیة ولا اسقاطیة بل هی صلة البلوغ المحذوف او الموصوف المحذوف ای وهو
من کان بالغا الی راح او واصلا الی راح وفیه نظر لان جعلها صلة یاباه من الابتدائیة المناسبة
لذکر الغایة وقسم لا یجوز تقدیمه علی الافعال الناقصة وهو ما فی اوله ما ای وهو فعل کان فی اول ذلک
الفعل ما مصدریة کما فی مادام او نافیة کما فی اخواته لتحقق المانع وهو ما مصدریة او نافیة لان کلیهما
یمنع تقدیم ما فی خبرها علیها لان حرف النفی وما المصدریة یستحقان المصدر خلافا لابن کیسان لعدم المانع
معنی فی غیر مادام لتاویله ایاها بالمثبت لما مر ان معنی هذه الافعال النفی ودخول ما النافیة یدل علی
الاثبات لان نفی النفی اثبات فکانت بمنزلة کان فما زال زید عالما دایما بمعنی کان زید عالما
وفیه نظر لان صورة ما التی یستحق الصدر کافیة فی منع تقدیم اخبارها علیها وانما قال فی غیر مادام لان
ابن کیسان یوافق فیه غیره فی منع التقدیم لتحقق المانع لفظا ومعنی وهو المصدریة وقسم مختلف فیه
ذهب سیبویه الی ان حکمه حکم ما فی اوله ما لکونه بمعنی النفی وهو لیس فی تقدیم معمول النفی علیه وذهب اکثر

البصريين الى ان حكمه حكم كان لعدم ما صورة فان قيل كما اختلف فيما اوله ما غير ما دام كما اشار اليه
بقوله خلافا لابن كيسان في غير ما دام فما وجه تخصيص ليس باطلاق الاختلاف فيه فالحق ان يقال وقسم يجوز
وهو كان الى راح وقسم لا يجوز وهو ما دام وقسم مختلف فيه وهو ليس وما في اوله ما غير ما دام قيل قول
ابن كيسان في القسم الثاني مرجوح لما مر ان صورة التي يستحق الصدر كافية للمنع فقوله خلاف الاختلاف
فلا يندرج في هذا القسم لما فرغ من الافعال الناقصة شرع في افعال المقاربة فقال افعال المقاربة وانما ذكرها
بعد الافعال الناقصة لانها مثلها في اقتضاء الخبر لانها وضعت لتقرير الفاعل على صفة مخصوصة نحو عسى زيد
ان يخرج فعسى يقرر زيدا على صفة كونه خارجا في الزمان لكن خبرها اخص حيث لا يكون الا فعلا مضارعا
بخلاف خبر الافعال الناقصة فانها اعم وهي ما وضع اي فعل وضع لدنو الخبر اي لتقريب رجاء او حصولا
او اخذا فيه اي شروعا في الخبر اي في تحصيله انتصاب هذه الالفاظ على التمييز اي لقرب رجاء الخبر او
حصوله او الاخذ فيه فالقسم الاول وهو ما وضع لقرب رجاء عسى فعل وهو غير متصرف حيث لا يجي
مضارع ومجهول وامر ونهي الى غير ذلك من الامثلة كاسم فاعل واسم مفعول لانه يشبه الحرف لكونها
للانشاء الذي اصله ان يكون بالحروف للحمل على لعل لكون كل واحد منهما لطمع لحصول تقول عسى زيد
ان يخرج اي قارب زيد الخروج وعسى ان يخرج زيد اي قرب خروج زيد وعسى على هذا الاستعمال تامة
وعلى الاستعمال الاول ناقصة وقد يحذف ان من خبر عسى تشبيها له بكاد نحو قوله عسى الكرب الذي
امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب والقسم الثاني وهو ما وضع لقرب حصول الخبر كاد تقول
كاد زيد يجي وقد تدخل في خبر كاد ان تشبيها له بعسى نحو قوله قد كاد من طول البلى ان يمصحا واذا دخل
حرف النفي على كاد فهو كالافعال على الاصح اي فكاد كسائر الافعال في النفي اي في نفي الخبر يعني اذا

اذا دخل عليها حرف النفي كان معناها نفيا للخبر كسائر الافعال وقيل نفيه يكون للاثبات اي
لاثبات الخبر مطلقا سواء كان ماضيا او مستقبلا اما في الماضي فلقوله وما كادوا يفعلون لان المراد
اثبات فعل الذبح لا نفيه بدليل قوله تعالى فذبحوها ووجه الدلالة ان فعل الذبح قد وقع منهم بلا شك
فالذبح يدل على قربهم من فعل الذبح وما كادوا يفعلون يدل على الاثبات اذ لو حمل النفي يلزم فساد المعنى
واما في المضارع فلتخطية الشعراء قول ذي الرمة اذا غير الهجر المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب
مية يبرح اي يزول ووجه التمسك ان الشعراء فهموا من قوله لم يكد الاثبات وهو زوال رسيس
الهوى من حب مية والا لم يكن لتخطيتهم وجه ولتغير ذي الرمة بعد التخطية الى لم اجد فلولا كان نفي كاد
للاثبات لما غير ولما قبل تخطيتهم والجواب عن قوله فذبحوها وما كادوا يفعلون انه نفي قرب
فعل الذبح قبل فعل الذبح ولا تنافي بين نفي قرب فعل الذبح في زمان وحصول فعله في زمان آخر
فيكون معنى النص فحصل منهم فعل الذبح وما قاربوا ان يفعلوا فعل الذبح قبل حصول الذبح منهم وعن
التخطية بانها شبهة والشبهة بالشبهة الثابت وليس بثابتة وعن التغير بانه احتياط لما فيه دفع الشبهة
ويمكن ان يقال بان التخطية والتغير لا يدلان قطعا على الاثبات في نفس الامر اي في الواقع
بل يحتمل ان يكون التخطية بناء على انه لما كان نفي كاد عند البعض للاثبات دار في درجات
الاختلاف يورث الشبهة يمكن في البيت شبهة فساد المعنى ولا ينبغي للشاعر ان يصار في الكلام
الى ما فيه شبهة فساد المعنى وان يكون تغيره اي لم اجد بعد التخطية للاحتياط لما في لم يكد شبهة
فساد المعنى وقيل اذا دخل حرف النفي على كاد يكون في الماضي للاثبات اي لاثبات الخبر و
في المستقبل كالافعال اي كسائر الافعال في النفي تمسكا لكونها في الماضي للاثبات بقوله تعالى

فذبحوها وما كادوا يفعلون ان المراد اثبات فعل الذبح لا نفيه بدليل فذبحوها وجه الدلالة وجوابه قد مرّ
لكونها في المستقبل لنفي الخبر كسائر الافعال ويقول ذي الرمة اذا غيّر الهجر المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب
ميّة يبرح اي يزول وجه التمسك ان البراح منفي فعلم ان النفي في المستقبل نفي للخبر كسائر الافعال والهجر الثاني
هو الفراق والرسيس هو الثابت والاضافة من باب جرد قطيفة اي لم يكد الهوى الرسيس اي الثابت من حب ميّة
وهي اسم معشوقة والبراح هو الزوال معنى البيت اذا غيّر هجران احباب المحبين من الحب حكم ان طول العهد ينسي وزوال
محبتهم من قلوب المحبين لم يقرب براح اي زوال حب ميّة يعني اذا لم يقرب زوال حبها فكيف يزول حبها وفيه
مبالغة في نفي الزوال فعلى هذا كان حرف النفي داخلا على يكاد لمبالغة نفي خبرها وهو يبرح فالبيت مستقيم
فلا وجه لتخطية الشعراء والقسم الثالث وهو ما وضع لقرب الاخذ في الخبر جعل وطفق وكرب بفتح الراء و
المكروب نزديك شدن كسى بكارى من باب نصر واخذ وهي الافعال الاربعة في الاستعمال مثل كاد
يعني يقتضي كل واحد منها اسما وخبرا وخبرها فعل مضارع بغير ان واوشك عطف على اخذ فيكون اوشك
من جملة الثالث وقوله مثل عسى خبر مبتدا محذوف اي وهو مثل عسى وكاد في الاستعمال يعني انها في الاستعمال
تارة مثل عسى في وجهيها اي كونها مقتضية للخبر وكونها مستغنية عنه اذا كان اسمها مع ان نحو اوشك
زيد ان يخرج واوشك ان يخرج زيد وتارة مثل كاد في اقتضاء الخبر وكون الخبر بغير ان نحو اوشك زيد
يخرج ثم لما فرغ من افعال المقاربة شرع في بيان فعلي التعجب فقال فعلا التعجب وتوهم غير الكسائي
من الكوفيين انهما اسمان واستدلوا على ذلك بتصغير ما أميلح في قولك يا ما أميلح غزلانا شدن لنا واجاب
انه شاذ منزل منزلة الاسم في جواز التصغير وهما ما وضع لانشاء التعجب اي لايجاده وفيه احتراز عن عجبت
وتعجبت ولنا تعجب لانها الفاظ اخبارية والانشاء اثبات امر لم يكن قبله والتعجب انفعال يحصل عند استعظام

رئيس

شيء خرج من حد نظايره وخف سببه ولقايل ان يقول التعريف انما يكون للحقيقة الكلية لا للفرد والفردين
والافراد فلا يستقيم هذا التعريف مع قصد الفردين الا ان يثبت ان اضافة التثنية كاضافة الجمع في جعل المضاف
جنسا لكنهم لم يصرحوا بذلك على ان جعل المضاف جنسا عند العهد في الجمع ايضا متعسف ولا اتفاقا هنا في هذه
الفعلين فلا معنى للجنس فيلزم التعريف للفردين واجيب بان التعريف كلي يوجد تحته الفردان وهما ما افعله
وافعل به كما ان الشمس كلي لانه اسم جنس يوجد تحته فرد واحد فقط او يقال انه تعريف لفظي لا بيان ماهية
وكانه ما عبارة عن فعلان وانما وجد وضع باعتبار اللفظ والمعنى فلا التعجب فعلان وضعا لانشاء التعجب فيكون
هذا التعريف بيان لما يفهم من الملابسة في اضافة قوله فعلا التعجب ولو قال فعلا التعجب ما افعله وافعل به
لكان احصر واسلم لان التحديد انضباط الجزئيات فلما انحصر في جزئين او جزئين لا يحتاج الى ذلك ولقايل
ان يقول يدخل في هذا الحد نحو قاتله الله من شاعر لانه لانشاء التعجب وليس محض الدعاء اللهم الا ان يقال
التعجب فيه استعمالي لا وضعي وله اي المتعجب اي لا وضع لانشاء التعجب صيغتان مبتدا او متقدم الخبر
ما افعله وافعل به وهما غير متصرفين مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد حيث لا يجي منهما مضارع ومجهول وامر
ونهي وتانيث وتثنية وجمع ولا يبنيان اي لا يبني فعلا التعجب الا مما يبني منه افعل التفضيل اي مثل ثلاثي مجرد
قابل للتفاوة ليست بلون ولا عيب وانما قلنا قابل للتفاوة اي قابل للزيادة والنقصان احتراز
عن مات زيد حيث لا يقال فيه ما اموت زيدا الا ان الموت لا تقبل الزيادة والنقصان فلا يكون موت
شخص انه بدين موت اخر او النقص والاكثر ان متعجب من الفاعل لا من المفعول وقل ما اشهره وما اشغله كما في
اسم التفضيل وشذ ما اعطاه وجوزه سيبويه قياسا فيكون المذكور في المتن قول غير سيبويه فان قيل ان
افعل التفضيل يبني من فعل بمعنى الحدوث ومن فعل بمعنى الثبوت نحو قولنا اضرب منك غدا واحسن من عمرو

وصيغتا التعجب لا يبنيان الا من فعل بمعنى الثبوت والاستمرار فكيف يستقيم الحصر قيل هذا قصر بناء صيغتي التعجب
على ما بني منه افعل التفضيل دون العكس فيلزم منه ان صيغتي التعجب يبنيان مما بني منه افعل التفضيل ولا يلزم
ان كل ما بني منه افعل التفضيل يبني منه صيغتا التعجب فلا يلزم ما ذكرتم ويتوصل في الممتنع اي في الذي امتنع
بناؤه منه مما ليس بثلاثي مجرد من غير الالوان والعيوب بل رباعي او ثلاثي مزيد فيه او ثلاثي مجرد مما فيه لون وعيب
بمثل ما اشد استخراجه واشدد به اي بناؤه من فعل لا يمنع بناؤه منه وايقاع الممتنع مفعولا او مجرورا بالباء مثل ما
اشد استخراجه وما احسن باستغفاره وما اقبح دحرجته واشدد باستخراجه واحسن باستغفاره واقبح بدحرجته
ونحو ذلك ولا يتصرف فيهما اي في صيغتي التعجب بتقديم وتاخير اي بتقديم المفعول والمجرور وتاخير الفعل عنهما
فلا يقال ما زيدا احسن ولا بزيد احسن ولقائل ان يقول ان قوله وتاخير مستدرك لان كلا واحد من التقديم و
التاخير يستلزم الاخر فتقديم شئ يستلزم تاخير غيره لا محالة ويمكن ان يقال ان احدهما ينفك عن الاخر
بالقصد دون التحقيق فكانه اعتبر القصد او يقال ان في ذكر التاخر تاكيد كما في قوله تعالى لا يستاخرون ساعة
ولا يستقدمون ولا فصل بين الفعل ومعموله وبين ما والفعل فلا يقال ما احسن اليوم زيدا ولا احسن بزيد
لانهما بعد الفعل الى التعجب جار مجرى الامثال فلا يتغير له كما لا تتغير الامثال وجاء الفصل بكان الزائدة
نحو ما كان احسن زيدا ولا يقاس عليه فقط يكون خلافا لابن كيسان وسد الفصل باصبح وامسى نحو ما اصبح
ابردها والضمير للغداة وما امسى اوفاها والضمير للعشية وهو مقصور على السماع واجاز المازني الفصل بالظرف
حيث يتسع في الظرف ما لا يتسع في غيره نحو ما يوم الجمعة احسن زيدا وما احسن زيد بالرجل ان يصدق واحسن اليوم
بزيد المراد بالظرف الظرف المتعلق بصيغة التعجب بخلاف الفعل الظرف الذي لا يكون متعلقا بها
فانه لا يجوز اتفاقا فلا يقال لقيته فما احسن زيدا لان اسم متعلق بقوله لقيت لا بقوله احسن

واجاز ابن كيسان الفصل بالاعتراض لولا الامتناعية نحو ما احسن لولا التكلف زيدا و ما اي لفظ ما في افعله
نحو ما احسن زيدا ابتداء نكرة اوذات نكرة اي غير موصولة ولا موصوفة فيكون تامة بمعنى شيء وذلك
لان التعجب من مواضع الابهام والبعد عن الوصف ح والبيان والموصولة معرفة والموصوفة قريبة من المعرفة
فلا يليقان بهذا الموضع بل الاليق ان يجعل تامة بمعنى شيء عند سيبويه خبر مبتدا المحذوف اي ذلك
عند سيبويه اومتعلق بمفهوم الكلام اي وقعت ما مبتدا مع النكارة عند سيبويه وكذا عند الاخفش في
احد قوليه وما بعدها اي بعد ما من الجملة الفعلية الخبر اي خبر المبتدا اي تقديره شيء احسن زيدا وانما جاز وقوع
النكرة ههنا مبتدا لكونه فاعلا في المعنى على وزن شر اهر ذا ناب اي ما احسن الا شيء او لكونه في المعنى
نكرة مخصصة بالصفة او معنى ما احسن زيدا شيء من الاشياء لا اعرفه جعل زيدا حسنا وهذا التقدير باعتبار
الاصل ثم نقل الى انشاء التعجب وانمحى عنه المعنى الاول جواز ما اقدر الله وما ارحمه مع تنزهه عن الجعل والتصيير
موصولة خبر اخر لقوله ما اي ما موصولة عند الاخفش في احد قوليه والخبر اي خبر ما الموصولة الواقعة مبتدا
محذوف والمعنى الذي جعله حسنا شيء عظيم وفي قوله نظر حيث يلزم وجوب حذف الخبر من غير سد شيء
مسده وذهب الفراء الى انها استفهامية مرفوعة المحل على الابتداء وهو قوي قل فيه جهات الضعف
وما قيل انه يلزم فيه النقل عن الاستفهام الى التعجب وكلاهما انشاء الى انشاء مما لم يثبت في كلامهم
ففيه نظر لان الاستفهام قد اريد به الامر في فهل انتم منتهون وقد اريد به العرض في الا تنزل بنا فتصيب
خيرا او قد اريد به التمني في الا ماء فاشربه الى غير ذلك من الصور وله غير نظر وكل ذلك انشاء فكذا يجوز ان يراد
بالاستفهام انشاء التعجب وبه في افعل به نحو احسن بزيد فاعل خبر لقوله وبه وهو مبتدا بتاويل اللفظ اي
لفظ به افعل به فاعل عند سيبويه خبر مبتدا محذوف اي هذا الحكم عند سيبويه او متعلق بمفهوم الكلام اي ثبت

كون به

كون به فاعل عند سيبويه فلا ضمير في افعل اي فعلى هذا الوجه لا ضمير في افعل لكون به فاعلا والفاعل واحد
ليس الا وافعل امر ههنا بمعنى الماضي ولذا لم يجب استتار ضمير الفاعل والهمزة للصيرورة كالبن واثمر لا
للتعدية والباء زائدة في الفاعل كما في قوله تعالى وكفى بالله فيكون معنى احسن بزيد صار زيد ذا الحسن وفيه
نظر لان كون الامر بمعنى الماضي غير معهود في كلامهم وحمل الباء على الزيادة شاذ وفاعل صيغة الغائب لا يكون
الا مظهرا او مضمرا او مستترا ومفعول خبر بعد خبر لقوله وبه اي به مفعول عند الاخفش والباء في به للتعدية
اي لجعل اللازم متعديا فعلى هذا يكون همزة للصيرورة لا للتعدية فمعنى احسن به صيره ذا الحسن اي صفه بالحسن
او زائدة في المفعول كما في قوله تعالى ولا تلقوا بايديكم فعلى هذا يكون احسن متعديا بنفسه ويكون همزته للتعدية
كاخرج ففيه ضمير اي ففي احسن على هذا الوجه ضمير هو فاعله اي احسن انت بزيد او زيدا اي اجعله حسنا
بمعنى صفه به ثم لما فرغ من فعلي التعجب شرع في بيان افعال المدح والذم فقال افعال المدح والذم
ما وضع كلمة ما عبارة عن افعال وذكر وضع باعتبار لفظ ما اي افعال وضعت لانشاء مدح او ذم
فاذا قلت نعم الرجل زيد فقد مدحت وانشأت مدحه بانه نعم الرجل وفيه نظر لان نحو كرم زيد وشرف بكر
كذلك واجيب بانه لازم لذلك لكنه غير موضوع له بخلاف نعم الرجل حيث وضع لهذا اللازم وهذا
هو الفرق بين كم رجل لقيتهم وكثير من الرجال لقيتهم فان كم رجل لقيتهم موضوع لانشاء التكثير بخلاف كثير من الرجال
لقيتهم فانه وان كان لازما لذلك لكنه غير موضوع له بل هو موضوع للاخبار عن التكثير فاعرف هذا فرق
دقيق فمنها اي من الافعال المدح والذم نعم وبئس فعلان ماضيان واصلهما فعل بكسر العين وجاء فيه اتباع الفاء
العين وجاء اسكان العين في الاصل وفي الاتباع ففيهما اربعة اوجه نعم بفتح الفاء مع كسر العين وهو الاصل
ونعم بالاتباع اي بكسر الفاء مع كسر العين في الاصل اي بفتح الفاء وسكون العين ونعم باسكان العين بعد الاتباع

وهذه الوجوه الاربعة مطردة كما فى كل فعل على وزن فعل بكسر العين ثانيه حرف حلق كشهد وكذا
فى كل اسم على وزن فعل بكسر العين ثانيه حرف حلق كفخذ وزعم غير الكسائى من الكوفيين انهما اسمان استدلوا
على ذلك بدخول حرف النداء فى نعم المولى والجواب انه محمول على حذف المنادى واتصال تاء التانيث
الساكنة واستتار الضمير حجة عليهم شرطهما اى شرط نعم وبئس اى شرط فاعلهما بحذف المضاف
ان يكون الفاعل معرفا باللام نحو نعم الرجل زيد وهذا اللام للعهد الذهنى وانما شرط ان يكون معرفا باللام
العهد الذهنى لحصول المبالغة فى المدح وهو المناسب لباب نعم وذلك لان اللام لما كان للعهد الذهنى
يكون المعهود مبهما واقعا على واحد غير معين ابتداء ثم يصير معينا بذكر المخصوص بعده ويكون الكلام بعده
على وجه الاجمال والتفصيل وهو واقع فى النفس وليست اللام لاستغراق الجنس كما ذهب اليه ابو على
ولا للاشارة الى ما فى الذهن من الماهية للجنس كما قال المص وصاحب لباب الاعراب لانه يفسر
بالواحد والمثنى والمجموع وشرط المفسر ان يصح حمله على المفسر ولا يصح حمل الواحد والمثنى على المعرف باللام
فى الصورتين اذ لا يصح ان يقال زيد نعم كل الرجل ونعم جنس الرجل وكذا لا يصح ان يقال الزيدان نعم كل الرجل
او نعم جنس الرجل اللهم الا ان يعتبر الحمل على التجوز والمبالغة كما فى انت الرجل كل الرجل وزيد كل الرجل او يكون
الفاعل مضافا الى المعرف بها اى باللام ولو بواسطة او وسائط نحو نعم صاحب القرس عمرو ونعم
غلام صاحب القرس بشير ونعم غلام اخى صاحب القرس وان شئت فزد او يكون الفاعل مضمرا مميزا
اى مفسرا ذلك الضمير بنكرة منصوبة على التمييز نحو نعم رجلا خالد او انما اضمر الفاعل للاختصار لان نعم رجلا زيد اخصر
من نعم الرجل زيد ولانه اضمار على شريطة التفسير وفيه مبالغة فى المدح واختص هذا الاضمار بباب نعم لان المدح
من مظان التفخيم والمبالغة فلذا الذم الذى هو ضده وجار مجراه فى كونه من المبالغة وانما ميز ان يفسر

بنكرة

بنكرة منصوبة كما في عشرين درهما مميز ذلك المضمر او بما مثل فنعما هي اي فنعم شيئا او نعم خطة هي اي الصدقة
اي ابداؤها وللقايل ان يقول لا حاجة الى قوله او بما في التحقيق لانها ايضا بمعنى نكرة منصوبة لان معنى فنعما هي
فنعم خطة او نعم شيئا هي الصدقة اي ابداؤها الا ان يقال انه ابرز نظرا الى الصورة دون المعنى وبعد ذلك
المخصوص مبتدا ما تقدم خبره اي المخصوص بالمدح والذم واقع بعد ذلك الفاعل وانما فعل ذلك لان فى ذكره
مبهما ثم ذكره مفسرا اوقع في النفس وهو اي المخصوص مبتدا ما قبله خبره او خبر مبتدا محذوف مثل
نعم الرجل زيد فزيد مبتدا ما تقدم خبره والتقدير زيد نعم الرجل او خبر مبتدا محذوف اي نعم الرجل هو زيد والجملة
الثانية مستانفة للبيان لانه لما قال نعم الرجل كان سائلا سال من هو فقال هو زيد وقيل لا يجوز
في المخصوص الا الوجه الاول لجواز دخول نواسخ المبتدا عليه نحو ان زيدا نعم الرجل كان زيد نعم الرجل وحكى
الاندلسي ذلك ايضا ودواخل المبتدا يدخل على المبتدا والخبر دون الخبر وحده وشرطه اي شرط المخصوص
مطابقة الفاعل اي ان يكون مطابقا للفاعل في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث يقول
نعم الرجل زيد ونعم الرجلان زيدان ونعم الرجال الزيدون ونعم المراة هند وانما وجب المطابقة لاتحادهما
فيما صدق عليه ولكونه بيانا للفاعل فلا جرم مطابقته وقوله تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا او شبهه
متاول جواب سوال حيث وقع المخصوص وهو الذين كذبوا جمعا مع افراد الفاعل وهو مثل القوم
فاجاب بانه متاول بحذف تقديره بئس مثل القوم الذين كذبوا او بحذف المخصوص وجعل الذين
صفة القوم والتقدير بئس مثل القوم المكذبين مثلهم وقد يحذف المخصوص بالمدح والذم اذا علم
بالقرينة مثل قوله تعالى نعم العبد اي نعم العبد ايوب لان الكلام في قصته وقوله تعالى فنعم الماهدون
اي نعم الماهدون نحن دل عليه سياق الاية وهو قوله تعالى والارض فرشناها فنعم الماهدون وساء

مثل بئس في افادة الذم ومنها اي من افعال المدح حبذا وفاعله اي فاعل هذا الفعل ذا ولا يتغير عن حاله
فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فيقال حبذا الزيدان وحبذا هند لجريانه مجرى الامثال التي لا تتغير وبعده اي بعد
ذلك المخصوص بالمدح كما في نعم الرجل زيد فحب فعل ماض وذا فاعله والرجل صفة لذا او زيد وهو المخصوص بالمدح
واعرابه اي اعراب المخصوص بعد حبذا كاعراب مخصوص نعم في الوجهين المذكورين وقال بعضهم المخصوص بعد حبذا عطف
بيان وقيل ذا زائدة والمخصوص فاعل حب ويجوز ان يقع قبل المخصوص اي قبل مخصوص حبذا او بعده اي بعد مخصوص
حبذا تمييز يبين تمييز نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا ولم يجز في نعم وبئس تاخير التمييز عن المخصوص فلا يقال نعم زيد رجلا
لان اسم الاشارة في الابهام مثل الضمير في نعم رجلا زيد فيحتاج الى التمييز الا انهم تركوا التمييز بناء دون الضمير في نعم
وبئس فيقال حبذا زيد ولا يقال نعم زيد لتفضيل المظهر على المضمر لعدم لبس بالمخصوص فيه عند تركه بالفاعل بخلاف
نعم حيث يلزم بترك التمييز فيه التباسه بالفاعل فيما اذا كان المخصوص معرفا باللام او بالاضافة نحو نعم رجلا
السلطان او عبد السلطان فانه لو قيل نعم السلطان واريد رجل السلطان لالتبس المخصوص بالفاعل
فحمل عليه فيما اذا لم يلتبس نحو نعم رجلا زيد طرد للباب او حال نحو حبذا محمد رسولا وحبذا رسولا محمد عليه السلام
على وفق مخصوصه الجار والمجرور صفة لقوله تمييزا او حال اي كائن على وفق المخصوص او على موافقة المخصوص
في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث وانما وجب الموافقة لاتحادهما فيما صدقا عليه ولكونه عبارة
عن المخصوص فلا جرم يوافقه والحق ان يقول على وفقه لتقدم المخصوص الا انه وضع المظهر موضع المضمر لزيادة
التوضيح لئلا يتوهم عوده الى غير المخصوص من الفاعل وغيره ثم لما فرغ من قسم الاسم والفعل شرع في تقسيم الحرف
فقال الحرف ما دل على معنى في غيره اي حاصل في غيره اي مدلول لغيره تضمنا او مطابقة كاللام فانه يدل
على معنى حاصل في الاسم اي مدلول له دلالة تضمن لانه يدل على معنى اي على تعريف يدل عليه الاسم الواقع بعده

تضمنا

تضمنا باعتبار الوضع التركيبي وكلم فانه يدل على معنى حاصل في الفعل اي مدلول له دلالة تضمن لانه يدل على معنى
اي على نفي يدل عليه الفعل الواقع بعده تضمنا باعتبار الوضع التركيبي وكنعم فانه يدل على معنى حاصل في الجملة
اي مدلول لها دلالة مطابقة لانه يدل عليه الجملة المقررة بها مطابقة وذلك المعنى هو تقرير ما سبقها وقيل معنى
قوله ما دل على معنى في غيره ما كان علامة تحقق معنى في غيره ولا معنى له في نفسه وكلمة في بمعنى الباء او على حقيقتها
وقد سبق الكلام في هذا الكلمة في تعريف الاسم على سبيل التوضيح والتشريح فلا نشتغل بذلك ههنا ومن ثم اي لاجل ان الحرف
يدل على معنى في غيره احتاج الحرف في جزئيته اي كونه جزءا من الكلام الى اسم او فعل فالحرف يصح ان يكون
جزءا من الكلام وان لم يصح ان يكون ركنا له يفوت بفوته حروف الجر وانما قدمها لكثرتها ولكثرة دورها ما وضع
وانما سمي حرف الجر لانها تجر معاني الافعال الى الاسماء او تجر الاسماء وهي ما وضع لافضاء الفعل كمررت بزيد
او معناه اي معنى الفعل والمراد بمعنى الفعل اسما للفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والظرف و
الجار والمجرور واسماء الافعال وكل شيء استنبط منه معنى الفعل كانا مار بزيد وزيد في الدار او على السطح الى ما يليه
كلمة ما عبارة عن امر والضمير المرفوع المستتر راجع الى ما الثانية والضمير المنصوب البارز راجع الى ما الاولى او
على العكس وهي اي حروف الجر ثمانية عشر حرفا من والى وحتى وفي والباء واللام ورب وواوها اي واو
رب وواو القسم وتاؤه اي تاء القسم وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وحاشا وعدا وخلا وانما قدم من لانها
للابتداء فهي بالابتداء اولى واعقبها بالى للطباق لكونها للانتهاء والطباق الجمع بين معنيين متقابلين وهو
من المحسنات واعقبها بحتى للتناسب لكونها للانتهاء ايضا واعقب الثلاثة بفي لمناسبتها اياها لتعلق الابتداء
والانتهاء بالمكان الذي هو احد قسمي الظرف واعقبها بالباء لمجيئها بمعناها في نحو اطلب العلم ولو بالصين و
اعقبها باللام لمناسبتها اياها في لزوم الحرفية والكسر وكونها على حرف واحد واعقب ما سبق مما هو نص في الحرفية

اعقب

الباقية

بما وقع الاختلاف فی کونها اسما وحرفا وهو رب واعقبها بذکر واوها لکونها فرعا لها واعقبها بذکر واو القسم

لمناسبتها ایاها فی کونها واوا وفرعا لان واو رب فرع رب وواو القسم فرع باء القسم واعقبها بالتاء

لکونها فرع الواو واعقبها بذکر ما اشترک بین الاسم والفعل والحرف وقدم من لکونها بالحرف انسب منه بالاسم

لوضعه وضع الحرف لکونه اقل من ثلثة احرف بخلاف علی ثم قدم علی علی الکاف والکاف اقرب بالحرف

لوضعها علی حرف واحد لقلة مداخلها حیث لا یدخل المضمر وقدمها علی مذ ومنذ لکونهما اقل منهما مداخلا حیث

یدخل الظرف الزمانیة خاصة ثم اعقبها بما فیه جهة الفعلیة وقدم منه ما کان فیه جهة الفعلیة فیه اضعف وهو

حاشا علی ما فیه جهة الفعلیة اقوی وهو خلا وعدا انحاء الحرف فمن للابتداء ای لابتداء الغایة ای لابتداء المغیا

نحو سرت من البصرة والتبیین وعلامته ان یصح حمله علی مبینه نحو عشر من الدراهم فانه یصح ان یقال الدراهم عشرة

والتبعیض وعلامته ان یصح وضع البعض مکانه نحو اخذت من المال فانه یصح ان یقال اخذت بعض المال

من احد وزائدة فی غیر الموجب نحو ما جاءنی من رجل وهل جاءنی من احد خلافا للکوفیین والاخفش فانهم

جوزوا زیادتها فی الموجب فی اسم الجنس ایضا وقولهم وقد کان من مطر وشبهه جواب سوال حیث زیدت

من فی الموجب فاجاب بانه متاول بالحمل علی التبعیض ای قد کان بعض مطر او شیء من مطر والی للانتهاء

ای لانتهاء الغایة ای لانتهاء المغیا کقوله تعالی ثم اتموا الصیام الی اللیل وقولک سرت الی السوق

والی بمعنی مع قلیلا کون ما بعده داخلا فی حکم ما قبله نحو قوله تعالی ولا تاکلوا اموالکم الی اموالکم ای مع اموالکم

وحتی کذلک ای مثل الی فی کونها للانتهاء وبمعنی مع کثیرا ای زمانا کثیرا ای یدخل ما بعده فی حکم ما قبله نحو

اکلت السمکة حتی راسها وفی قوله کثیرا اشارة الی ان مجیئه بمعنی الی قلیل ویختص حتی بالظاهر ای بالاسم الظاهر بعد

فلا یقال حتاه وحتاک استغناء عنها بالی والاصوب التمسک فی ذلک بالاستعمال خلافا للمبرد فانه اجاز

دخولها على المضمر ايضا كالى وفي للظرفية اى يجعل ما بعدها ظرفا لما قبلها حقيقة نحو زيد في الدار والمال في الكيس
او توسعا اعتبارا نحو نظرت في الكتاب والنجاة في الصدق وبمعنى على قليلا اى زمانا قليلا كقوله تعالى
ولاصلبنكم في جذوع النخل اى على جذوع النخل والباء للالصاق الفعل بالمجرور حقيقة نحو به داء او مجازا نحو مررت
بزيد اى التصق مروري بمكان يقرب منه زيد وللاستعانة اى للدلالة على ان ما دخلت هي عليه الة نحو
كتبت بالقلم والمصاحبة نحو دخلت عليه بثياب السفر اى مع ثياب السفر والمقابلة نحو اخذت هذا العبد بدرهم
والتعدية اى بجعل اللازم متعديا مثل الهمزة والتضعيف في اكرمت زيدا واكرمته نحو ذهبت بزيد اى اذهبته
وخرجت بعمرو اى اخرجته وانما فسرنا التعدية بذلك لانها قد يستعمل بمعنى التعدية الفعل التام عن للمفعول به
وفي هذا المعنى يشترك جميع حروف الجر والظرفية نحو اطلب العلم ولو بالصين اى ولو في الصين وزائدة في الخبر
اى في خبر المبتدا في الاستفهام اى في وقت الاستفهام نحو هل زيد بعالم والنفي نحو ليس زيد بعالم وما زيد
بقائم قياسا اى زيادة قياسية او زيادة قياس او زيادة تطابق القياس وللقائل ان يقول ان ذكر
مطلق الاستفهام يتناول الهمزة وهل وذكر مطلق النفي يتناول ليس وما ولا المشبهتين بليس ولا القرينة
والحكم بخبر مخصوص بهل وليس وما ولا المشبهتين بليس وقيل بلا القرينة ايضا ففي اطلاق الاستفهام والنفي نظر
ولعله اراد الاستفهام والنفي المعهودين في هذا الباب في اصطلاحهم المشهور وهو الاستفهام بهل والنفي
بليس او ما المشبهة به فلا يقال ازيد بعالم وارجل بعالم وفي غيره اى في غير الخبر المذكور سماعا اى زيادة
سماعية او زيادة سماع مثل بحسبك زيد وبحسبك درهم وقوله بحسبك في هذا المثال مبتدا ودرهم خبره والباء
زائدة في المبتدا سماعا وبحسبك زيد على العكس والباء زائدة في الخبر سماعا والقى بيده اى القى يده اى نفسه فالباء
زايدة في المفعول قال الله تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة اى لا تلقوا انفسكم الى الهلاك بترك الجهاد

فانكم اذا تركتم الجهاد وغلب الاعداء فهلكتم اللام للاختصاص سواء كان اختصاص استحقاق نحو الجل للفرس
او اختصاص نسبة نحو فلان ابن له وللتعليل سواء كانت العلة سببا غائيا نحو ضربت للتاديب علة غائية
يقصد الفعل لاجلها او سببا باعثا ليس بغائية يقصد بها نحو خرجت لمخافتك فان المخافة ليست علة
غائية يقصد الفعل لاجلها بل هي سبب باعث على الخروج وزايدة نحو قوله تعالى ردف لكم اي متعد بنفسه
وبمعنى عن مع القول نحو قلت له انه لم يفعل الشر اي قلت عنه قال الله تعالى وقال الذين كفروا للذين امنوا
لو كان خيرا ما سبقونا اي عن الذين امنوا وبمعنى الواو في القسم صفة الواو متعلق بالظرف المستقر اي
بمعنى الواو الكائن في القسم اي بمعنى واو القسم وللتعجب اذا كان الجواب امرا عظيما نحو لله لا يؤخر الاجل
ولا يقال لله طار ورب للتقليل اي تقليل افراد ما دخلت عليه وكم لتكثير افراد ما دخلت عليه هذا هو
الموضوع له الاصلي ثم استعمل للتكثير استعمالا في ضده حتى صارت في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل
كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة كقولك رب بلدة قطعت ونظيرها رب في ذلك قد
فانها عند المضارع للتقليل ثم استعملت للتكثير في مقام المدح كقوله تعالى قد يعلم الله الذين وذهب الاخفش الى
انه اسم وهو مختار صاحب المفتاح واستدل عليه بوجوه الاول لانها في مقابلة كم الخبرية لكونها للتقليل
وكون كم للتكثير وهو اسم بالاتفاق فكذا ما يقابله والثاني انه لم يجد فيه اللازم حرف الجر وهو التعدية اي تعدية
الفعل او معناه الى ما يليه لان عامله قد يكون متعديا بنفسه نحو رب رجل كريم اكرمت فان اكرمت متعد بنفسه
ويمكن ان يجاب عنه بجواز ذلك لضعف الفعل المتاخر عن المفعول عن العمل فيعمل بحرف الجر فكان حرف الجر
في مثل ذلك لتعدية العامل الضعيف وفيه نظر لان العامل الضعيف بالتاخير انما يتقوى باللام فقط
لافادتها التخصيص كقوله لربهم يرهبون وكقوله تعالى ان كنتم للرؤيا تعبرون واما التقوية بغيرها فغير معهود في كلامهم

والثاني

والثالث انه لو كان حرف جر لما جاز نحو رب رجل كريم اكرمته لان الفعل لا يتعدى الى مفعول بحرف الجر
والى ضميره فذلك الحرف معا فلا يقال لزيد ضربته فعلم انه اسم واعتذر عنه اصحابنا بان اكرمته صفة والفعل
الذي تعلق به رب رجل محذوف اي رب رجل كريم اكرمته اكرمني ونحو ذلك لان رب لا تدخل الا على نكرة
موصوفة وعاملها محذوف غالبا لما ذكرنا في المتن والرابع انه لو كان حرف جر لما جاز ظهور الفعل في نحو
رب رجل كريم جاءني في جواب من قال ما جاءك رجل لما عرف ان اظهار عامل الظرف المستقر لا يجوز
وقد صرح المص بظهور الفعل في نحو رب رجل كريم ويتعلق به رب على وجه القيام لا على وجه الوقوع وهذا دليل
على اسمية ولها صدر الكلام حملا على كم الخبرية صدر الكلام مختصة بنكرة موصوفة اما اختصاصها بنكرة موصوفة
فليتحقق معنى التقليل الذي هو مدلول رب لان التقليل انما يلحقها لان النكرة مجهولة يحتمل القليل والكثير
بخلاف المعرفة فانها اما متعينة قلتها كالمفرد والمثنى او كثرتها كالجمع فلا يفيد التقليل واما اختصاصها
بنكرة موصوفة فليتحقق معنى التقليل ايضا لان الموصوف اخص من غير الموصوف والاخص اقل مما هو اعم
الا ترى ان الرجل العالم اقل من مطلق الرجل والرقبة المؤمنة اقل من مطلق الرقبة لورود الاستعمال على ذلك
وقيل لا يجب ذلك الا ولى الوجوب ولذا قال على الاصح وهذا مذهب ابي علي وابن السراج ومن تابعهما
وفعلها اي عاملها ماض ولو كانت مكفوفة لما لكونها للتقليل المحقق الواقع وذا لا يتصور الا في الماضي
محذوف مرفوع على انه صفة ماض نحو رب رجل لقيته فلقيته صفة رجل والفعل الذي تعلق به رب محذوف
وانما حذف لحصول العلم لان الجار والمجرور يدل على الفعل العام وهو كائن او حاصل ولانه حذف بقرينة
السوال لان الاكثر ان يكون رب جواب سوال ظاهر او مقدر فكان سائلا يقول هل اكرمك من لقيته
فيقول رب رجل لقيته اي رب رجل لقيته اكرمني او يقول هل اكرمت من لقيته فيقول رب رجل لقيته اي

يسئل

رب رجل لقيته اكرمني او يقول هل اكرمت من لقيته فيقول رب رجل لقيته اكرمته وعلى هذا فقس وانما قال غالبا
اي حذفا غالبا او زمانا غالبا لانه قد جاء رب رجل كريم حصل وقد يدخل رب على مضمر مبهم ليس له معاد معين مميز
بنكرة منصوبة على انها تمييز لان الضمير لما كان مبهما احتاج الى التمييز نحو ربه رجلا وهذا الضمير نكرة كالضمير في نعم رجلا
وهذا الضمير مفرد مذكر لا غير فيقول ربه رجلا وربه امراة وربه رجلين وربه امراتين وربه رجالا وربه نساء لانه
عائد الى شي في الذهن لا الى شي تقدم ذكره فيجب مطابقته خلافا للكوفيين في مطابقة التمييز في الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث فيقولون ربه رجلا وربهما رجلين وربهم رجالا وربهما امراتين وربهن نسوة ويلحقها
اي يلحق رب ما الكافة اي المانعة عن العمل فيدخل رب بعد لحوق ما على الجمل الاسمية والفعلية نحو ربما زيد قائم
وربما قام زيد قال الله تعالى ربما يود الذين كفروا وقد يكون ما زائدة فيدخل الاسم ويجر نحو قول الشاعر
ربما ضربة بسيف صقيل وواوها اي واو رب اي واو يقدر بعدها رب هي التي يبتدا في اول الكلمة
بمعنى رب وفي عدها من حروف الجر تسامح لان الجار هو رب المقدرة بعدها والواو واو العطف وتدخل
هذه الواو على ظاهر منكر موصوف وبلدة ليس بها انيس وواو القسم انما يكون عند حذف الفعل اي لا يكون
الا عند حذف الفعل لكثرة استعمالها في القسم فهي اكثر استعمالا من اصلها وهو الباء فلا يقال اقسمت او
حلفت او اقسم او احلف والله لغير السوال فلا يقال والله اجلس مختصة بالظاهر فلا يقال وك لافعلن كذا
لانحطاط رتبتها عن رتبة الاصل وهو الباء بتخصيصه باحد القسمين وهو الظاهر لاصالته ثم اعلم ان قوله واو القسم
مبتدا والجملة التي بعدها خبر وقوله لغير السوال خبر اخر وقوله مختصة خبر اخر وقوله بالظاهر صلة الاختصاص
والباء وخالف في المختص به دون المختص والتاء مثلها اي مثل الواو في الاختصاص بحذف الفعل وكونها
لغير السوال فلا يقال احلف تالله ولا تالله اخبرني مختصة باسم الله تعالى نحو تالله لاكيدن اصنامكم ولا يقال

تالرحمن

تا الرحمن وتا الرحيم لانها مبدلة عن الواو فلم يدخل الا على لفظة الله تقليلا لمخالفتها عن محال اصلها وهو الواو
بتخصيصه ببعض المظهرات وخص منها ما هو الاصل في باب القسم وهو اسم الله والبا اعلم منهما اي من الواو والتا
في الجميع اي جميع ما ذكر اي في حذف الفعل وكونها لغير السوال والدخول على المظهر والدخول على اسم الله تعالى
فان قيل قوله في الجميع يتناول الاختصاص المذكور ولا معنى لاعمية البا حيث يصح ان يقال التا توجد
مع الاختصاص بالظاهر بدونه لمكان التنافي قيل يعني كونها اعم في هذه الامور انها لا تختص بهذه الامور
بل استعمالها اعم من ان يكون في هذه الامور او خلافها فيجوز فيها اظهار الفعل نحو اقسمت بالله واستعمالها
في قسم السوال نحو بالله اجلس واستعمالها في كل مقسم به ظاهر او مضمر نحو بالله بالرحمن وبك لافعلن كذا
او تيلقى اي يجاب القسم باللام وان في الاثبات نحو قوله تعالى تالله لاكيدن اصنامكم وقوله تعالى ان سعيكم
لشتى في جواب والليل اذا يغشى وحروف النفي في المنفي كقوله تعالى والضحى والليل اذا سجى ما ودعك ربك
وما قلى ويحذف جوابه اي جواب القسم اذا اعترض اي توسط القسم بين جزئي الجملة القسمية نحو زيد والله
قائم وضرب والله زيد وان تذهب والله لقد ضرب زيد وفي ان تذهب والله اذهب والله لان
تذهب اذهب او تقدمه اي تقدم القسم ما يدل عليه اي على الجواب نحو زيد قائم والله وضرب زيد والله
والهلال والله والتقدير في زيد قائم والله والله لزيد قائم وفي ضرب زيد والله والله لقد ضرب زيد وفي الهلال
والله كانه قيل والله لهذا الهلال وانما حذف الجواب في هاتين الصورتين لانه لما توسط بين ما هو جوابه
في المعنى او تقدم القسم ما هو جوابه في المعنى استغني من الاعادة ثم اعلم ان كلمة ما فاعل تقدم ومفعوله ما اتصل به
من الضمير وعن للمجاوزة نحو رميت السهم عن القوس وعلى للاستعلاء اي لاستعلاء شي على شي حقيقة نحو زيد على السطح
او حكما نحو عليه دين وقد يكونان اي يكون على وعن اسمين بدخول من اي عند دخول من عليهما يعني اذا دخل

صح او ذهب والتقدير في زيد والله قائم والله لزيد قائم
وفي ضرب والله زيد والله

من على على يكون بمعنى الفوق نحو قوله غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها اى من فوقه واذا دخل من على عن يكون
بمعنى الجانب نحو جلست من عن يمينه اى من جانب يمينه والكاف للتشبيه نحو الذى كزيد عندى وقوله
عليه السلام كما تكونوا يولى عليكم تشبيه التولية بالكون فى المطابقة بخير او شر اى يولى عليكم تولية مثل كونكم
فى الخير والشر والكاف فى قولهم خلق الاشياء كما شاء كاف التشبيه لم يرد لها معنى آخر ووجه التشبيه تعلق
الخلق بكل من المشبه والمشبه به من غير تفرقة اى خلق الاشياء خلقا مثل خلق شيئا وهذا تشبيه الخلق الخارجى
بنوع من الخلق المتصور فى الذهن فى تعلق كل منهما بالمشبه والمشبه به وكذا الكاف فى قولهم حمدته كما يحب
اى حمدته حمدا مثل حمد يحب وهذا تشبيه الحمد الخارجى بنوع من الحمد المتصور فى الذهن فى تعلق كل منهما بالمحبة او
فى الكم والكيف الذين يتعلق المحبة بالحمد باعتبارهما وقد يكون للمقارنة فى الوقوع نحو اتيتك كما طلع النجم اى
اقتران الاتيان وطلوع الشمس فى الوقوع وزائدة نحو ليس كمثله شىء اى ليس مثله شىء ويمكن ان لا يكون
الكاف منه زائدة بل يكون من باب نفى المثل على سبيل الكناية لانه يلزم من نفى مثل المثل ان لا يكون
مثل لانه لو كان له مثل لكان لمثله مثل بالضرورة فاذا قلنا ليس بمثله مثل فيلزم نفى المثل وقد يكون
الكاف اسما كقوله يضحكن عن كالبرد المنهم وتخفض الكاف بالظاهر فلا يقال كها استغناء بلفظ المثل
عنها ولانها لو دخلت على مضمر لادى الى اجتماع الكافين اذا شبهت بالمخاطب فيطرد المنع فى الكل

المنع

واما قولهم ما انا كانت وما انت كانا فلان ضمير المنفصل عندهم كالمظهر كذا فى الصحاح ومذ ومنذ وانما
قدم مذ مع كونه فرعا لكونها اخف للزمان الابتداء بدل الاشتمال من قوله للزمان اى مذ ومنذ لابتداء الغاية
فى الزمان الماضى نحو ما رايته مذ يوم الجمعة اى انتفى رويتى اياه مذ من يوم الجمعة والظرفية اى بمعنى فى فى الحاضر
اى فى الحال مثل ما رايته مذ شهرنا ومنذ يومنا اى انتفى رويتى اياه فى شهرنا وفى يومنا ولا تدخل على المستقبل

لوضعها

لوضعها للماضي والحال وضعا وحاشا وعدا وخلا للاستثناء نحو جاءني القوم حاشا زيد وعدا زيدا وخلا زيد
لكن حاشا يستعمل في الاستثناء عن سوء التنزيه للمستثنى منه نحو اساء القوم حاشا زيد ولذلك لا يحسن قولك
صلى الناس حاشا زيد لفوات معنى التنزيه ثم اعلم ان حاشا من حروف الجر على الاصح وعدا وخلا منها على الاضعف
فان قيل ثم يتعلق الجار اعني حاشا في قوله تعالى حاش لله ما علمنا عليه من سوء اذ لو كان حرف جر وكيف دخل الجار
على الجار وهو اللام قيل اللام زائدة وحاش متعلق بمحذوف والتقدير اتصف كل موجود بالسوء حاشا لله وقال نزه
يوسف عن كل سوء لكنا علمنا عليه من سوء وهذا قريب مما يقال بالفارسية بالملح ما لحسن بے عيب خداست
فلان را اي عيب نتوان گفت ليكن در وي عيب مي نمايد ثم لما فرغ من بيان حروف الجارة شرع في بيان
الحروف المشبهة بالفعل فقال الحروف المشبهة بالفعل ان وان وكان ولكن وليت ولعل وانما سميت
هذه الحروف بهذا الاسم لكونها مشابهة للفعل في انقسامها الى ثلاثية ورباعية وفي البناء على الفتح وفي
اقتضائها الاسماء وانما اخر ليت ولعل لانهما لانشاء التمني وانشاء الترجي بخلاف الاربعة السابقة ولها
اي لهذه الحروف صدر الكلام سوى ان المفتوحة فهي بعكسها الفاء للتعليل اي لانها بالعكس ما سواها
اي يلزم عدم الصدور والتعليق لغيرها ويلحقها اي يلحق هذه الحروف ما الكافة فتلغى هذه الحروف بعد لحوق
ما الكافة عن العمل على الافصح اي لان ما الكافة يكفها عن العمل لان ما الكافة اخرجتها عن بعض وجوه م
شابهته الفعل وهي اقتضائها الاسماء ولان ما الكافة اذا دخلت عليها صارت فاصلة بغير ضعيفة
وقد يجعل ما زائدة وتدخل هذه الحروف ح اي حين اذ يلحقها ما على الافعال لان ما الكافة اخرجتها عن العمل و
عن لزوم دخولها على الاسم كقوله تعالى انما حرم عليكم الميتة فان المكسورة لا يغير معنى الجملة بل يقرره وان المفتوحة م
مع جملتها الاضافة بادنى ملابسة اي مع جملة واقعة بعدها في حكم المفرد بان يجعل الجملة بتاويل المفرد وطريق

تاويل الجملة بالمفرد ان يجعل مصدر الخبر مضافا الى الاسم فيقال في بلغني ان زيدا منطلق بلغني انطلاق زيد
او يجعل مصدر خبرا لخبر مضافا الى الاسم فيقال في بلغني ان زيدا ان تعطه يشكرك بلغني شكر زيد عند اعطائك
اياه او يجعل مصدر الخبر مضافا الى ما يضاف الى الاسم اذا كان ما يضاف اليه سببا له اي متعلقا له
فيقال في بلغني ان زيدا ابوه قائم بلغني قيام الى زيد فان مصدر الخبر اضيف الى الاب المضاف الى الاسم
وذلك الاب من اسبابه اي من متعلقاته وان لم يكن الخبر مصدرا يقدر فعل عام ويضاف الى الاسم او الى الخبر
الاسم اذا كان ما يضاف اليه مسببا له فيقال في بلغني ان زيدا غلام عمرو بلغني كون زيد غلام عمرو وعلى هذا
فقس ومن ثم اي من اجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة وان المفتوحة يجعلها في حكم المفرد وجب الكسر
اي وجب اتيان ان المكسورة في موضع الجملة اي في موضع يبقى الجملة بحالها وان لم يكن في تاويل المفرد
والفتح اي وجب اتيان ان المفتوحة في موضع المفرد اي في موضع يكون ان ما بعدها في تاويل المفرد فكسرت
الفاء للتفسير اي فكسرت همزة ما كونه ان ابتداء اي في ابتداء الكلام كقوله تعالى ان الله غفور رحيم وبعد القول
الذي بمعنى الحكاية دون القول الذي بمعنى الظن والمفتوحة لان معمول القول بمعنى الحكاية جملة محكية وبعد الموصول
نحو الذي انك ضربته في الدار لان صلة الموصول لا يكون الا جملة وفتحت همزة ما كونه ان حال كونها فاعلة
نحو بلغني انك قائم ومفعولة نحو عرفت انك قائم ومبتدا نحو عندي انك قائم ومضافا اليها نحو
حصل انك قائم لوجوب كون الفاعل والمفعول والمبتدا والمضاف اليه مفردا وتسميته ان فاعلة
ومفعولة ومبتداة ومضافا اليها مجاز الان الفاعل هو ان مع ما بعدها لا ان وحدها وكذا البواقي و
وانما فتحوا بعد لولا وقالوا لولا انك منطلق انطلقت لانه اي لان بعد لولا مبتدا محذوف الخبر عند
البصريين والمبتدا انما يكون مفردا وانما فتحوا بعد لو وقالوا انك قمت لانه اي لان بعد لو فاعل لفعل محذوف

وجوبا

اي

وهو ثبت بدلالة ان اى لو ثبت قيامك والفاعل لا يكون الا مفردا قال الله تعالى ولو انهم صبروا اى
لو ثبت صبرهم فان جاز التقديران اى فان كان موضع جاز فيه تقديران اى تقدير المفرد وتقدير الجملة جاز
الامران اى فتح ان وكسرها مثل من يكرمنى فانى اكرمه فهو ان جعلته اسمية جزائية وجب الكسر وان جعلته
بتاويل المفرد مبتدا محذوف الخبر والجملة جزائية وجب الفتح لان المبتدا لا يكون الا مفردا اى فثابت انى اكرمه
اى فثابت اكرامى اياه وكذا قول الفرزدق وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم
فالكسر على انه جملة اسمية واقعة بعد اذا المفاجاة اى فاذا هو عبد القفا واللهازم والفتح على انه مفرد واقع
مبتدا محذوف الخبر اى اذا ثابت انه عبد القفا واللهازم اى اذا ثابت عبودية القفا واللهازم
واذا عرفت هذا فاعلم ان قوله ارى بمعنى الظن وضميره مفعول ما لم يسم فاعله زيدا مفعول ثانى وقوله كما قيل
معترضة وقوله سيدا مفعول ثالث واللهزمتان عظمان ناتيان فى اللحيين تحت الاذنين جمعها الشاعر بارادة

اللحيين

ما فوق الواحد او باراد تجامع ما حواليهما تغليبا ومعنى عبد القفا واللهازم انه لئيم يخدم قفاه اى همته ان يكسب
لياكل ويعظم قفاه واللهازمة قبل من كان همته ما يدخل فى جوفه فقيمته ما يخرج من جوفه ولذلك اى
لاجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب المحل فى محل الرفع لانها كالعدم لان فايدتها
التاكيد فجاز العطف على ذلك الاسم بالرفع جاز العطف على اسم ان المكسورة لفظا او حكما تفسير المكسورة
اى سواء كان المكسورة لفظا نحو ان زيدا قائم وعمروا او حكما وهى التى وقعت بعد العلم نحو علمت ان زيدا
قائم وعمروا فانها وان كانت مفتوحة لفظا وهى مكسورة حكما لسدها مسد الخبرين حيث قامت مقام مفعول
العلم وقوله بالرفع متعلق بالعطف اى ملتبسا بالرفع حملا على المحل دون المفتوحة حال اى متجاوزا عن
المكسورة يعنى لا يجوز العطف على اسم ان المفتوحة بالرفع وقيل ان المكسورة فى صحة العطف على المحل مثل

ان زیدا قائم وعمرو فان قوله وعمرو معطوف علی اسم ان المکسورة بالرفع حملا علی المحل وهذا المثال غیر مذکور فی
بعض النسخ ولیشترط فی جواز العطف علی الاسم بالرفع مضی الخبر لفظا نحو ان زیدا قائم وعمرو او تقدیرا نحو ان زیدا
وعمرو قائم اذ التقدیر ان زیدا قائم وعمرو قائم ومنه قوله الا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقینا فی شقاق ای
انا بغاة وانتم بغاة مدة بقائنا فی خلاف وعداوة وانما اشترط مضی الخبر لانه لو عطف علی محل اسم ان قبل مضی
الخبر وقیل ان زیدا وعمرو ذاهبان لادی الی کون الشیء الواحد معمولا لعاملین مختلفین اذ قوله ذاهبان من حیث
انه خبر لزید معمول ان لان زیدا معمولها ومن حیث انه خبر لعمرو معمول الابتداء وهو باطل خلافا للکوفیین
فانهم لم یشترطوا مضی الخبر متمسکین بنحو قوله والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقینا فی شقاق وسیبویه حمله
علی تقدیر الخبر ولا اثر فی جواز العطف علی محل اسم ان بدون مضی الخبر لکونه اسم ان مبنیا کما فی البیت المذکور
وکما فی قوله تعالی ان الذین آمنوا والذین هادوا والنصاری والصابئون بعطف قوله والصابئون
علی محل الذین قبل مضی الخبر عند بناء اسم ان وهو الذین خلافا للمبرد والکسائی فانهما فرقا بین اسم ان
المعرب والمبنی فی ذلک فاجازا العطف علی محل المبنی قبل مضی الخبر عند بناء اسم لفظا او حکما وشرطا
فی العطف علی محل اسمها المعرب مضی الخبر مثل انک وزید ذاهبان بتجویز الحمل علی محل اسمها وهو الکاف
مبنیا وهذا باطل لان مانع العطف علی محل اسم ان قبل مضی الخبر لا یفرق بین اسمها المبنی والمعرب و
قال الشارح الظاهر ان التقدیر مذهب الفراء والاطلاق مذهب الکسائی کما هو مذکور فی کتب النحو
یعنی جاز العطف علی محل اسمها عند الفراء قبل مضی الخبر اذا کان اسمها مبنیا وعند الکسائی یجوز ذلک
مطلقا سواء کان اسمها معربا او مبنیا والصحیح ان مضی الخبر شرط جواز العطف علی محل اسمها مطلقا سواء کان
معربا او مبنیا لان المانع المذکور موجود مطلقا واستعمال الفصحاء علی هذا ولکن کذلک ای مثل ان المکسورة

اسمها

في جواز العطف على محل اسمها بعد مضي الخبر لفظاً او حكماً نحو ما خرج زيد ولكن عمرو اخارج وخالد لان لكن
للاستدراك وهو لا ينافي معنى الابتداء كما لا ينافي التاكيد واما سائر الحروف فلم يجز العطف على محل اسمها
لزوال الابتداء ولذلك اي ولاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة وان المفتوحة تجعلها بمعنى المفرد
دخلت اللام اي لام الابتداء مع المكسورة نحو ان زيدا لقائم دونها اي دون المفتوحة على الخبر فلا يقال
بلغني ان زيدا لمنطلق لان لام الابتداء انما تدخل لتاكيد الجملة والمكسورة مع اسمها وخبرها جملة بخلاف
المفتوحة لكونها بمعنى المفرد ثم حق هذا اللام ان تدخل اول الكلام لصدارتها لكنهم كرهوا اجتماع حرفين
متوافقين في المعنى وهما كذلك لان معنى اللام هو معنى ان اعني التاكيد وكلاهما حرف ابتداء فكرهوا
اجتماعهما فاخر اللام وصدر ان لانها عاملة واللام غير عاملة والعامل احرى بالتقديم على ما ليس بعامل
فادخلوها على الخبر المنفصل عنها بالاسم او متعلقه المتقدم او الاسم المنفصل بالخبر وذلك عند كونه ظرفاً
متقدماً لا غير او على الاسم اذا فصل بينه وبينها اي بين الاسم وبين ان بظرف هو خبر مقدم نحو قوله تعالى
وان من شيعته لابراهيم او على ما بينهما اي بين الاسم والخبر من معمول الخبر المتقدم نحو ان زيدا لطعامك اكل
وان زيدا لفي الدار قائم ودخول هذه اللام في لكن اي في خبرها او اسمها اذا فصل او متعلق الخبر المتقدم
ضعيف وذهب الكوفيون الى دخول اللام مع لكن ايضا كان متمسكين بقوله ولكنني من حبها لعميد
والعميد الذي امرضه العشق وبانها لا تغير معنى الجملة كان ولذا جاز العطف على محل اسمها بالرفع فيلحق بها
كما يلحق بان والبصريون استضعفوه وقالوا كان حق اللام ان يمنع الحاقها بان ايضا لبطلان صدارة
اللام بالتوسط لكنه اغتفر فيها لقوة مناسبتها بان لاتحاد معناهما وهو تاكيد الجملة والابتداء فبقي في غيرها
على الامتناع وحملوا البيت على الشذوذ كقوله ام الحليس لعجوز شهربة ترضى من الشاة بعظم الرقبة ::

حيث دخل اللام في خبر المبتدأ اي بدون انّ او على اصل لكنني لكن انني فقصر كما يقال علما في على الماء وايش
في اي شيء فاللام دخلت في خبر ان المكسورة وتخفف المكسورة الهمزة لثقل التشديد وكثرة الاستعمال فيلزمها
اي فيلزم في خبر ان المكسورة بعد التخفيف اللام سواء اعملت او اهملت اما في الاهمال فللفرق بين المخففة و
النافية واما في الاعمال فللطرد والجمهور على عدم لزومها في الاعمال لحصول الفرق بالعمل وقال ابن مالك
يلزم اللام مع الاعمال عند خوف اللبس وذلك في المبني والمقصود واختلف في هذا اللام فذهب ابو علي
واتباعه الى ان هذه اللام ليست لام الابتداء والا لوجب التعليق في ان علمت زيدا لقائما ولما دخلت
فيما لا يدخله لام الابتداء نحو قوله بالله ربك ان قتلت لمسلما وذهب جماعة الى انها لام الابتداء و
الجواب عن قولهم ان التعليق انما يجب لو دخلت على المفعول الاول وهنا دخلت على المفعول الثاني
والبيت محمول على الشذوذ ويجوز الغاؤها اي الغاء ان المكسورة بعد التخفيف عن العمل وهو الغالب
لفوات الشبه اللفظي وهو كونها ثلاثية مفتوحة الآخر كقوله تعالى ان كل لما جميع لدينا محضرون ويجوز
اعمالها نحو قوله تعالى ان كلا لما ليوفينهم بتخفيف ان وعند الكوفيين يجب الغاؤها والآية حجة عليهم ويجوز
دخولها اي دخول المكسورة بعد التخفيف على فعل من دواخل افعال المبتدأ نحو باب كان وباب علمت
لئلا يخرج ان المكسورة عن اصلها وهو دخولها على الجملة الابتدائية بالكلية ويلزم اللام نحو وان كانت
لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين وان وجدنا اكثرهم لفاسقين الا اذا كان الفعل دعاء نحو لا يلزم اللام لان
اللام انما لزمت للفرق بين ان المخففة وان النافية والدعاء لا يدخله ان النافية خلافا للكوفيين
في التعميم اي في تعميم دخولها على كل فعل وتمسكوا بقوله بالله ربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة
المتعمد وبقولهم ان تزينك لنفسك وان تشينك لهيه وذلك عند البصرية شاذ وتخفف المفتوحة اي

ان المفتوحة

ان المفتوحة الهمزة فتعمل المفتوحة بعد التخفيف فی ضمیر الشان مقدر ابقاء لعملها لقوة شبهها بالفعل

علی ما بینا فی ضمیر شان کقولنا اشهد ان لا اله الا الله وانما عملت فی ضمیر الشان مقدرا لیحصل بینها وبین

الجملة التی تلیها ربط من حیث اللفظ بسبب هذا الاسم لان لها باسمها ارتباط ولاسمها بخبرها ارتباط

وانما طلبوا الارتباط اللفظی لارتباط بینهما معنوی وذلک لانها حرف موصول وهی مع جملتها فی تقدیر

المفرد ای اذ هو حرف مصدری فکان ان وحدها بعض حروف ذلک المفرد فتدخل ان المفتوحة

بعد التخفیف علی الجمل مطلقا مفعول مطلق ای دخولا مطلقا او مفعولا فیه ای زمانا مطلقا ای سواء کانت

اسمیة او فعلیة سواء کان فعلها من دواخل المبتدا والخبر اولا وشذ اعمالها ای اعمال المفتوحة بعد التخفیف

فی غیره ای غیر ضمیر الشان کقوله فلو انک فی یوم الرخاء سالتنی فراقک لم ابخل وانت صدیق فالشاعر

وصف نفسه بکمال الجود یعنی فراقک علی اشد من کل شدید ووصالک ای احب من کل محبوب

ومع ذلک ای مع فرط حب الوصال لو سالتنی فراقک لاجبت الی ذلک طلبا لمرضاتک وتحصیلا

لمسئولک ففی هذا البیت بیان کمال مبالغة ارضاء العاشق للمعشوق ویلزمها ای ان المفتوحة المخففة

مع الفعل ظرف ای عند دخولها علی الفعل او حال ای یلزم ان حال کونها مقرونة بالفعل السین کقوله تعالی

علم ان سیکون منکم مرضی او سوف کقوله واعلم فعلم المرء ینفعه ان سوف یاتی کل ما قدرا او قد کقوله تعالی

لیعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم او حرف النفی کقوله تعالی افلا یرون ان لا یرجع الیهم وکقوله تعالی ایحسب

ان لم یره احد وکقولک علمت ان یخرج زید وعلمت ان لا یخرج زید وانما یلزمها احد هذه الحروف

لتکون عوضا مما ذهب عنها من حذف احدی نونیها واسمها وهو ضمیر الشان والفرق بینها وبین ان المصدریة

فی اول الوهلة لان ان المصدریة لا یفصل بینها وبین ما یوثر فیها لضعفها وانما خصت هذه الحروف

الفعل بشیء من الحروف المذکورة لکونها مع الفعل
بتاویل المصدر معنی فلا یفصل بینها وبین

للتعويض والفرق لانها مختصة بالافعال فلما ذهب عنها ما به مشابهة الفعل عوض منه ما هو مختص بالافعال
ثم المراد بالفعل الفعل المتصرف اي يلزمها مع الفعل المتصرف احد هذه الحروف بخلاف الفعل الغير
المتصرف نحو قوله تعالى ان ليس للانسان الا ما سعى وقوله تعالى وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم حيث
لا يلزم فيه ذلك لعدم الحاجة الى الفاصل لان ان المصدرية لا تدخل على فعل غير متصرف وانما قال مع الفعل
لانها لو كانت مع الاسم لا يلزمها احد هذه الحروف لانه حينئذ لا يشتبه بان المصدرية فلم يحتج الى الفرق و
والتعويض ولكن يجوز مع الجملة الاسمية التصدير بلا نحو قولنا اشهد ان لا اله الا الله وباداة الشرط
نحو علمت ان من يضربك اضربه او بكم نحو علمت ان كم غلام لي ويجوز التجرد عن ذلك نحو قوله في فتية كسيوف الهند
قد علموا ان هالك كل من يحفى وينتعل وكان للتشبيه نحو كان زيدا الاسد وقد تكون للشك
نحو كانك تمشي وتخفف كان فتلغى بعد التخفيف عن العمل على الافصح اي على الاستعمال الافصح كقوله و
صدر مشرق اللون كان ثدياه حقان ويجوز فيها بعد التخفيف تقدير ضمير الشان قياسا على ان المفتوحة
المخففة كذا قالوا ويجوز ان لا يقدر لعدم الداعي اليه وهو كمال الشبه بالفعل ولكن للاستدراك اي
تطلب درك السامع برفع ما يسبق ان يتوهمه وهذه الكلمة مفردة وقال الكوفيون هي مركبة من لا و
ان المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة واصلها لا كان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة
ويتوسط بين كلامين متغايرين معنى اي متغايرين نفيا واثباتا من حيث المعنى لان معنى الاستدراك
دفع توهم تولد من كلام سابق فاشبه الاستثناء فكما ان الاستثناء يستدرك فيه بحرف الاستثناء
النفي وبالايجاب والايجاب بالنفي كذلك الاستدراك يستدرك فيه بلكن النفي وبالايجاب
والايجاب بالنفي والمقصود التغاير المعنوي واللفظي قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجيء وقد لا يكون

نحو زيد حاضر لكن عمرو مسافر قال الله تعالى ولو اراكهم كثيرا لفشلتم الى قوله ولكن الله سلم اى ولكن لم يركهم كثيرا
وتخفف لكن فتلغى بعد التخفيف عن العمل لانها اشبهت بالتخفيف لكن العاطفة في اللفظ والمعنى
فاجريت مجريها في ترك العمل والاخفش ويونس جاز اعمالها مخففة ولا اعرف له شاهدا كذا في الشرح ويجوز
معها اى مع لكن مخففة او مشددة الواو وهذه الواو عاطفة للجملة على الجملة وجعلها اعتراضية اظهر ونكتة
الاعتراض تميز المخففة عن العاطفة لان دخول حرف العطف على مثلها ليس بجائز وليت للتمني نحو ليت الشباب
يعود والفرق بين التمني والترجي ان التمني مستحيل ومستبعد والترجي ممكن جدا واجاز الفراء ليت زيدا قائما بنصب
الجزئين بتقدير فعل من التمني اى تمنيت او اتمنى زيدا قائما وهو متعد الى مفعولين ولعل للترجي نحو لعل زيدا قائم و
شذ الجر بها اى بلعل بجعلها من الجار كقولك لعل ابي المغوار منك قريب ويشكل ح بيان المتعلق لان
الجار اذا لم يكن زائدة لا بد من متعلق في لعل ظاهر ثم لما فرغ من بيان الحروف المشبهة بالفعل شرع في بيان
الحروف العاطفة فقال الحروف العاطفة الواو والفاء وثم وحتى واو واما وام ولا وبل ح ولكن المخففة
وانما قدم الواو لكونها اصلا في باب العطف ولكونها لمطلق الجمع واعقبها بذكر ما يشاركها في الجمع ثم قدم
منها الفاء على ما للتراخي والتدرج واخر حتى لانها للتدرج فحقها التاخير ثم ذكر ما لاحد الامرين وهي او
واما وام ثم اعقبها ذكر ما للنفي والاضراب والاستدراك فاعرف فالاربعة الاول جمع الاولى
للجمع بين المفردين في كونهما مسندين نحو زيد عالم وقاري او مسندا اليهما نحو زيد وعمرو قائمان او مفعولين نحو
ضربت زيدا وعمروا او صمت يوم الخميس ويوم الجمعة وخرجت مخافة الشر وابتغاء الخير وقمت وزيدا وعمروا
او حالين نحو جاءني زيد راكبا وضاحكا او تميزين نحو طاب زيد نفسا وعلما ونحو ذلك وبين الجملتين في حصول
مضمونيهما نحو جاءني زيد وذهب عمرو فان قلت يعلم حصول مضمونيهما بلا عاطف ايضا بان قيل جاءني زيد

وذهب عمرو ومما فائدة العطف قبل الجملة الثانية بلا عاطف لحتمل كونها بدلا وكون الاولى غير مقصودة
او غلطا فالواو لتفيد الغرض على كونهما مقصودين وعدم كون الاولى غلطا للجمع فالواو للجمع مطلقا
من غير تقييد ترتيب او قران او تراخ او تدرج لا ترتيب فيها اي في الواو والفاء للترتيب مع الوصل و
ثم مثلها اي مثل الفاء في الترتيب لكن بمهلة وحتى مثلها اي مثل ثم في الترتيب بمهلة لكن زمان مهلتها
اقل من زمان مهلة ثم فحتى واسطة بين الفاء وثم ومعطوفها اي معطوف حتى جزء من متبوعه اي جزء
من المعطوف عليه نحو اكلت السمكة حتى راسها فان قيل هذا منقوض بنحو نمت البارحة حتى الصباح
فان الصباح ليس بجزء من البارحة قيل المراد من الجزء اعم من ان يكون حقيقة او حكما والصباح وان لم يكن
جزء من البارحة لكنه قريب من الشيء في حكم الجزء منه او نقول ان الكلام محمول على حذف معطوف اي
جزء من متبوعه او قريب من متبوعه فلا يشكل نحو نمت البارحة حتى الصباح وانما اشترط كون معطوفها
جزءا من متبوعه ليفيد هذا العطف قوة في المعطوف نحو قدم الجيش حتى الامير او ضعفا نحو قدم الحاج
حتى المشاة وذلك لان عطف الجزء على ما تعلق بالنسبة جملة يكون من حيث المعنى تاكيدا
وتخصيص بعض الاجزاء بالتاكيد دون بعض لا يكون الا لتحقق مميز له من غيره من الاجزاء يوجب احتمالا
في ثبوت الحكم فيه من قوة او ضعف ولما استلزم صحة عطف الجزء بهذا الاعتبار يفعل ذلك ليفيد
ما هو من لوازم صحته وهو القوة والضعف في تحمل تلك النسبة وهذا ما هو ملحوظ منظور في وضعه اذ حتى
وضعت للتدرج اي ليعطف بها جزء من المتبوع لافادة هذا الغرض وهذا وان كان يتاتى في الواو
وغيرها ايضا لكن لم يقصد في وضعها واذا افاد هذا المعنى ما هو جزء من حقيقة افاد ما هو في حكم الجزء حكما
نحو نمت البارحة حتى الصباح وقوله ليفيد متعلق بمفهوم الكلام كانه قال ليعطف بها جزء من المتبوع ليفيد قوة

وضعفا

وضعفاً واو وإمّا وأم تشترك في انها لاحد الامرين مبهما او الامور اي غير معين وهي في غير الموجب نحو
ولا تطع منهما آثما او كفورا اي اصلهما اي لاحد الامرين مبهما والعموم مستفاد من وقوع الاحد المبهم في سياق
النفي ثم اعلم ان او واما سواء في المعنى الا ان او تفارق اما في انك في اما تبتني اول الكلام على الشك
وفي او تبتدأ على القطع ثم تظهر الشك وفي ان او تجي بمعنى الى او الا وتجي ايضا للاضراب نحو قوله تعالى وارسلناه
الى مائة الف او يزيدون اي بل يزيدون بخلاف اما فان قيل بل للاضراب وتدارك الغلط لا يصح ذلك
في الاخبار الله تعالى فما معنى الاضراب في كلامه تعالى قيل معنى الاضراب في كلام الله تعالى ان الاول كان اخبارا على ما
عند الناس فاضرب عما يغلط فيه الناس من عددهم وقال او يزيدون اي ارسلناه الى جماعة عددهم عند الناس
مائة الف وليس كذلك بل يزيدون وام المتصلة احتراز عن ام المنقطعة لازمة لهمزة الاستفهام دون
هل لان الهمزة عريقة في الاستفهام والمراد من همزة الاستفهام اعم من ان يكون لفظا او تقديرا كقوله ×
لعمري ما ادري وان كنت داريا بسبع رمين الجمر ام بثمان يليها اي ام المتصلة اي يقربها ويتصل بها ×
احد الامرين المستويين وفي بعض النسخ الامرين والآخر اي يلي المستوي الآخر او الامر الآخر الهمزة اي همزة الاستفهام
اي انكان يلي ام المتصلة اسم مفرد او فعل او جملة فعلية او اسمية يلي الهمزة كذلك نحو أرجل في الدار ام امراة و
أضرب زيدا ام اكرم بخلاف أو وإمّا فانه لا يلزم ان يليها احد المستويين والآخر الهمزة بعد ثبوت احدهما اي
بعد ثبوت العلم بحصول احد الامرين منهما عند المتكلم لا على التعيين بطلب التعيين الجار متعلق بقوله يليها ومن ثم اي لاجل
ان ام المتصلة يليها احد المستويين والآخر الهمزة لم يجز هذا التركيب وهو ارايت زيدا ام عمروا حيث لم يل
الهمزة احد المستويين وقال سيبويه وهو جائز حسن وزيدا رايت ام عمروا احسن ولعله اعتبر المعنى اذ المعنى ارايت زيدا
ام رايت عمروا ومن ثم اي لاجل انها لطلب التعيين بعد العلم بثبوت احد الجنس عند المتكلم كان جوابها اي جواب

لان المستويين زيد وعمرو ولم يل ام احدهما
بل ولي رايت وهو ليس احد المستويين

ام المتصلة بالتعيين دون نعم اولا فيقال في جواب ارجل في الدار ام امراة رجل او يقال امراة بتعيين احد الخبر
ولا يقال نعم او بلى والمنقطعة اي ام المنقطعة كبل والهمزة اي للاضراب عن الاول مع الشك في الثاني كانها
اي هذه القطيعة لابل ام شاء اي بل اهي شاء اظهر لك قطيعة من بعيد فقلت على ظنك انها لابل اي ان القطيعة
التي تريها لابل هذه جملة خبرية لان المتكلم لما راى تلك القطيعة اعتقد كونها ابلا بلا شك فاخبر عنها جزما فاذا
اقرب منها علم انها ليست بابل فاعرض عن هذه الاخبار ثم شك انها شاء ام شي اخر فان قيل هذا من باب عطف الانشاء
على الخبر قيل هي لاستفهام مستانف فلا يلزم عطف الانشاء على الاخبار او للعطف بالتاويل لانه لما اضرب عن الاول
وشك في الثاني كان كانه قال بعد قوله انها لابل ليست كذلك فقال ام شاء اي غير شاء ام شاء فيحول
على هذا الوجه الى المتصلة من حيث المعنى واما قبل المعطوف عليه لازمة مع اما فقوله واما مبتدا ولازمة
خبره وقوله قبل المعطوف عليه ظرف لازمة اي كلمة اما لازمة قبل المعطوف عليه مع اما العاطفة استعمالا
جائزة مع او فقوله جاءني اما زيد واما عمرو وجاءني اما زيد او عمرو وذلك لان وضع اما العاطفة لبناء اول
الكلام على الشك واما او فيجوز ان يجعل كذلك بتقدير اما قبل المعطوف عليه بها ويجوز ان يجعل دالة على عروض
الشك وذهب ابو علي الفارسي الى ان اما ليست بعاطفة بل هي للشك المحض من غير عطف والواو الداخلة
عليها ليست للعطف كيف وهي للجمع والمقصود احد الشيئين بل هي زيدت لتاكيد العطف لمجي اما غير عاطفة
ايضا كما زيدت مع لكن العاطفة لذلك الا انها وجبت ههنا لمقارنتها غير العاطفة في التركيب ولا وبل
ولكن لاحدهما اي لاحد الامرين معينا ولا لنفي الحكم عن مفرد بعد ايجابه للمتبوع ولا العطف بها الا الاسم وعطف المضارع
بها نادر قليل نحو اقوم لا اقعد وبل للاضراب ومعنى الاضراب جعل الاول موجبا او غير موجب كالمسكوت عنه
بالنسبة الى المعطوف عليه يحتمل ان يكون صحيحا او غلطا كانه غير مذكور اصلا وما بعدها في الموجب موجب

وفي الخبر

بتقدير[2]

لتقدم الواو عليها وتقدمها على المعطوف عليه فلو كانت عاطفة لما دخل واو العطف عليها ولما تقدم على المعطوف وجب بان اما المتقدمة ليست بعاطفة ۱۲

وفي غير الموجب اختلاف قال الجمهور موجب بمعنى لكن وقال المبرد منفي فما جاءني زيد بل عمرو معناه عندهم
بل جاءني عمرو وعنده بل ما جاءني عمرو ولكن للاستدراك مع مغايرة ما قبلها لما بعدها نفيا او اثباتا
من حيث المعنى كما مر في لكن المشددة ولكن لازمة للنفي اي لسبق النفي استعمالا نحو ما جاءني زيد لكن عمرو فمعنى
مجي زيد باق بحاله لم يكن الحكم به غلطا منك وانما اجيئ بلكن رفعا لوهم المخاطب ان عمروا لم يجي ايضا
لملازمة بينهما في سبب من الاسباب فيكون نقيضه لا حيث لزمت سبق الايجاب نحو جاءني زيد لا عمرو
ثم لما فرغ من حروف العطف شرع في بيان حروف التنبيه فقال حروف التنبيه الا واما وها سميت بها
لتنبيه المخاطب فالا واما لتوكيد مضمون الجملة يبتدأ بهما الكلام لايقاظ السامع وتنبيهه يتمكن الجملة في ذهنه
وتدخلان على الجملة خبرية او طلبية امرا او نهيا او استفهاما او تمنيا او غير ذلك دون المفرد بخلاف ها
فانها تدخل المفردات وتكثر في اسماء الاشارة وتفصل بينها وبين اسم الاشارة اما بالقسم نحو ها والله ذا
وها لعمري ذا واما بالضمير المرفوع المنفصل نحو قوله تعالى ها انتم اولاء واما بغيرهما قليلا كقول الشاعر نحن اقتسمنا
المال نصفين بيننا فقلت لهم هذا لها ها وذا ليا والالف في قوله وذا ليا للاشباع اصله وذا لي
والضمير في قوله لها للمراة هذا النصف لتلك المراة وذلك النصف لي والمراد بالاستشهاد الفصل بين
حروف التنبيه وهو ها وبين اسم الاشارة وهو ذا بحرف العطف وهو الواو فلفظه هذا وها وذا المعنى واحد ثم لما
فرغ من حروف التنبيه شرع في بيان حروف النداء فقال حروف النداء خمسة يا وايا وهيا واي والهمزة
لكن اعمها اي اعم جميع حروف النداء اي يستعمل في القريب والبعيد وقال الزمخشري هي للبعيد وما ذكره المص
اولى لاستعمالها في القريب والبعيد على السواء وايا وهيا للبعيد واي بفتح الهمزة والهمزة للقريب
ووا للندبة وقد يستعمل للنداء فقوله حروف مبتداء ويا خبره وايا وهيا عطف على يا واي والهمزة

على ايا دهيا وقوله انهما خبر مبتدا محذوف اي هي انهما والجملة معترضة وكذا قوله للتقريب اي بها للتقريب

ثم لما فرغ من بيان حروف النداء شرع في بيان حروف الايجاب فقال حروف الايجاب نعم وبلى واي

بكسر الهمزة واجل وجير بكسر الراء وقد تفتح وان بكسر الهمزة وتشديد النون وقايل ان يقول لو اريد بالايجاب ايجاب النفي

السابق لم يتناول نعم ونحوها اذ هي ليست لايجاب النفي السابق بل هي مقررة لما سبق ايجاباً او نفياً ولو اريد

اثبات ما قبلها اي تقريرما قبلها وتحقيقه كما هو نفيا او اثباتا لم يتناول بلى اذ هي مختصة بايجاب النفي

السابق فلو قال حروف التصديق ولا ايجاب لكان اولى واشمل ويمكن ان يراد به الاول وانما سماها

حروف الايجاب تغليباً فنعم مقررة اي محققة لما سبقها اي ايجاباً او استفهاماً فهي في جواب

اقام زيد بمعنى قام زيد وفي جواب الم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد وانما لم يقل التصديق ما سبقها لان التصديق

انما يكون للخبر ونعم يعم القسمين الخبر والاستفهام ثم اعلم ان في نعم اربع لغات نعم بفتحتين ونعم بفتح النون و

كسر العين ونعم بكسرتين ونحم بفتح النون وقلب العين حاء مهملة وبلى مختصة بايجاب النفي السابق اي تحصيل

النفي السابق ايجاباً خبراً كان النفي او استفهاماً فلا تقع بعد الايجاب ولا بعد النفي لتصديق الجملة بل يجعله

ايجاباً فهي في جواب الم يقم زيد بمعنى قام زيد فمعنى بلى في جواب الست بربكم انت ربنا ولو قيل في موضع

بلى نعم لكان كفراً لانه حينئذ يكون بمعنى لست ربنا هذا قول ابن عباس رضي الله عنه وقيل يجوز استعمال نعم هنا

لجعلها تصديقاً للاثبات المستفاد من الانكار النفي لان الهمزة للانكار دخلت على النفي فافادت

للاثبات ويؤيد هذا القول ما ورد في الحديث الخثعمية من قولها نعم بعد قوله عليه الصلوة والسلام لو كان

على ابيك دين فقضيته اما كان يقبل منك قالت نعم فقال صلى الله عليه وسلم فدين الله احق فانه

ايجاب القبول لا تصديق النفي وقد اشتهر هذا في العرف كذا في الشرح وقد شذ استعمالها لتصديق الايجاب

ونحم صح

نحو قوله وقد بعدت بالوصل بيني وبينها بلى ان من زار القبور ليبعدا اي ليبعدن بالنون الخفيفة واي اثبات
اي شبيهة بعد الاستفهام ويليها القسم اي لا يستعمل الا مع القسم فيقال اي والله واي وربي و
لا يصرح بفعل القسم بعدها فلا يقال اي اقسمت بربي وفي ايها الله ذا اذا انجر ولم ياء التنبيه وجوه احدها
حذف الياء للساكنين والثاني فتح الياء للرفع اجتماع الساكنين وخفة الفتحة والثالث الجمع بين الساكنين
مبالغة في المحافظة على حرف الايجاب لصون اخره من التحريك والحذف والكان يلزم اجتماع الساكنين
على غير حده لكونهما في كلمتين اجراء لهما مجرى كلمة واحدة فاشبه فيه اجتماع الساكنين على حدهما وهذا ايضا
من خصائص الله وذكر بعضهم ان هذه الكلمة تجي لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان بمعنى نعم وهذا مخالفة
لما ذكر الشيخ ابن الحاجب واجل وجير وان للتصديق للمخبر سواء كان الخبر موجبا او منفيا فلا يقع بعد الاستفهام
وسائر ما في معنى الطلب نحو قولك في جواب من قال قام زيد اجل او جير او ان وذكر بعضهم ان جاء
لتصديق الدعاء ايضا كما جاء في قول عبد الله ابن الزبير وراكبها قصته ان اعرابيا جاءه فسأله شيئا فلم يعطه
فقال في ذلك الاعرابي لعن الله ناقة حملتني اليك فقال ابن الزبير جوابا ان وراكبها اي لعن الله تلك
الناقة وراكبها وهذا اخلاف ما ذكره المص من كون ان لتصديق للمخبر اللهم الا ان يراد بالمخبر المتكلم دون مخبر
بخبر فلا مخالفة بين هذا وبين ما ذكره المص وان في قوله بكر العواذل في الصبوح يلمنني والومهنه ويقلن شيبت
قد علاك وقد كبرت فقلت انه يحتمل ان يكون للتصديق والهاء هاء السكت ويحتمل ان يكون من الحروف
المشبهة بالفعل والهاء ضمير وخبر ان محذوف اي انه كذلك ثم لما فرغ من حروف الايجاب شرع في بيان
حروف الزيادة فقال حروف الزيادة اي الحروف التي من شانها ان يقع زائدة لانها لا يقع الا زائدة
وسميت حروف الصلة ايضا وفائدتها في الكلام التاكيد او تحسين النظم او كلاهما وسميت زائدة مع انها

تفيد التاكيد وتحسين النظم لكونها زائدة على المعنى وهى إنْ وانْ بكسر الهمزة فى الاول وفتحها فى الثانية ٭

وما ولا ومن والباء واللام فان الفاء للتفسير فى هذا الكلام بتفسير موضع زيادتها اى فان تزاد زيادة ههنا

حاصلة مع ما النافية او فان الزيادة كائنة مع ما النافية كثير التاكيد النفى كقول الحسان فى مدح نبينا عليه السلام

٭ ما ان مدحت محمدا بمقالتى لكن مدحت مقالتى بمحمد فقوله النافية صفة ما وهى مجرورة على انها مضاف اليها

بارادة اللفظ ويجوز فى نحو ما ولا عند ارادة اللفظ ان يحكى كما هى هو وهو الكثير الشائع فيقال ما النافية ولا النافية

وان يعرب وحين يعرب يضعف بزيادة الف مجهولة همزة للساكنين ليكون على اقل الابنية فيقال

ماء النافية ولاء النافية وقلت مع المصدرية اى قلت ان اى زيادتها بحذف المضاف من الضمير و

الضمير عائدة الى زيادتها اى قلت زيادتها مع المصدرية نحو انتظر ما ان جلس القاضى اى مدة جلوس القاضى

ولما عطف على المصدرية اى قلت زيادتها مع لما نحو لما انْ قام زيد قمت والكثير بعد لما زيادة ان المفتوحة

وانْ عطف على قوله فان مع ما مع لما اى وتزاد ان المفتوحة مع لما كثيرا اى تزاد ان الزائدة كائنة مع لما كقوله

تعالى فلما ان جاء البشير وبين لو والقسم عطف على قوله مع لما اى تزاد ان المفتوحة بين لو والقسم نحو والله ان

لو قام زيد قمت وقلت زيادتها او قل مجى زيادة ان الزائدة مع الكاف اى كاف التشبيه كقوله

كان ظبية تعطو الى ناضر السلم اى كظبية وليست ان فى قوله تعالى وعسى ان يكون وان لو استقاموا وامرأته ان قم

زائدة كما توهم بعضهم بل الاول ان مخففة من المثقلة والثانية مفسرة ومع اذا اى تزاد ما زيادة حاصلة

مع اذا او زيادة ما كائنة مع اذا نحو اذا ما تخرج اخرج ومتى نحو متى ما تذهب اذهب واى كقوله تعالى ايا ما تدعوا

فله الاسماء الحسنى واين نحو اينما تجلس اجلس وان نحو اما ترين من البشر احدا وقوله شرطا قيد لجميع ما ذكر لانها

كلها تستعمل شرطا وغير شرط وزيادة ما مختصة بحال الشرطية وانتصابه على الحال اى ذوات شرط او

ادوات

المفتوحة

ادوات شرط او على الظرف اى وقت افادة الشرط او في الشروط وبعض حروف الجر سماعا كقوله فبما
رحمة من الله لنت ومما خطيئاتهم اغرقوا او قلت زيادة ما مع المضاف نحو لاسيما زيد اى لا مثل زيد ونحو
قولك غضبت من غير ما جرم ونحو قوله تعالى مثل ما انكم تنطقون وقيل ان ما بعد حروف الجر والمضاف مجرورة
والمجرور بعدها بدل منها ولا مع الواو اى تزاد لا مع الواو العاطفة او زيادة لا كائنة مع الواو العاطفة
بعد النفي لفظا او معنى نحو ما جاءني زيد ولا عمرو ونحو قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين فان غير بمعنى لا النافية
وكذا بعد النهي نحو لا تضرب زيدا ولا عمروا وبعد ان المصدرية عطف على قوله مع الواو اى وتزاد لا بعد
ان المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك وليس بعطف على قوله بعد النفي لفساد المعنى
لانه يصير المعنى وتزاد لا مع الواو العاطفة بعد ان المصدرية ولا معنى له وقلت زيادة لا او اقل مجي
لا الزائدة قبل القسم كقوله تعالى لا اقسم بيوم القيمة ولا اقسم بهذا البلد والسر في زيادتها قبل القسم كقوله تعالى
والتنبيه على ظهور القضية بحيث يستغنى عن القسم فيتبرز لذلك في صورة نفي القسم وشذت مع المضاف
اى شذت زيادة لا او شذ مجي لا زائدة كائنة مع المضاف كقولهم فلان في بير لا حور سرى وما شعر
والحوار الهلاك اى فلان في بير الهلاك سرى وما علم ومن والباء واللام الزائدة تقدم ذكرها اى ذكر
زيادتها في بيان حروف الجر فلا نعيده ثم لما فرغ من حروف الزيادة شرع في بيان حرفي التفسير فقال
حرفا التفسير سقطت نون التثنية بالاضافة اى وان فان الفاء للتفسير اى فان للمفسرة مختصة بما في
معنى القول كالامر والنداء والكتابة ونحوها وناديناه ان يا ابراهيم وكتبت اليه ان قم وامرته ان اذهب
واوحينا الى ام موسى ان ارضعيه ولا يقع بعد صريح القول ولا بعد ما ليس فيه معنى القول واما نحو قوله تعالى
ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله فتفسير الامر لا القول ويشترط ان يكون ما بعدها غير متعلق بما قبلها

بجزئية او محل فقوله تعالى واخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين ليست ان فيه مفسرة لكون ما بعدها خبرا لما قبلها
والفعل قبلها اما حذف منه مفعول عام هي مفسرة او هو منزل منزلة اللازم المحتاج الى التفسير فمعنى قوله
تعالى ناديناه ان يا ابراهيم فقوله تفسير للمفعول العام المحذوف وهو شيء او بلفظ هو قولنا يا ابراهيم او يقال ان
يا ابراهيم ويذكر مفعول العام فيفسره نحو كتبت اليه ما يفعله ان قم ونحو امرته بما تعلم به ان ارني ما بيده وقوله تعالى
واوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه واي تفسير لكل مبهم مفرد نحو جاءني زيد اي ابو عبد الله او جملة كقوله
ترميني بالطرف اي انت مذنب وتقلينني لكن اياك لا اقلي فقوله وترميني بالطرف كلام مبهم يحتاج
الى تفسيره باي انت مذنب يعني ترميني بطرفك الى مذنب ولكن مشددة واسمها ضمير شان محذوف
اي لكنه ولولا فيها ضمير الشان لما وليت الجملة للفعلية ولما فرغ عن بيان حرفي التفسير شرع في بيان
حروف المصدر فقال حروف المصدر الاضافة بادنى ملابسة اي حروف يجعل الجملة مصدرا ما وان
وان وقد جاء كي ولو مصدريتين في بعض الاستعمالات فالان ولان اي ما وان للفعلية اي للجملة الفعلية
اي لجعل الجملة الفعلية مصدرا وان للاسمية خاصة اي لجعل الجملة الاسمية مصدرا وقد عرفت كيفية
جعلها مصدرا ومحلها في جزئي الجملة الاسمية كما مر الا اذا خففت او كفت بما فح يجوز فيها الامران
الجملة الفعلية والاسمية وهذا عند سيبويه وجوزه غيره بعد ما المصدرية الجملة الاسمية ايضا كقوله اعلاقة
ام الوليدة بعد ما افنان راسك كالثغام المخلس واما ان فصلتها فعل متصرف لما غير ماضيا او مضارعا
واجاز سيبويه كونه امرا او نهيا والهمزة في قوله اعلاقة للاستفهام وهو مصدر محذوف العامل والشاعر
خاطب نفسه اي العلق علاقة اي تحب الله حبا ام الوليدة بعد ما افنان راسك اي اشعار راسك
كالثغام المخلس بالفتح نبت في الجبل يبيض اذا يبس لشبه الشيب به المخلس المختلط رطبه بيابسه

رطبه صح

بقي

يقال اخلس النبات اذا اختلط رطبه بيابسه واخلس الشعر اذا خالط سواده بالبياض اي تحب
ام الوليدة حبا لعد الشيب ثم لما فرغ من حروف المصدر شرع في بيان حروف التحضيض فقال حروف
التحضيض اي حروف يدل على التحريض على الفعل الآتي نحو هلا تتوب قبل الموت واذا دخلت على الماضي
افادت التنديم والتوبيخ على ما فات نحو هلا قرات الكتاب القرآن وهي هلا والا ولولا ولوما لها
صدر الكلام لانها تدل على احد انواع الكلام وهو التحضيض فتصدر ليدل من اول الامر على كون الكلام
من ذلك النوع ويلزمها اي حروف التحضيض الفعل لفظا نحو هلا تضرب زيدا او تقديرا نحو هلا زيدا تضربه
لان التحضيض والحث انما يتعلق بالفعل وقد جاء الجملة الاسمية بعدها بالضرورة نحو قوله يقولون ليلى ارسلت
بشفاعة الي فهلا نفس ليلى شفيعها ثم لما فرغ من بيان حروف التحضيض شرع في بيان حروف التوقع
فقال حروف التوقع قد في الماضي للتقريب اي يكون ما بعدها متوقعا كقولك لمن يتوقع ركب الامير
وينتظره قد ركب الامير وقد يحذف الفعل بعدها كقوله افد الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكأن قد
اي كان قد زالت ركابنا برحالنا فقوله افد افعل ماض على وزن علم معناه قرب اي قرب ارتحالنا
وكان عزمنا على الارتحال وفي المضارع للتقليل اي تقليل الفعل نحو ان الكذوب قد يصدق وقد
يستعمل للتكثير في موضع المدح كقوله تعالى قد يعلم الله المعوقين الذين وقول الشاعر قد اترك القرن
مصفرا انامله والقرن بكسر القاف الكفو في الشجاعة واصفرار الانامل كناية عن الموت ثم لما فرغ
عن بيان حرف التوقع شرع في بيان حرفي الاستفهام فقال حرفا الاستفهام سقطت نون التثنية
للاضافة الهمزة وهل لهما اي للهمزة وهل صدر الكلام لا يتقدمهما ما في خبرهما لانهما تدلان على احد انواع الكلام
وهو الاستفهام فيصدران للدلالة من اول الامر ان الكلام من ذلك النوع ويدخلان على الجملة الاسمية

والفعلية تقول في الاسمية ازيد قائم وفي الفعلية اقام زيد وكذلك هل زيد قائم وهل قام زيد والهمزة
اعم تصرفا اي اكثر تصرفا في الاستعمال من هل من حيث ان الهمزة تدخل الاسم عند وجود الفعل في الكلام
بخلاف هل فانها لا تدخل الاسم مع وجود الفعل في الكلام لكونها في الاصل بمعنى قد المختصة بالفعل كقوله تعالى
هل اتى على الانسان حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكورا اي قد اتى فاذا وجدت الفعل تذكرت العهد السابق
وهو كونها بمعنى قد المختصة بالفعل وحنت اليه اي اشتاقت ومالت اليه ولم تقبل بغيره بخلاف ما
اذا لم تجد الفعل فانها تصبر وتذهل عنه فلا يجوز هل زيد خرج ولا هل زيدا ضربت كما لا يجوز قد زيد خرج
وقد زيدا خرج وقد زيدا ضربت ويجوز ازيد خرج وازيدا ضربت بخلاف هل زيد قائم فانه جائز لعدم الفعل
في التركيب ومن حيث انها تستعمل للانكار ايضا دون هل ومن حيث انها تستعمل مع ام مطردا
وهل لا تستعمل الا شاذا ومن حيث انها تدخل على حروف العطف وتدخلها هي بخلاف هل وذلك
لان الهمزة اصل في الاستفهام واخصر من هل وهي بكثرة الاستعمال اليق واشار الشيخ الى امثلة ما ذكرنا
بقوله تقول ازيدا ضربت ولا تقول هل زيدا ضربت حيث لا يليها الاسم مع وجود الفعل في التركيب
بخلاف هل زيد قائم فانه جائز لعدم الفعل في التركيب واتضرب زيدا وهو اخوك بمعنى انكار ضرب زيد
في حال الاخوة ولا تقول هل تضرب زيدا وهو اخوك لان هل لا تستعمل على الانكار وازيد عندك
ام عمرو ولا تقول هل زيد عندك ام عمرو لان ام لا يقابل الا الهمزة وقوله تعالى واثم اذا ما وقع بدخول
الهمزة على ثم العاطفة ولا تقول هل ثم فقوله اثم اذا ما وقع معطوف على مقدر اي اذا جاء وقت العذاب
وقع ثم اذا ما وقع آمنتم به الآن وقد كنتم به تستعجلون وح لا ينفع الايمان وقوله تعالى افمن كان اي
افمن كان على بينة من ربه كمن يريد الحيوة الدنيا فهو مبتدأ محذوف الخبر بدلالة ما سبق والجملة معطوفة

على مقدر اى امن كان مومنا كمن هو فمن كان على بينة من ربه كمن يريد الحيوة الدنيا قوله تعالى واو من كان
ميتا فاحييناه مبتدا وخبره قوله كمن مثله فى الظلمات والجملة معطوف على مقدر اى امن كمن لم يكن
ومن كان ميتا فاحييناه كمن مثله فى الظلمات ولا يقول بل فمن كان وهل ومن كان فقوله ودون هل
ظرف لقوله تقول فيكون قيد اللكل اى تقول باستعمال الهمزة فى جميع ما ذكر دون هل وانما حملنا الامثلة
المذكورة على حذف المعطوف عليه ذهابا الى مذهب صاحب الكشاف فانه اذا دخلت الهمزة على
حرف العطف حمل على حذف المعطوف عليه فقدر فى نحو قوله تعالى اوكلما عاهدوا عهدا نبذه فريق
منهم اكفروا وكلما عاهدوا عهدا نبذه فريق منهم وذكر الشارح انها ليست بعاطفة على محذوف والا لجاز
وقوعها فى اول الكلام قبل تقدم ما يكون معطوفا عليه ولم يجى الا مبنيا على كلام متقدم فجعل قوله تعالى
اوكلما عاهدوا الاية عطفا على انزلناه ثم لما فرغ من بيان حرفى الاستفهام شرع فى بيان حروف الشرط
فقال حروف الشرط ان ولو واما لها اى لحروف الشرط صدر الكلام لانها لا تدل على احد انواع الكلام فقصد
لتدل من اول الامر على كون الكلام من ذلك النوع فان للاستقبال وان دخلت على الماضى نحو ان خرجت خرجت
فى المستقبل نحو لو يطيعكم فى كثير من الامر لعنتم اى لوقعتم فى الجهل والهلاك وتلزمان اى تلزم لو وان
الفعل لفظا نحو ان تكرمنى ولو طلعت الشمس او تقديرا نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك وقولهم
لو ذات سوار لطمتنى والتقدير لو لطمتنى ذات سوار وجواب لو محذوف اى لو لطمتنى ذات سوار
لم يكن لى عار بلطمتها ومن ثم اى ومن اجل انهما يلزمان الفعل قيل لو انك بالفتح الجار والمجرور حال لانه
فاعل فعل محذوف وهو ثبت باعتبار لزوم الفعل بعد لو فان قيل قوله ومن ثم متعلق لقوله قيل
دقوله لانه فاعل ايضا متعلق به ويلزم المتعلقات من جنس واحد قيل قوله لانه فاعل دليل على ترتيب

وكلمة ان فى قوله وان دخلت متصلة
ولو عكسه اى لو للمضى وان دخلت

قوله قيل على لزوم الفعل بعد لو فلا يلزم ذلك وانطلقت بالفعل اى بصيغة الفعل عطف على قوله
لو انك اى ومن ثم قيل كذا وقيل فى خبره لو انك انطلقت بصيغة الفعل موضع منطلق ليكون
لفظ الفعل فى الخبر كالعوض اى مثل العوض عن الفعل المفسر المحذوف لو انك وهو ثبت الا لضرورة
الشعر ثم اعلم ان يراد الفعل فى الخبر لهذا الغرض مرتب على لزوم الفعل بعد لو فلا يلزم المتعلقات
من جنس واحد واما قوله الكرم بها خانت لو انها صدقت موعودها ولو ان النصح مقبول فالخبر جامد
ومقبول صفة الخبر لا خبر ان او وارد على قول البعض وفيه نظر لانه يكون ح من باب ضعف التأليف
لمخالفة الجمهور وضعف التأليف مخل بالفصاحة واجيب بان الكلام الوارد من العرب
الموثوق بعربيتهم قبل وضع قاعدة النحو لا يكون ضعيفا ولا ممتنعا وان خالف الجمهور او الكل
بل شاذا فاذا كان الخبر جامدا جاز وقوع الاسم فى الخبر لتعذره اى لتعذر الفعل نحو لو ان زيدا
رجل قال الله تعالى ولو ان ما فى الارض من شجرة اقلام واذا تقادم القسم اول الكلام على الشرط
متعلق تقدم وقوله اول ظرف تقدم فان قيل شرط ترك فى فى الظرف ان يكون زمانا او
مكانا مبهما واول ليس كذلك فكيف يصح ترك فى قيل هو ظرف تقدم بتضمن الدخول اى واذا تقدم
القسم ذلك الشرط داخلا اول الكلام لزمه الماضى الضمير عائد الى الشرط او الى القسم اى لزم ذلك
الشرط الماضى او لزم ذلك القسم ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا لفظا او معنى بدخول لم
على المضارع وانما لزمه الماضى لان حروف الشرط لما انقطع عن عمله فى الجواب لكونه جوابا للقسم
فالتزم الماضى فى الشرط لئلا يعمل فيه ايضا فيوافق فى عدم عمل الحرف وكان الجواب للقسم لفظا
وللشرط معنى ترجيحا للسابق مع كثرة الاستعمال مثل والله ان اتيتنى او ان لم تاتنى لاكرمنك

فقوله ان اتيتني مثال الماضي اللفظي وقوله ان لم تأتني مثال الماضي المعنوي فان توسط القسم
بتقديم الشرط او غيره اي غير الشرط جاز ان يعتبر وان يلغى والضمير في قوله يعتبر ويلغى يجوز ان يكون
عائداً الى الشرط اي جاز اعتبار الشرط والغاؤه وان يكون عائداً الى القسم اي جاز اعتبار القسم و
الغاؤه اي جاز ان يجعل الجواب جواباً للقسم لفظاً ولزم حرف الشرط الماضي ويصير الشرط ملغى وجاز
ان يجعل الجواب جواباً للشرط ولم يلزم حرف الشرط الماضي ويصير القسم ملغى نحو انا والله ان تأتني لا آتك
بالجزم باعتبار الشرط او ان اتيتني والله لا آتينك والغاء الشرط وتقدير القسم كاللفظ كتلفظ القسم
المقدر مثل القسم الملفوظ في اعتباره والغائه كما مر نحو قوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون معهم اي والله لئن
اخرجوا فلولا تقدير القسم قبل الشرط لوجب الجزم في الجواب واللام في قوله لئن اخرجوا اي اللام الموطئة
للقسم وهي لا تدخل على الشرط الا بعد تقدم القسم لفظاً او تقديراً ليؤذن ان الجواب للقسم لا للشرط
قوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون اي والله ان اطعتموهم انكم لمشركون فلولا تقدير القسم قبل الشرط
لوجبت الفاء في الجواب لانه جملة اسمية واما للتفصيل اي لتفصيل ما اجمله المتكلم نحو قولك
جاءني اخوتك اما زيد فاكرمته واما بشر فاهنته واما خالد فقد اعرضت عنه والتزم حذف فعلها
اي فعل الداخل عليه اما وهو الشرط لتضمنها معنى الابتداء وعوض عن الفعل المحذوف بينها اي بين اما
وبين فائها اي فاء اما جزء مما في حيزها اي في جوابها وذلك الجزء اما مبتدأ نحو اما زيد فمنطلق و
اما معمول لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق قوله يوم الجمعة معمول منطلق مطلقاً اي زماناً
مطلقاً اي سواء كان ما بعده اما مما يمنع تقدم ما في حيزها نحو اما زيداً فاني ضارب او لا يكون مع الفاء
مانع آخر مثل اليوم فانا خارج او لم يكن نحو اما زيداً فاني ضارب وهذا مذهب ابي العباس المبرد اختاره المص

وانما عوض ذلك لئلا يتوالى بين حرف الشرط والجزاء لفظا والتنبيه على ان المقدم هو المقصود بالتفصيل دون الفعل
وقيل هو اي بعد اما معمول الشرط المحذوف مطلقا لا جزء الجزاء مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق بتقدير اما
تذكر يوم الجمعة فزيد منطلق ورد لانه لو جاز نصبه بتقدير تذكر لجاز رفعه بتقدير حصل لكنه لم يجز ولجاز
نصب زيد في اما زيد فمنطلق بتقدير مهما تذكر زيدا فهو منطلق لكنه لم يجز وقيل هذا قول المازني ان كان بعد اما
جائز التقديم نحو اما اليوم فانا خارج فمن القسم الاول اي هو جزء الجزاء والا اي وان لم يكن جائز التقديم
نحو اما زيدا فاني ضارب لان ان يقطع ما بعدها عن العمل فيما قبلها فمن القسم الثاني اي معمول الشرط المحذوف
لضرورة امتناع كونه جزء الجزاء لامتناع التقديم وجوزه ابو العباس المبرد وجعل لاما خاصة تصحيح التقديم
لما يمتنع تقديمه فكان زيدا معمول ضارب عنده واقيم مقام فعل الشرط لما مر ان اقامت جزء الجزاء
مقام فعل الشرط لازم عنده ثم لما فرغ من بيان حروف الشرط شرع في بيان حرف الردع فقال حرف الردع
اي المنع والزجر كلا معناه ليس كذلك يعني همچنين نيست وهذه الكلمة موضوعة لردع المخبر اي لمنعه و
زجره كقولك كلا لمن قال فلان يبغضك اولردع الطالب كقوله كلا بعد قوله رب ارجعون لعلي
اعمل صالحا فيما تركت كلا وقد جاء بمعنى حقا كقوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى ولا يبعد كونه اسما
لكن النحويين اتفقوا على حرفيته لكونه بتحقيق الجملة كان وكلا في نحو قوله تعالى ثم يطمع ان ازيد كلا انه كان
لآياتنا عنيدا احتمال الوجهين اي كونها للردع وبمعنى حقا ثم لما فرغ من بيان حرف الردع شرع في بيان تاء
التانيث فقال تاء التانيث الساكنة صفة تاء التانيث وليس بالحرف من الموصوف ان
المضاف اي ذي اللام له في باب الصفة حكم ذي اللام تلحق الفعل الماضي لتانيث المسند اليه لتحقق
الاتصال والمقارنة بين التاء والمسند اليه نحو ضربت هند واللام في قوله لتانيث المسند اليه للتعليل

لا للزوم

لا للعوض فان تانيث المسند علة للحوق التاء وليس باثر حاصل منه وانما قال تاء التانيث الساكنة احترازا عن تاء التانيث المتحرك فانها تلحق لتانيث الاسم لا لتانيث المسند اليه فالكان ظاهرا غير حقيقي فمخير واما الحاق علامة التثنية والجمعين اي جمع المذكر والمونث في الفعل عند كون الفاعل ظاهرا للدلالة على ان المسند اليه مثنى او مجموعا مذكرا او مونثا كالحاق تاء التانيث للدلالة على ان المسند اليه مونث فضعيف نحو قاما اخواك وقاموا اخوتك وقمن اخواتك للزوم تعدد صورة الفاعل بخلاف الحاق ضمير التثنية والجمعين في الفعل فانه غير ضعيف عند كون الفاعل غير ظاهر واخواك قاما واخوتك قاموا واخواتك قمن وجاز الحاق هذه العلامة في اسم الفعل نحو هاتيا وهاتوا وتعاليا وتعالوا بلا ضعف ثم ان هذه العلامة ليست بضمير بل هي حرف تزاد للدلالة في اول الامر على ان المسند اليه مثنى ومجموع مذكرا او مونثا كتاء التانيث تدل على ان المسند اليه مونث ويدل عليه انه لو كان ضميرا لامتنع ولوا وفي غير العقلاء نحو اكلوني البراغيث والنون في الذكور العقلاء نحو يعصرون الخمر ثم لما فرغ من بيان تاء التانيث الساكنة شرع في بيان التنوين فقال التنوين نون ساكنة وضعا فلا يرد تحريكها لاجتماع الساكنين نحو زيدن العالم عند ما تتبع حركة الاخر ولا يرد نحو اب واخ ويد ودم حيث يتبع تنوينها حركة الوسط لان تنوينها وان يتبع حركة الوسط لكن بعدها صار الوسط اخرا بخلاف الاخر نسيا منسيا لا لتاكيد الفعل فيه احتراز عن النون الخفيفة نحو اضربن وهو اي التنوين للتمكن نحو زيد والتنكير نحو صه ومه والعوض عن المضاف اليه نحو اذ وحين اي اذ اذ كان كذا وحين اذ كان كذا والمقابلة نحو مسلمات والترنم وهو التنوين اللاحقة قافية الشعر مقيدة او مطلقة بدلا عن حرف الاطلاق والقافية المطلقة التي اخرها احد المدات الثلث وحرف الاطلاق هي الحروف التي نشات من اشباع حركة اخر الشعر وهو احد المدات الثلث نحو قوله

حركة الوسط لان تنوينها

اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان اصبت لقد اصابن والقافية المقيدة التي آخرها حرف ساكن
غير المدات الثلث نحو قوله وقاتم الاعماق خاوي المخترقن ويحذف التنوين من العلم موصوفا بابن حال من العلم
اي حال كون العلم موصوفا مضافا الى علم حال من ابن اي حال كون الابن مضافا الى علم آخر نحو جاءني زيد بن عمرو
وانما يحذف لقصد التخفيف لطول اللفظ وثقل العلم وكثرة الاستعمال ويحذف الف ابن خطا للتخفيف
في الكتابة والدلالة على الامتزاج وانما لم يحذف التنوين في قوله جارية من قيس ابن ثعلبة مع ان قيسا
علم موصوف بابن مضافا الى علم آخر لمكان الضرورة وحذفها في غير ذلك نحو قل هو الله احد الله الصمد
فيمن قرأ احد بغير التنوين في الوصل من الشواذ وقوله ولا ذاكر الله الا قليلا بحذف التنوين من ذاكر ونصب الله
على الضرورة ثم لما فرغ من بيان التنوين شرع في بيان نون التاكيد فقال نون التاكيد خفيفة ساكنة
قدم النون الخفيفة على نون الثقيلة وان كان فرعا للثقيلة عند اكثر الكوفيين لخفتها وثقيلة مفتوحة
لخفة الفتحة مع غير الالف سواء كانت الف الضمير نحو اضربان او الالف الزائدة في جمع المونث نحو اضربنان
فيقول اضربن ومكسورة مع الالف للتشبيه بنون الاعراب والتعادل بين ثقل الكسرة وخفة الالف
وتختص نون التاكيد خفيفة او مشددة والجملة مستانفة اي تختص كل واحد من نوني التاكيد
بالفعل المستقبل في الامر صفة الفعل المستقبل اي الفعل المستقبل الكائن في الامر نحو اضربن والنهي
نحو لا تضربن والاستفهام نحو هل تضربن والتمني نحو ليتك تضربن والعرض نحو الا تنزلن بنا فتصيب خيرا والقسم
نحو والله لافعلن كذا الا انهما وضعا لتاكيد الطلب والطلب انما يتعلق بالمستقبل الذي يكون امرا ونهيا
او استفهاما او تمنيا او عرضا وانما تدخل في جواب القسم وان لم يكن فيه معنى الطلب تشبيها لجواب
القسم بالمطلوب لدلالة القسم على الاعتناء بشانه وزيادة اهتمام له كالمطلوب وقد تدخل نون التاكيد

في النفي

في النفي تشبيهاً له بالنهي وان لم يكن فيه معنى الطلب نحو انت لا تفعلن وتلحق بالنفي فلما تقولن وربما
تقولن لان القلة تلحق بالعدم وحمل عليه المضادة كثيرا ما تقولن ولزمت نون التاكيد في جواب مثبت القسم
نحو والله لافعلن لان القسم محل التاكيد فكرهوا ان يؤكدوا الفعل بامر منفصل عن الفعل وهو القسم من غير
ان يؤكدوه بما يخصه ويتصل به وهو النون لبعد اصلاحه للتاكيد خلافا للكوفيين والاضافة في مثبت القسم
من باب جرد قطيفة وكثرت نون التاكيد في الشرط المؤكد حرفه بما الزائدة في مثل اما تفعلن قال الله تعالى
فاما ترين من البشر احدا وذلك لانه لما اكد حرف الشرط بما الزائدة قصدوا تاكيد الفعل بالنون ايضا لئلا يحط
المقصود بالذات وهو الفعل عن غير المقصود بالذات وهو حرف الشرط وما قبلها اي ما قبل نون التاكيد
مع ضمير المذكرين وهو الواو مضموم نحو اضربن للدلالة على الواو المحذوفة للساكنين فقوله مع ضمير المذكرين
حال من ضمير مضموم ومع ضمير المخاطبة انثى المخاطبة اي الانثى التي خوطبت مكسور نحو اضربن للدلالة على الياء
المحذوفة للساكنين وفيما عداه مفتوح اي في ما عدا المذكور اي في الواحد المذكر غائبا كان او مخاطبا
وفي الغائبة للخفة نحو ليضربن واضربن ولتضربن فان قيل ظاهر هذا اللفظ يتناول التثنية وجمع المؤنث
لانهما داخلان في عموم قوله فيما عداه ولا يكون ما قبل النون فيهما مفتوحا قيل معناه وفيما عداه مفتوح اذا
لم يكن ما قبلها الف وهذا القصد بدلالة قوله وتقول انت في التثنية وجمع المؤنث اضربان واضربنان
بزيادة الالف المتصل لئلا يجتمع النونات ويمكن ان يراد بقوله مفتوح الاعم من ان يكون حقيقة نحو اضربن او
حكما نحو اضربان واضربنان اذ الالف في حكم الفتحة او في حكم العدم لانها غير حاجز حصين لسكونها وضعفها
وما قبلها مفتوح فلا يتوجه الاشكال فان قيل التقاء الساكنين انما يغتفر في الذي قبله حرف مدة اذا كان
المدغم وحرف المدة في كلمة واحدة وذلك لم يوجد في نحو اضربان واضربنان اذ الالف في كلمة والنون

في كلمة اخرى فينبغي ان يحذف الالف لالتقاء الساكنين كما حذف الواو في اضربن واغزن الجيش ولم يغتفر
قيل في نحو ذلك مانع من حذف الالف اذ لو حذف الالف من التثنية لالتبس بالواحد لو حذف من جمع المونث
لزم اجتماع النونات فعدم الحذف لعلة الالتباس للاجتماع فكان التقاء الساكنين في نحو ذلك يجعل التقائهما
على حدة باعتبار الاتحاد الحكمي لخوف اللبس ولزوم الاجتماع فجعل مغتفرا ولا يدخلهما اي لا يدخل التثنية وجمع المونث
النون الخفيفة لانها لو ابقي فيها الالف لزم التقاء الساكنين على حدة لعدم التشديد بعد المدة ولو حذفت
لزم اللبس بالواحد في التثنية واجتماع النونين في جمع المونث خلافا ليونس فانه اجاز ذلك وجعل التقاء الساكنين
مغتفرا اذا كان اولهما حرف لين وان لم يكن الثاني مدغما لامكان التكلم بهما كما في الوقف وليس ذلك بمرضي
عند الاكثر وينبغي ان يكون مرضيا لامكان التكلم وبمجي ذلك في الكلام المرضي كما في قوله تعالى الآن وقد عصيت
قبل وكنت من المفسدين وهما اي نونا التاكيد الثقيلة والخفيفة في غيرهما اي في غير التثنية وجمع المونث مع الضمير البارز
كالمنفصل اي كاللفظ المنفصل في حذف حرف العلة وتحريكها على التفصيل يعني يجب ان تعامل اخر الفعل — يتأمل صح
مع النون معاملة مع الكلمة المنفصلة الساكنة الصدر من حذف حرف العلة وتحريكها على التفصيل
يعني ان كان الضمير مدة يحذف الضمير ولا يحرك على وقفه وتقول في اضربوا اضربن وفي اغزوا اغزن بحذف
الواو كما تقول مع الكلمة المنفصلة اضربوا القوم واغزوا الجيش بحذف الواو وفي اضربي واغزي اضربن واغزن
بحذف الياء كما تقول مع الكلمة المنفصلة اضربي القوم واغزي الجيش وفي اخشوا اخشون بتحريك الواو وفي
اخشي اخشين بتحريك الياء وانما قال في غيرهما لانه ذكر اولا كيفية لحوق نون التاكيد في المثنى وجمع المونث — كما تقول مع الكلمة المنفصلة اخشوا القوم بتحريك الواو واخشي القوم بتحريك الياء صح
وليس المقصود بيان اتصال النون بالافعال الصحيحة لكونه ظاهرا بل المقصود بيان اتصال النون بالافعال المعتلة
فان لم يكن فكالمتصل اي فهما اي نونا التاكيد كالساكن المتصل وهو الف التثنية في رد ما حذف منه تقول

في اغزاغزون وفي ارم ارمين وفي اخش اخشين كما تقول اغزوا وارميا واخشيا ومن ثم اي ولاجل ان
نون التاكيد مع غير الضمير البارز كالمتصل ومع الضمير البارز كالمنفصل قيل هل ترين بفتح الياء لان النون
لما كانت مع غير الضمير البارز كالكلمة المتصلة كان زوال سكون الاخر لازما فيعود ما حذف للسكون فقال
ترين بياء مفتوحة واشبهت الف التثنية في الاتصال فلم يعل اللام معها نحو هل ترين وهل ترمين كما لم يعل
مع الف التثنية المتصلة نحو هل تريان وهل ترميان وتردن بضم الواو لعدم كونها مدة حتى يحذف
لالتقاء الساكنين على نحو تحريكها كذلك في الكلمة المنفصلة الساكنة الصدر كما يقال اخشوا القوم وترين
بكسر الياء للساكنين كما في اخشي السد هذه الامثلة الثلثة واغزون باعادة الواو المحذوف لزوال
سكون الاخر بما هو كالكلمة المتصلة كما في اغزوا وارميا واغزن واغزن بحذف الواو والياء كما في
اغزوا الجيش ولولا كان النون كالمنفصل لكان هذا من التقاء الساكنين على حدة لكون الاول مدة
والثاني مدغما فيما هو كالكلمة الواحدة بناء على الاتصال هذه الامثلة الثلثة من الامر والنون المخففة
تحذف لالتقاء الساكنين اي لملاقاة الساكن بعدها كقوله ولا تهين الفقير عليك ان تركع يوما والدهر
قد رفعه واللام في قوله للساكنين بمعنى الوقت اي النون المخففة تحذف وقت ملاقاة ساكن بعدها بدليل
عطف الظرف وهو قوله وفي الوقف اي اذا حذف النون في الوقف فترد ما حذف اذا لم يكن مفتوحا
ما قبل النون لزوال موجب الحذف وهو التقاء الساكنين نحو اضربوا في اضربن واضربي في اضربن والمفتوح
ما قبلها اي قبل النون تقلب الفا للوقف نحو اضربا في اضربن وانما تقلب الفا قياسا على التنوين
فانها تقلب الفا في الوقف نحو زيدا وانما حذفت بملاقاة ساكن بعدها تشبيها بحرف المد
في امتداد الصوت وانها تحذف للساكنين ولا تحرك فلذا هذا وخط النون المخففة اللاحقة بالفعل

عن التنوين اللاحقة بالاسم فانها يحذف بلا مانع من الاضافة واللام بخلاف المخففة حيث يحذف بلا مانع
وانما حذفت في الوقف لانها لما شبهت بحرف المدحتى حذفت للساكنين ولم يحرك حذفت في الوقف
ايضا مثلها وانتصاب قوله الفاعلي انه مفعول ثان لقوله تقلب بتضمين معنى تجعل وختم الكتاب بذكر
حكم الوقف من حسن المختم او يقال ان الشيخ ذكر التنوين ونون التاكيد المختصة بالاخر في اخر الكتاب
ثم اخر نون المختصة باخر الفعل من التنوين اذ الفعل يستحق التاخير عن الاسم ثم ختم بحث النون بذ
بانقلابها الفا في الوقف وهكذا كما ترى من باب حسن المختم قد وقع الفراغ من تنميق هذا الكتاب
لغاية التحقيق في شرح حواشي المخدوم الاعظم التحرير شهاب الحق والدين على مقدمه ابن الحاجب
المسماة بالكافيه   تم الكتاب ١٢٩٠ يكهه بروز يكشنبه بتاريخ بست وپنج ماه السن
كتبه احقر سيد عبد الرحيم ساكن موضع ابراهيما باد متصل بوهار كمترين ارشاگردان مولانا مولوي
حبيب الدين احمد صاحب ومولانا مولوي خادم حسين صاحب مدرس مدرسه جلاليه بوهار ×
ادام الله ظل جلاله ونواله ×

